النفط القادم

عبدالعزيز بن عبدالله بن طالب

العبيكان
Obeikan

ح عبدالعزيز بن عبدالله بن طالب، 1439هـ
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر
بن طالب، عبدالعزيز بن عبدالله
النفط القادم./ عبدالعزيز بن عبدالله بن
طالب – ط2.– الرياض، 1439هـ
200 ص؛ 14 × 21سم.
ردمك: 978–603–02–6586–2
1– الطلاب السعوديون – بعثات
2– المنح الدراسية – السعودية
3– البعثات الدراسية – السعودية أ. العنوان
ديوي: 378,34 1439/5090

حقوق الطباعة محفوظة للمؤلف

الطبعة الثانية (منقحة ومحدثة)
1439هـ/2018م

نشر وتوزيع العبيكان Obeikan
المملكة العربية السعودية – الرياض
طريق الملك فهد – مقابل برج المملكة
هاتف: 4808654 11 966+، فاكس: 4808095 11 966+
ص.ب: 67622 الرياض 11517
www.obeikanretail.com

للنشر العبيكان Obeikan Publishing
obeikanpub obeikan.reader

للحصول على كتبنا الورقية
نون noon
وادي wadi

للحصول على كتبنا الصوتية
Kitab Sawti www.kitabsawti.com
دار ضاد للنشر الإلكتروني WWW.DHAD.SA

للحصول على كتبنا الإلكترونية
أجهزة amazon kindle
Google Play

جميع الحقوق محفوظة. ولا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو نقله في أي شكل أو واسطة، سواء أكانت إلكترونية أو ميكانيكيـة، بما في ذلك التصوير بالنسخ (فوتوكوبي)، أو التسجيل، أو التخزين والاسترجاع، دون إذن خطي من المؤلف.

يتوافر هذا الكتاب باللغة الإنجليزية بعنوان:
The Upcoming Oil

موقع المؤلف: www.taleb.net

الإيميل: info@taleb.net

قائمة المحتويات

مقدمة الطبعة الثانية 9

تقديم معالي الدكتور/ خالد بن محمد العنقري 12

المقدمة 15

تمهيد 19

المراجع 30

الفصل الأول: الاستثمار في التعليم 31

التحول من الناضب إلى المستدام 33

الاستثمار في الإنسان 39

توطين المعرفة 42

المراجع 45

الفصل الثاني: التعليم واقتصاد المعرفة 47

اقتصاد المعرفة: أبرز الملامح 47

شكل المؤسسة التعليمية في ظل اقتصاد المعرفة 53

المراجع 62

الفصل الثالث: الابتعاث بوصفه أحد أبعاد الاستثمار 63

الابتعاث بوصفه استثمارًا في الإنسان بالنسبة إلى دول المصدر 63

استفادة الدول من فتح أبوابها للطلاب الأجانب 69

المراجع 74

الفصل الرابع: عولمة التعليم العالي 75

العولمة ما هي؟ 76

واقع المؤسسة التعليمية في ظل العولمة اليوم 78

المملكة وعولمة التعليم العالي 87

المراجع 89

الفصل الخامس: قراءة في أحدث الإحصاءات 91

أين؟ وماذا؟ 92

الطلاب الأجانب بحسب مناطقهم الأصلية 100

الولايات المتحدة الأمريكية بوصفها وجهة رئيسة 104

الطلاب الأجانب في أمريكا بحسب الدول التي قدموا منها 108

المراجع 113

الفصل السادس: تجارب دولية 115

الصين 116

اليابان 119

كوريا 123

ماليزيا 125

المراجع 127

الفصل السابع: التجربة السعودية في الابتعاث 1927-2005م 129

البدايات 129

مدرسة تحضير البعثات 132

الابتعاث بعد إنشاء وزارة المعارف 133

الابتعاث في عصر الطفرة 134

مراحل الابتعاث 135

المراجع 138

الفصل الثامن: برنامج خادم الحرمين الشريفين للابتعاث الخارجي 139

البداية في تكساس 139

التحدي الأول 141

إطلاق البرنامج 142

التحديات 149

الدعم المالي 152

منظومة سفير 155

رؤية المستقبل 157

المراجع 159

الفصل التاسع: التعليم العالي في المملكة 161

التعليم العالي السعودي وتحديات التنمية 162

وزارة التعليم العالي: المهام والمسؤوليات 167

الجامعات الحكومية والأهلية 171

المراكز البحثية 174

الخطة الإستراتيجية لوزارة التعليم العالي 182

القياس والتقويم 189

المراجع 192

الخاتمة 193

مقدمة الطبعة الثانية

عندما صدرت الطبعة الأولى من الكتاب عام 2013م كانت أسعار النفط في حدود المئة دولار أمريكي للبرميل بعد تجاوزها آثار الأزمة الاقتصادية العالمية عام 2008م، ولكنها -أي الأسعار- اتجهت مرة أخرى للهبوط لتصل في يناير (كانون الثاني) 2016م لأدنى مستوياتها في 12 عامًا تقريبًا، بعد أن هوى خام برنت القياسي إلى نحو 27.5 دولار للبرميل. تعافت السوق النفطية بعد ذلك تدريجيًّا لتستقر أسعاره بمتوسطي 44 و54 دولارًا للبرميل لعامي 2016م و2017م على التوالي.

وكالعادة عندما تهبط أسعار النفط تعلو نبرة التشاؤم، ويزيد القلق، وتكثر التحليلات والدراسات عن مستقبله ومدى استمرار حاجة العالم إليه. وقد زاد الاهتمام بموضوع النفط والحديث عن مستقبله وبدائله بعد الإعلان عن عزم الدولة طرح جزء من أسهم شركة النفط الوطنية السعودية (أرامكو) في أسواق الأسهم الدولية، حتى أصبح موضوع النفط هو حديث

الساعة لدى العامة والخاصة، ومن أشهر ما أعلن، وحظي باهتمام وتغطية إعلامية واسعة تقرير معهد ميكنزي العالمي التابع لشركة ميكنزي الاستشارية الذي نشر في كانون الأول (ديسمبر) 2015م بعنوان (السعودية بعد النفط: الاستثمار وتحول الإنتاجية).

في نيسان (إبريل) 2016م أعلنت المملكة رؤيتها 2030م، وكان النفط حاضرًا بقوة فيها، إذ حُدّد هدفها الرئيس النهوض بالاقتصاد الوطني وإنهاء الاعتماد على النفط بوصفه محركًا رئيسًا للاقتصاد، وفي كلمة ولي العهد صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان -حفظه الله- لتقديم هذه الرؤية أكد أن «ثروة المملكة التي لا تعادلها ثروة مهما بلغت: شعب طموح معظمه من الشباب هو فخر بلادنا، وضمان مستقبلها بعون الله».

لقد مضت خمسة أعوام على صدور الطبعة الأولى، وكانت هذه الأعوام حافلة بالتغيرات والتطورات السياسية والاقتصادية، ومع كل ذلك، وبعيدًا عن تقلبات أسعار النفط وآثارها، فقد أضحت رسالة هذا الكتاب أكثر أهمية وأشد إلحاحًا، وهي أن المعرفة نفط دائم لا ينضب، والإنسان هو صانع التغيير والابتكار، وأن الاستثمار فيه تعليمًا وتدريبًا

يؤدي إلى وضع الاقتصاد في موقع تنافسي قوي؛ ولذا فإن تحقيق أهداف الرؤى والمبادرات الإصلاحية بشكل ناجع يعتمد بالدرجة الأولى على الاستثمار النوعي في بناء الإنسان بوصفه مصدرًا مستدامًا للثروة يتفوق على النفط.

تم تنقيح الكتاب ومراجعة محتواه وتحديث بياناته وإخراجه بمقاس جديد، وإنني سعيد بإعادة إصداره، راجيًا أن يكون في ذلك النفع والفائدة، وأسجل هنا فائق شكري وتقديري لجميع الزملاء الأعزاء والقراء الكرام الذين شجعوني، أو زودوني بملحوظاتهم واقتراحاتهم، وأشكر العبيكان للتعليم على نشر هذه الطبعة وتوزيعها. وبالله التوفيق.

عبدالعزيز بن عبدالله بن طالب

تقديم

معالي الدكتور/ خالد بن محمد العنقري

وزير التعليم العالي في المملكة العربية السعودية (1991- 2014م)

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد:

فيهدف التعليم العالي في المملكة العربية السعودية لإحداث نقلة نوعية وكمية شاملة، وذلك من خلال الاستثمار في العقول الشابة من أبناء الوطن، وقد تجلى ذلك في التوسع في إنشاء الجامعات في جميع مناطق المملكة، وتتنامى أعدادها سواء الحكومية أو الأهلية وفق الحاجة وبشكل مطرد، وتجلى ذلك في برنامج خادم الحرمين الشريفين للابتعاث الخارجي الذي يُعدّ من أكبر برامج تأهيل القوى البشرية في العالم، حيث يتلقى الطلبة السعوديون تعليمهم في مختلف التخصصات والمراحل في جامعات عالمية مرموقة.

لقد أصبحنا في المملكة نرى بشائر نهضة علمية بدأت آثارها تنعكس على كثير من ميادين حياتنا، وهذا يمنحنا شعورًا بالفخر والاعتزاز، فبرنامج خادم الحرمين الشريفين للابتعاث الخارجي هو برنامج تغيير حقيقي يوائم بين ثوابتنا المستمدة من ديننا الإسلامي القويم وبين طموحاتنا العلمية غير المحدودة حتى تتبوأ مملكتنا الحبيبة الموقع البارز الذي تستحقه بين الأمم بفضل الله، ثم بتوجيه قيادتنا الواعية التي تدرك أن بناء المستقبل يتمثل في التعليم الذي يبحث عن أفضل ما في حضارات العالم مهما كلف ذلك من جهد مادي ودعم معنوي، وإضافة إلى ذلك فقد توجهت الوزارة إلى التركيز على البحث العلمي والتخطيط المستقبلي للإسهام في الرقي بالمملكة إلى مصاف الدول المتقدمة في مجال التعليم العالي والابتكار، سعيًا لتحقيق الريادة العالمية والمنافسة على المستوى الدولي، وبناء مجتمع المعرفة واقتصادياتها.

إن التعليم العالي في المملكة يعيش في الوقت الحاضر مرحلة مهمة من مراحل تطوره المشهودة، ومن هنا تبدو أهمية كتاب (النفط القادم)، الذي يأخذ مكانه في المكتبة التعليمية السعودية والعربية، وأحسب أنه محاولة مشكورة لرصد التجربة

السعودية في الاستثمار في التعليم العالي، وتحديدًا في الابتعاث من خلال عرض تحليلي يعتمد لغة الأرقام، ويستنبط الدلائل من الإحصاءات، وينظر في التجارب الدولية الرائدة.

وفي الختام، فإنني أسأل الله عَزَّوَجَلَّ أن يبارك في الجهود، وأن يحقق هذا العمل الجاد والنشاط الدؤوب رؤية خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز وولي عهده الأمين الأمير/ سلمان بن عبدالعزيز، التي تهدف إلى وضع نظام التعليم العالي في المملكة في موقع الصدارة بين أنظمة التعليم العالي في المنطقة والعالم.

وبالله التوفيق،،،

خالد بن محمد العنقري
1434/3/2هـ

المقدمة

قضيت نحو ثلث عمري الفائت مرتبطًا بالابتعاث بشكل أو بآخر، ففي أواخر عام 1999م كنت أراسل كثيرًا من الجامعات حول العالم للحصول على قبول، ثم ابتعثت (2000-2005م) لأحصل على الماجستير والدكتوراه من جامعة تكساس في أوستن. عندما عدت للعمل الأكاديمي عام 2005م كان برنامج خادم الحرمين الشريفين للابتعاث الخارجي قد أشرع أبوابه، وكانت وزارة التعليم العالي قد بدأت في ابتعاث الآلاف من الطلاب للدراسة في الخارج. بدأت مرحلة البحث والرصد والمتابعة، ثم التأليف، فصدر لي كتاب (الدراسة في الخارج) الذي حظي بقبول كبير، ونشر لي خلال ذلك بعض المقالات المرتبطة بقضايا الابتعاث. وفي آخر عام 2008م انتقلت للعمل في الملحقية الثقافية في أستراليا لأتدرج في بعض المناصب الإدارية فيها مديرًا فمساعدًا للشؤون الدراسية حتى كلفت ملحقًا ثقافيًّا في منتصف 2012م.

خلال هذه الأعوام الطويلة أتيحت لي الفرصة لأكون شاهدًا على أهمية الابتعاث، وأدركه طالبًا غريبًا يسعى لحفظ درسه، ويتطلع لمجد وطنه، ثم باحثًا في موضوعه، فمشرفًا دراسيًّا يعمل لراحة الطلبة، ويسعى في قضاء حوائجهم، ثم ملحقًا ثقافيًّا يستغرق في هموم الطلبة المبتعثين، ويكون حلقة الوصل بينهم وبين وطنهم.

ومع كل عام أقطعه في هذا الطريق يزيد إيماني بأهمية الابتعاث، وأنه المشروع الأفضل للاستثمار، وأقتنع بأهمية إبراز دوره الريادي في خدمة المجتمع وتنويره، ويقف إلى جوار مشروع الابتعاث في نهضتنا العلمية هذه مشروع تطوير التعليم العالي الذي ازدادت به جامعاتنا، وازدانت، وبدا لكل متابع تطور الحراك الجامعي بسببه واتساع رقعة التعليم.

ومن هنا يأتي كتاب (**النفط القادم**) ليكون شاهدًا على السنوات السالفة من عمر الابتعاث، وباعث فأل في السنوات الباقيات، ومبشرًا بالخير يقرأ مسيرته من خلال تجارب الآخرين، ويعتبر خصوصية نفسه، ويدعو بالرفعة والتمكين لهذا الوطن الميمون.

وقد جعلته في تسعة فصول مرتبة تتحدث عن أهمية الاستثمار في التعليم من خلال الابتعاث وأثره العولمي، ثم تجارب الدول الناجحة في ذلك، معرجًا على التجربة السعودية بتاريخها القديم وقفزتها الحاضرة، وختمته بالانتقال من المفردة إلى الجملة، ومن الوردة إلى البستان في الحديث عن تطور التعليم العالي بعامة والحراك المشهود على مستوى إنشاء الجامعات وتوسع القبول بها، ومشاركتها الفاعلة في المجتمع وأحاديث كراسيها العلمية وأنشطة مختبراتها ومراكزها العلمية.

والحمد لله أولًا وآخرًا على عونه وتوفيقه، وهو أهل الحمد والثناء لا يتم المعروف إلا به، ولا يطلب التوفيق من أحد سواه، ثم الشكر لرجل التعليم العالي ووزيره، الواقف على مشهد رعايته وتدبيره الأستاذ الدكتور خالد بن محمد العنقري وإدارته ورجالاته، والشكر مني موصول لكل من أسهم في وقوفي على هذا المشروع أو كتابة هذه الأوراق، عسى أن تكون كلماتها رسول الحنين مني لوطن تغربت عنه السنوات، ولم أزل إليه مشتاقًا، وعربون الوفاء لكل معروف ما زال يورثنا في نواحي الأرض بهجة وإشراقًا.

إنني سعيد بأن أضع بين يدي القارئ هذا الكتاب، راجيًا أن يكون فيه النفع والفائدة، وأن يسهم في زيادة الوعي المجتمعي بأهمية الاستثمار في التعليم عمومًا وفي التعليم العالي والابتعاث على وجه الخصوص لبناء اقتصاد قوي مستدام مبني على المعرفة.

والله ولي التوفيق،،،

عبدالعزيز بن عبدالله بن طالب

تمهيد

إن ما يميز النفط منذ اكتشافه وحتى الآن هو التذبذب الكبير في أسعاره والانكشاف الشديد على أداء الاقتصاد العالمي وتقلبات السياسة وأحداثها الكبرى، فالنفط وإن أسهم ولا يزال في بناء الاقتصاد وتنمية المجتمع في بلدان النفط إلا أنه لا يحمل خاصية الاستدامة التي تحتاج إليها خطط التنمية، ولا يتناسب عمر احتياطياته مع عمر الشعوب. ولذا كان التفكير في تنويع مصادر الدخل وبناء الاقتصاد أمرًا ضروريًّا للدول التي يشكل النفط المصدر الأساس لاقتصادها.

ويبدو هذا النمط من التفكير واضحًا وبشكل مبكر في سياسة المملكة العربية السعودية التنموية عبر كثير من خطط التنمية التي وضعت حيث تؤكد خطة التنمية الخامسة (1990-1995م) (وكذلك خطط التنمية الخمسية السابقة لها) أهمية تنويع القاعدة الاقتصادية في المملكة. ففي «الوقت الذي توفر عوائد النفط من الصادرات الموارد المالية اللازمة لتحقيق التطور الاقتصادي والاجتماعي المنشود، فإنها تعرض اقتصاد المملكة من ناحية أخرى إلى التقلبات الكبيرة التي

تسود أسواق النفط العالمية. وقد أدركت المملكة ضرورة الحاجة إلى تنمية قطاعات اقتصادية أخرى قوية تقل فيها التقلبات المتأثرة بالأسواق العالمية، وإلى تنمية موارد دخل ذاتية لدعم الاحتياجات المتزايدة لمواطني المملكة الذين يزداد تعدادهم بمعدلات عالية»[1].

عند إعداد خطة التنمية الخامسة كان وجه المجتمع في المملكة قد تغير متجهًا نحو مستوى حضاري رفيع، ونضجت الهياكل التنظيمية للقطاعين الحكومي والخاص، إلا أن الحاجة ازدادت إلى تأمين خدمات عالية المستوى في مجالات التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية[2] بما شكل تحديًا وجدت المملكة الإجابة عنه من خلال بناء اقتصاد متين يسير نحو التنوع يدعم خطط التنمية، ويتفاعل مع التغيرات في العالم بشكل يتغلب فيه على عوامل الركود والتباطؤ التي تعصف بين الحين والآخر بالاقتصاد العالمي، إلا أن بناء اقتصاد متين لن يتم من دون بناءٍ موازٍ للإنسان؛ أداة التغيير ويد التطوير؛ لذا كان التركيز منصبًّا وبشكل كبير على تطوير بنية التعليم بشقيها العام والعالي، وتنويع مساراته (أي التعليم العالي) بما يتجاوب وحاجات المجتمع ورغبات أبنائه وتطلعاتهم.

خلال العقود الثلاثة التي تلت، نما الاقتصاد السعودي بشكل كبير، ونما معه الناتج المحلي غير النفطي (معدل النمو

في القطاع غير النفطي مقداره 4.7% خلال فترة خطة التنمية الثامنة) وازدادت وارداته، وفي ذلك إشارة واضحة إلى الزيادة في تنوع الاقتصاد وارتفاع ثقة المستثمرين. في الوقت نفسه توسعت قاعدة التعليم بشكل عام والتعليم العالي بشكل خاص، فتم إنشاء جامعات جديدة، حتى بلغ عدد الجامعات الحكومية، خمسًا وعشرين، وهي ذات بنية تحتية متينة، بلغ عدد منها مصاف العالمية مع أفضل الجامعات في العالم. وقامت مدن للتكنولوجيا وحاضنات لها، وبرز كثير من مراكز البحوث المتطورة في الجامعات العريقة والناشئة. هذا إضافة إلى افتتاح عدد من الجامعات والكليات الأهلية والخاصة.

إلا أن واقع التعليم العالي يشير إلى ضرورة التطوير والتوسع في جوانب ذات تأثير مباشر في نشر المعرفة تتمثل في التوسع في أنشطة البحث العلمي وفي برامج الدراسات العليا، وعلى الأخص برامج الدكتوراه. يضاف إلى ذلك أهمية العمل على زيادة عدد حاضنات التقنية وإنشاء حاضنات الأعمال وحدائق العلوم والتقنية وشركات رأس المال الجريء التي تعمل على ربط التعليم العالي بأنشطة الإنتاج والخدمات[3].

تبرز هذه التحديات في مجال التعليم العالي في وقت وصلت فيه (فورة) أو ثورة المعلومات مستويات مرتفعة جديدة في إنتاج المعرفة واستثمارها ونشرها. وبرزت إلى أرض الواقع

اقتصادات حققت معدلات عالية من النمو والتطور والغنى بسبب الاستخدام والإنتاج الأمثل للمعرفة وتطبيقاتها. وظهرت في المنطقة وفي العالم توازنات جديدة للقوة أساسها امتلاك المعرفة واحتكار أسرارها.

في ظل هذا الواقع سعت المملكة العربية السعودية إلى تطوير التعليم العالي وقاعدة إنتاج المعرفة من خلال مسارين متوازيين يتمثل أولهما في تطوير الجامعات في المملكة من خلال توسيع قاعدة البحث العلمي ورفع مستوى الأداء الأكاديمي فيها. وتبدأ نواة هذا التطوير، بتطوير البيئة الأكاديمية والبحثية في الأقسام العلمية في الجامعات، إضافة إلى تطوير البنية التحتية لشبكات الاتصال والاستخدام المكثف لتقنية المعلومات في العملية التعليمية، ونقل المعرفة، والبحث العلمي. أما المسار الثاني فيشمل التوسع في برامج الابتعاث الخارجي وتوجيهها بما يضمن تلبية احتياجات المملكة في نقل المعرفة وتوطينها وتنمية الكادر البشري عالي المهارة والأداء البحثي.

هنا كان لا بد من التأكيد على الدور الفاعل الذي يؤديه التعليم العالي في بناء مجتمع واقتصاد المعرفة، وذلك بإلقاء بعض الضوء ضمن صفحات هذا الكتاب (الفصل الثاني) على العلاقة بين التعليم العالي واقتصاد المعرفة وشكل المؤسسة التعليمية في ظل هذا النوع من الاقتصاد المستدام.

تؤدي المعرفة دور الأداة والسلعة في اقتصاد المعرفة، وهي وإن كانت ذات كلفة ثابتة عالية في الغالب إلا أنها ذات كلفة حدية منخفضة جدًّا؛ لذا فإن معدلات النمو المرتبطة بالإنتاج المعرفي تكون عالية وذات تأثير كبير في تقوية الاقتصاد وتطويره. ويساعد على ذلك وجود قوانين صارمة لحماية الملكية الفكرية، وهي إضافة إلى ذلك صديقة للبيئة في كل الأحوال. هذه جوانب من عوامل الجذب في اقتصاد المعرفة.

ويقوي من السعي نحو بناء اقتصاد المعرفة في المملكة، إضافة إلى عوامل الجذب أعلاه، وجود المقومات اللازمة لبناء مثل هذا النوع من الاقتصاد، فالمملكة تمتلك نسبة عالية من الشباب ذوي المؤهلات الجامعية الأولية والعالية، القابلين للتأهيل والتطوير، ومن ثم العمل، وتمتلك قاعدة بحثية جيدة قابلة للتطوير والتوسع، وقادرةً على استجلاب الخبرات والمهارات من الخارج وإدارتها بكفاءة، وتمتلك رأس المال اللازم للاستثمار في مشروعات الإنتاج والتطبيق المعرفي، سواء من مصادر حكومية أو خاصة. يضاف إلى ذلك أن بنية الاتصالات والربط الشبكي في المملكة ذات مستويات عالية في كثير من أجزائها، وإن كانت في حاجة إلى رفع سرعتها وتكثيف روابطها، بحيث تشمل جميع الفاعلين في عمليات الإنتاج والتطوير والتسويق والاستهلاك.

أحد أكبر الرابحين في عملية التحول هذه سيكون هو التعليم العالي من حيث كونه مساهمًا فاعلًا ومستفيدًا في الوقت نفسه. فالمعرفة إضافة إلى كونها مصدرًا لتوليد المال، فإنها في الوقت نفسه مصدر لتوليد المعرفة من خلال الابتكار والتطوير، إذ إن الاهتمام المكثف بإنتاج المعرفة وتطويرها يؤدي إلى تعزيز دور التعليم العالي في الاقتصاد والمجتمع من خلال الشراكات البحثية التي يعقدها النظام مع رؤوس الأموال ومراكز صنع المعرفة الأخرى، إضافة إلى المشروعات التي يطلقها، ويديرها النظام وبراءات الاختراع التي يحتكر ملكيتها. وإن الحاجة المتزايدة إلى العمالة الماهرة بما يتناسب وحاجة السوق سوف تؤدي إلى زيادة أعداد الطلبة الدارسين في مؤسسات النظام، وإلى تكثيف وإضفاء مرونة عالية على حركة التواصل بين نظام التعليم العالي ومختلف شرائح المجتمع.

ستؤدي الاستقلالية المالية المرجوة إلى تخفيف الأعباء المالية على الدولة من ناحية، إلا أنها في النتيجة ومن ناحية أخرى سوف تعطي التعليم العالي استقلالية أكبر في إدارة شؤونه الأكاديمية والبحثية والمالية ضمن تشريعات سوف يكون من الضروري وضعها، ومن خلال هذه الصورة، فإن التفاعل بين الاقتصاد والتعليم والمجتمع سوف يؤدي إلى إيجاد واقع

متطور يحقق نموًّا على مستوى الاقتصاد والمجتمع، وهو ما يطمح إليه واضعو سياسات التنمية في أي بلد.

إن اتساع فضاء المعرفة وتعدد مساراته وتشابكها وتمددها باستمرار في اتجاه مساحات جديدة يجعل من أي نظام تعليمي مهما كبر حجمه، واتسعت أنشطته بحثيًّا وأكاديميًّا غير قادر على تغطية جميع رقعة البحث العلمي وجوانب النشاط الأكاديمي المعروفة اليوم. ولا يمثل ذلك نقصًا في نظام التعليم العالي، بقدر ما يمثل واقعًا موضوعيًّا تعمل أنظمة التعليم العالي على التعامل معه بوسائل عدة من بينها تصميم برامج للابتعاث موجهة بشكل دقيق تهدف إلى توطين نوع من المعرفة كان غيابها يشكل ثغرة في بنائها الأكاديمي والعلمي.

وعلى مستوى أرحب، يتم تصميم برامج الابتعاث للخارج لجلب المعرفة وتوطينها عبر مدى واسع من التخصصات ولإعداد كادر عالي التدريب وهي -أي برامج الابتعاث- تسهم في رفع القدرة الاستيعابية لنظام التعليم العالي بما يمكنه من ضم الأعداد المتزايدة من السكان في عمر التعليم العالي أو استيعاب الطلبة الأجانب القادمين من وراء الحدود أو لكلا السببين معًا، إضافة إلى توسيع القاعدة البحثية للنظام. وهنا تسهم برامج الابتعاث عبر مخرجاتها في تطوير بنية نظام التعليم العالي بمختلف مؤسساته، وتكسبه قدرة أكبر على المنافسة.

يقرن الفصل الثالث برامج الابتعاث عبر آثارها القريبة والبعيدة بالاستثمار في الإنسان، وفيما يترتب على ذلك من استثمار في جوانب المعرفة والاقتصاد والمجتمع. الدور المهم الذي تقوم به برامج الابتعاث في إعداد الكوادر المدربة القادرة على إنتاج المعرفة واستثمارها، والدور الذي تقوم به جموع المبتعثين العائدين في رفع مستوى الوعي الثقافي والمعرفي للمجتمع هما محور الطرح الرئيس في هذا الفصل. وهما يشكلان جزءًا من إجابة مستمرة عبر فصول هذا الكتاب عن السبب وراء الاهتمام الكبير في المملكة بتطوير التعليم العالي وتوسيع برامج الابتعاث.

تشكل جموع الطلبة المبتعثين من أي بلد جزءًا من حركة أوسع على مستوى العالم للطلبة الأجانب والباحثين وأعضاء هيئات التدريس. حركة الأدمغة هذه تمثل سمة من سمات ظاهرة العولمة التي تلف العالم اليوم، وتتبدى آثارها بمجال التعليم العالي في التنافس الشديد بين أنظمة التعليم العالي المتقدمة على اجتذاب الطلبة والكفاءات من أجل رفع وتيرة الإنتاج البحثي فيها، ولتحقيق الموارد المالية اللازمة لاستمرار عجلة التطوير والتوسع.

مظاهر العولمة في التعليم (الفصل الرابع) يمكن ملاحظتها أيضًا في هذا الحضور الكبير للجامعات خارج حدود

أسوارها ضمن البيئة المحلية وخارج حدود بلدانها عبر العالم، على مستوى التنافس من أجل تسويق منتجاتها الأكاديمية والوصول إلى مصادر التمويل، وهو الأمر الذي جعل المؤسسة التعليمية ومنتجاتها الأكاديمية خاضعين لعوامل العرض والطلب. يزداد هذا الواقع وضوحًا كلما ضعفت مظاهر الإدارة المركزية للتعليم العالي من قبل الدولة، وازدادت استقلالية الجامعات في إدارة شؤونها المالية والأكاديمية.

إلا أنه من المهم الإشارة هنا إلى أن السياسات العليا للتعليم العالي في وضعها وإقرارها تبقى خاضعة لمبدأ المشاركة بين مؤسسات التعليم العالي والحكومة المركزية، مهما بلغ مستوى الاستقلالية التي يتمتع بها نظام التعليم العالي من العلو. هذا ما يشير إليه واقع العلاقة اليوم بين أنظمة التعليم العالي المتقدمة في العالم وحكومات بلدانها.

مظاهر العولمة في نظام التعليم العالي السعودي تتجلى في هذا الانفتاح الكبير على أنظمة التعليم العالي في العالم من خلال تكثيف حركة الطلبة والباحثين من المملكة وإليها، وفي الشراكات البحثية والتفاهمات التي أقامتها الجامعات السعودية مع نظيراتها في مختلف دول العالم. وكذلك في الانفتاح على المجتمع السعودي من خلال توفير وتنويع فرص التعليم العالي لجميع شرائح المجتمع، سواء عبر الجامعات الحكومية أو

الخاصة. ولعلنا نذكر هنا مشروعين لهما إسهام واضح جدًّا في إبراز دور المملكة في الحراك العالمي المتعلق بأنشطة عولمة أو عالمية التعليم العالي في الأعوام الأخيرة، وهما:

- برنامج خادم الحرمين الشريفين للابتعاث الخارجي.
- جامعة الملك عبدالله للعلوم والتقنية.

الحديث عن عولمة التعليم وحركة الطلبة الأجانب عبر العالم لا بد وأن يستتبعه حديث عن الخارطة العالمية لهذا التحرك (الفصل الخامس) ابتداءً من دول المصدر، وهي الدول التي يخرج منها الطلبة المبتعثون والدارسون على حسابهم الخاص وانتهاءً بدول المستقر، وهي الدول التي يدرس فيها الطلبة الأجانب، ولأن الولايات المتحدة الأمريكية تُعدّ أهم دول المستقر لما يتمتع به نظام التعليم العالي فيها من ميزات تجعله الأفضل من بين أنظمة التعليم العالي في دول العالم المختلفة، يختتم هذا الفصل بإلقاء بعض الضوء على نظام التعليم العالي الأمريكي مع الإشارة لبعض الإحصاءات الحديثة ذات العلاقة بحركة الطلاب الأجانب.

تشترك المملكة مع الكثير من دول العالم في عمق تجربة الابتعاث للدراسة في الخارج واتساعها. تجارب دول مثل الصين واليابان وكوريا وماليزيا يصفها (الفصل السادس)، وهنا نجد

أن السعي لتوطين المعرفة واللحاق بركب الأمم المتقدمة هما السمة أو السمات التي تربط ما بين هذه التجارب، إلا أن التجربة السعودية في ميدان الابتعاث الخارجي في عمق تاريخها وغزارة تجربتها تبقى هي الأقرب إلى نبض هذا الكتاب. قصة هذه التجربة وجزء من دروسها يحتضنها (الفصل السابع).

يُمثل برنامج خادم الحرمين الشريفين للابتعاث الخارجي مرحلة مختلفة في مسيرة الابتعاث في المملكة العربية السعودية (الفصل الثامن)، من حيث اتساعها وتنوع أهدافها. يضع البرنامج ضمن رؤيته (إعداد أجيال مميزة لمجتمع معرفي مبني على اقتصاد المعرفة) وذلك من خلال «إعداد الموارد البشرية السعودية، وتأهيلها بشكل فاعل؛ لتصبح منافسًا عالميًّا في سوق العمل ومجالات البحث العلمي، ورافدًا مهمًّا في دعم الجامعات السعودية والقطاعين الحكومي والأهلي بالكفاءات المميزة»[4].

إن اتساع البرنامج وحجم أهدافه والنجاح الذي رافقه خلال الأعوام الماضية من عمره كان علامة فارقة دفعت كثيرًا من دول المنطقة إلى أن تحذو حذو المملكة في تمكين أبنائها من امتلاك ناصية العلم والمعرفة، فبتنا نشاهد انطلاق برامج طموحة للابتعاث في دول المنطقة وجوار المملكة، وهو أمر يؤكد بعد نظر المملكة وصواب توجهها ما حدا بغيرها للاقتداء بها.

ختام هذا الكتاب (الفصل التاسع) حديث عن نظام التعليم العالي في المملكة العربية السعودية. وهنا نشاهد نظامًا يتطور، ويتوسع بشكل يواكب متطلبات التنمية على مستوى الواقع والمستقبل، ويعدّ لمستقبل يكون فيه في موقع الصدارة بين أنظمة التعليم العالي في المنطقة والعالم -بإذن الله-.

المراجع

1. وزارة الاقتصاد والتخطيط: خطة التنمية الخامسة (1990-1995)، الفصل الأول (التخطيط والتنمية في المملكة العربية السعودية)، ص44-45.
2. المصدر أعلاه، ص43.
3. وزارة الاقتصاد والتخطيط: خطة التنمية التاسعة (2010-2014م)، الفصل الخامس (الاقتصاد القائم على المعرفة)، ص87.
4. وزارة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية، موقع الوزارة في الإنترنت www.mohe.gov.sa.

الفصل الأول

الاستثمار في التعليم

يبتعد الاقتصاد في الكثير من دول العالم، ومن ثم المجتمع شيئًا فشيئًا عن الصورة النمطية للنشاط الاقتصادي التي تعتمد في مجملها على الزراعة والصناعة في شكلهما التقليدي نحو نمط من الاقتصاد (الاقتصاد المبني على المعرفة) يعتمد على الخدمات وصناعة المعلومات وتطبيق نتائج البحث العلمي لإيجاد صناعات فائقة التقنية، عالية المردود، تحتاج إلى مهارات عالية في الأداء وعدد أقل من الأيدي العاملة. يرافق ذلك تغير عميق في سلوك المجتمع وسلم أولوياته، وبناء للقوة يعتمد مفاهيم جديدة تتجاوز في تأثيراتها منطقة اقتصاد المعرفة أو المعلومات بما يُوجِد تحديًا جديًّا يحتاج إلى إجابة شاملة عن مستوى الأمن والاقتصاد.

إن التحديات التي تفرضها التغيرات الاجتماعية والاقتصادية على مستوى العالم، وكمّ المؤشرات الذي يظهر الحاجة للتطوير في ميدان الاستثمار في التربية والتعليم

مقارنة بدول العالم المتقدم تدفع المملكة إلى العمل حثيثًا على إحداث ثورة في ميدان التربية والتعليم. تتحدد خطوط هذا التغيير برفع نوعية التعليم بجميع مستوياته وتطوير مؤسساته، وإحداث زيادة عالية مستمرة ونوعية، في إنتاج المعرفة وتطويرها واستثمارها.

يمثل الاستثمار في التعليم هدفًا أصيلًا كان ولا يزال في موقع الصدارة في سياسات المملكة واهتمامات قادتها عبر أعوام طويلة منذ عهد الملك المؤسس عبدالعزيز طيب الله ثراه وإلى اليوم، حيث وصل الاستثمار في التعليم إلى أعلى مستوياته ممثلًا في برنامج خادم الحرمين الشريفين للابتعاث الخارجي وإنشاء كثير من الجامعات ومراكز البحث العلمي، إضافة إلى الجهود الحثيثة التي تبذل اليوم في تطوير التعليم بشقيه العالي وما قبل العالي بمستوياته المختلفة.

ولعلنا في الصفحات القادمة من هذا الفصل نستطيع إلقاء الضوء على بعض الجوانب التي تدفع المخطط السعودي إلى رفع وتيرة الاستثمار في ميدان التعليم العالي، وهو ميدان حيوي بدأ يكتسب أهمية متعاظمة في بناء الدولة والمجتمع في عالم اليوم.

التحول من الناضب إلى المستدام

يمثل تنويع مصادر الدخل في الاقتصاد السعودي وتقليل الاعتماد على واردات النفط هدفًا إستراتيجيًّا شاغلًا خلال العقود الماضية من تاريخ التنمية في المملكة العربية السعودية. يظهر هذا التوجه جليًّا وواضحًا في جميع خطط التنمية التي أعدتها المملكة خلال العقود الثلاثة الماضية، وعلى الأخص خطة التنمية التاسعة التي تضع تصورًا إستراتيجيًا بعيد المدى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في المملكة للعقدين القادمين. وفي ظل حقيقة أن اقتصاد المملكة يعتمد في جزء مهم من حركته على الوفرة المالية التي توفرها صادرات النفط (شكل 1) وهو سلعة ناضبة متذبذبة الأسعار، فإن الهدف الإستراتيجي للتنمية في المملكة يتمثل على المستوى المحلي في استكمال بناء مقومات التنمية المستدامة بأسرع وقت ممكن، والتعامل بكفاءة مع التحديات التي برزت خلال السنوات الأخيرة المتمثلة في ضرورة التوظيف الشامل والمنتج لقوة العمل الوطنية وتحسين مستوى المعيشة. وعلى الصعيد الخارجي يتمثل في تعزيز مكانة الاقتصاد الوطني وتكامله مع الاقتصاد الإقليمي والعالمي والتعامل بكفاءة مع حركة العولمة بأبعادها المختلفة[1].

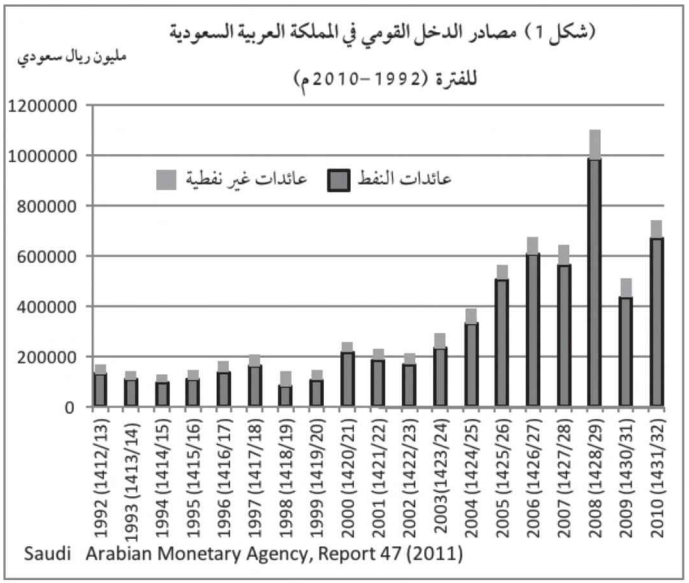

ليس هناك من شك في أن تحقيق أهداف التنمية بشكل ناجع يعتمد بالدرجة الأولى على الاستثمار النوعي والمدروس في بناء الإنسان بوصفه مصدرًا مستدامًا للثروة يتفوق على النفط من حيث ثبات العطاء وتنوعه وتنامي القيمة مع الزمن. فالثابت في النفط هو تذبذب الأسعار وتأثرها الكبير بالواقع الاقتصادي والجو السياسي في العالم بشكل معقد يجعل المختصين في هذا المجال لا يجمعون على سبب أكيد لهذه الظاهرة التي وصلت في أحيان عدة إلى مستوى الطفرة في الأسعار، وذلك يجعل أي اقتصاد يشكل النفط عماده عرضة لتقلبات السوق والسياسة وغير قادر على تحقيق أهدافه.

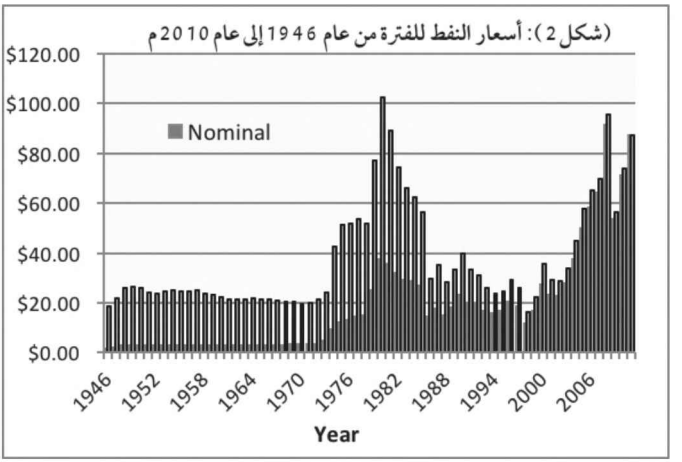

خلال السبعين سنة الماضية حصلت ثلاث طفرات في سعر النفط، جميعها تزامنت مع دخول الولايات المتحدة الأمريكية في حروب مكلفة ابتداءً من الحرب العالمية الثانية، وحرب فيتنام، وانتهاء بحرب الخليج الثانية (2003م)[2]، إلا أن ما يميز الطفرتين الأخيرتين هو الارتفاع الكبير في أسعار النفط إلى حدود تتجاوز فيها أسعاره في السنوات الأولى لاستخراجه أو الأسعار التي وصل إليها في جميع الطفرات والتذبذبات السابقة (الشكل2)[3][4].

على هذا الأساس، وعندما نتحدث عن الطفرة الثانية، فإننا نأخذ في الحسبان الطفرة التي حصلت في أسعار النفط خلال الفترة الواقعة بين عامي (1974م) و(1986م) التي انخفض في نهايتها سعر برميل النفط ليعود إلى أسعار مقاربة لأسعاره في بداية السبعينيات. أما الطفرة الثالثة في أسعار

النفط فقد بدأت مع بداية القرن الحادي والعشرين في حدود عام (2003م) التي ما زالت مستمرة حتى الآن.

إن استعراض تاريخ أسعار النفط ومعدلات استخراجه لا يشير إلى ترابط قوي بينهما، وفي ظل عدم وجود آلية دقيقة موثوقة تفسر وتحدد أسباب الطفرات في أسعاره ومواعيدها، فإن التخطيط للاستفادة من موارد هذه السلعة القابلة للنضوب يجب أن يكون حذرًا ودقيقًا، ويؤدي بالضرورة إلى بناء اقتصاد مستدام لا يعتمد في استمرار نموه على النفط. إنما هو اقتصاد متنوع الموارد، مرن يتحمل تقلبات السوق يقوم من خلال الإنسان، ويقوم بتنمية الإنسان، قائم على المعرفة، يستثمر في نشرها بين الناس، ويوظف ثمارها لخدمة المجتمع.

تميزت الطفرة الثانية في المملكة بحراك اقتصادي شمل كثيرًا من المشروعات الضخمة واستجلاب أعداد كبيرة من العمال الوافدين. أي إن الطفرة الثانية كانت ذات تأثير اقتصادي أدى إلى تطوير كبير في البنية الأساسية وفي الصناعة دون إحداث تغيير واضح في تنوع الدخل حيث بقي اقتصاد المملكة في جزء كبير منه يعتمد على الموارد النفطية، وحفلت سنوات الطفرة الثانية إن جاز التعبير بشق الطرق في مختلف أرجاء المملكة وإنشاء كثير من المطارات والمستشفيات، وبتوسع كبير في النشاط العمراني تمثل في بناء الآلاف من الوحدات السكنية نتيجة الوفرة المالية والتوسع في

الإقراض العقاري. وقد نال التعليم حصته من العوائد المالية التي وفرتها الطفرة آنذاك.

استقبلت المملكة الطفرة النفطية الثالثة باقتصاد عالي الاستيعاب وبنية تحتية متينة وقطاع خاص نشط، والشركات التي تم إنشاؤها في أثناء الطفرة الثانية اتسع نشاطها ليشمل المملكة، ويأخذ بعضها حصته من السوق العالمية. وتعززت القدرة على التحكم في التضخم والتعامل مع الوفرة المالية التي ولدتها الطفرة الثالثة، وتتجلى قوة الاقتصاد السعودي والثقة فيه في التدفق العالي للاستثمارات الأجنبية والخطط الطموحة في بناء ستّ مدن اقتصادية في مناطق مختلفة من المملكة تؤدي في جانب من نشاطها إلى تغطية حاجة المجتمع في الجوانب الصحية والتربوية والعمل، وتشجع وتقوي التنافس الاستثماري في المملكة، ومظاهر التحكم في الوفرة المالية وتوجيهها نحو تدعيم الاقتصاد وبناء المجتمع تتجلى في برامج الابتعاث الضخمة التي تقوم بها المملكة وعلى رأسها برنامج خادم الحرمين الشريفين للابتعاث الخارجي. هذا إضافة إلى إنشاء كثير من الجامعات والمعاهد العليا ما أدى تبعًا لذلك إلى ارتفاع القدرة الاستيعابية لمؤسسات التعليم العالي بشكل كبير وعلى مستوى جميع المؤهلات الجامعية وعلى الأخص درجات البكالوريوس والدبلوم العالي والماجستير (شكل 3).

وتبقى المملكة في حاجة إلى توسيع برامج الدكتوراه وتنويعها؛ وذلك لترسيخ قاعدة البحث العلمي وضمان مواكبتها

لمسارات التطور في العالم المتقدم من ناحية وتفاعلها مع متطلبات النمو والتطور على المستوى الاجتماعي والاقتصادي من ناحية أخرى.

(الشكل 3) يبين الزيادة الكبيرة في أعداد الطلبة الجدد في درجتي الماجستير والدبلومات العالية مقارنة بالزيادة الضعيفة في أعداد طلبة الدكتوراه. الزيادة الواضحة في الدرجات البحثية على مستوى الماجستير تعبر عن تطور قاعدة البحث العلمي في المملكة إلا أن هدف بناء مجتمع المعرفة يتطلب توسيعًا كبيرًا وعميقًا لأنشطة البحث العلمي، وهو ما يتم العمل عليه من خلال التوسع في عمليات الابتعاث الخارجي بشكل مدروس يرافق ذلك عملية تطوير لنظام التعليم العالي بشكل يمكنه من إنتاج المعرفة واحتضانها ونشرها.

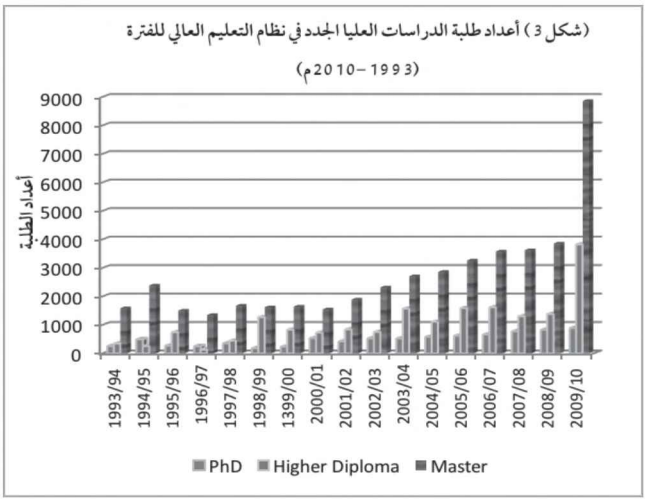

المصدر: وزارة الاقتصاد والتخطيط، منجزات خطط التنمية، إصدارات الوزارة.

الاستثمار في الإنسان

إن أي اقتصاد مستدام متعدد الموارد يستثمر في إنتاج المعرفة سوف يعتمد بالضرورة على التفاعل بين مراكز صنع المعرفة والمجتمع عبر مسار يشمل تطوير المعرفة وتطبيقها وتبادلها بشكل يضمن في جانب منه انتشار المعرفة والمهارات المرتبطة بها في المجتمع من خلال التفاعل بين الطبقة المتعلمة وبقية أفراد المجتمع. فالتنمية الاقتصادية لأي دولة لا يمكن أن تتحقق بالشكل المأمول ما لم تقترن بتنمية حقيقية في مجال تعليم الموارد البشرية وتدريبها، إذ إن الفرد هو المحرك الأساس للعملية الإنتاجية، وهو العنصر الرئيس في منظومة التنمية، وإذا ما أُحسن إعداد الموارد البشرية وتأهيلها وفق خطط مدروسة، فإن الأفراد سيتحولون إلى عناصر منتجة وبناءة يدفعها التنافس إلى العمل المنتج، وتسوقها الحوافز نحو زيادة الدخل، فيضيفون إلى وطنهم تقدمًا وارتقاءً.

يُقسم العائد من الاستثمار في التعليم إلى قسمين: عائد مادي مباشر، وعائد غير مباشر في النواحي الاجتماعية والثقافية لكل من الفرد والمجتمع، التي لا تقل أهمية عن العائد الاقتصادي المباشر، فالتعليم «له قيمة اجتماعية ونفسية للفرد حيث يستمر تأثيره على الفرد طوال حياته، ويعمل على تنمية شخصيته وتطوير أدائه واستخدامه المنهج العلمي كمنهج

وأسلوب في حل مشكلاته، ويؤدي كذلك إلى اتباع الفرد لأنماط استهلاكية ذات كسب وفائدة صحية واقتصادية»[5].

وتؤكد دراسة أجريت على (192) بلدًا في العالم أن ما نسبته (16%) من النمو يعود إلى رأس المال المادي، وتأتي ما نسبته (20%) من رأس المال الطبيعي، بينما تعزى بقية النسبة (64%) إلى رأس المال البشري، وذلك يعود إلى أن التعليم يزود القوى البشرية «بالقدرات والمعارف والمهارات والقيم والاتجاهات، مما يؤدي إلى تقليص الفقر والجهل والتخلف؛ لأن التعليم يحسن مستوى إنتاجية الأفراد، ويزيد دخلهم، ويرفع مستواهم الصحي، ويمكنهم من المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويقلل الفروق الفئوية بينهم، ويؤدي إلى التماسك الاجتماعي، ويفسح المجال للكشف عن القدرات المبدعة»[6].

إن نسبة كبيرة من الزيادة في الدخل القومي لكثير من الدول لا يمكن إرجاعها إلى مصادر الاستثمار التقليدية، وإنما يمكن ردها إلى الاستثمار في التعليم ورفع المستوى التعليمي والثقافي للمجتمع، حيث تشير الدراسات إلى أن القصور في تنمية الموارد البشرية هو من أهم المعوقات التي أدت الى عدم تحقيق الانفتاح الاقتصادي لما كان معلقًا عليه من آمال وطموحات وباختصار، فإن الإنسان هو العنصر الفاعل في الإنتاج والتنمية، وهو المستهلك لثمار التنمية، وهو القادر

على إحداث التغيير للأفضل، وهو الذي يتوقف عليه مدى تقدم الأمم، وهو الذي يستخدم الثروات ،ويحسن استغلالها، وعمومًا فإن استخدام الإنسان لهذه الثروات وحُسن استغلاله لها يرتبط بقدراته الصحية والعلمية والفكرية وبمستواه في الطموح والتقدم، و لذلك فإن الاستثمار في التربية والتعليم هو استثمار من أجل الإنسان، ويوفر عائدات تفوق كل ما عداها من ميادين الاستثمار الأخرى.

إن درجة مساعدة التعليم في تحقيق التنمية الاقتصادية تتوقف على مستوى التعليم ونوعيته، وباعتبار الابتعاث للدراسة في الخارج أحد المجالات التعليمية التي توفر تعليمًا متميزًا وراقيًا يسهم في تطوير المستوى الثقافي والتعليمي للمجتمع، فإن العوائد الاقتصادية المترتبة عليه ستكون كبيرة بلا شك.

لقد بدأت كثير من الدول العربية، ومنها المملكة العربية السعودية، في الأعوام الأخيرة سياسة اقتصادية منفتحة نحو العالم، وقد توجت هذه السياسة عام (1426هـ/ 2005م) بأن أصبحت المملكة عضوًا في منظمة التجارة العالمية، وهذا -بلا شك -يضاعف المسؤولية، فالانفتاح الاقتصادي على العالم لا يُجدي من دون انفتاح على الخبرات العالمية المتقدمة وبناء على ذلك، فلا بد أن يكون أحد الأهداف الرئيسة لسياسة الانفتاح الاقتصادي: الانفتاح على تكنولوجيا العالم الجديدة،

ولا بد من أن تُسهم الاتفاقيات الاقتصادية في النقل الحقيقي للتكنولوجيا، وفي إحداث الارتقاء التقني، بحيث يتحول المجتمع تدريجيًّا من استيراد التكنولوجيا إلى القدرة على استيعابها وتطويرها، وتوفير متطلباتها محليًّا من حيث توفير المواد الضرورية، وكذلك توفير الأفراد المسلحين بالعلم والمعرفة والمهارات الضرورية.

توطين المعرفة

أدت خطط التنمية الطموحة التي قادتها المملكة إلى رفع مستوى الطلب على القوى العاملة الماهرة وبشكل فاق مستويات العرض على المستوى المحلي. الفجوة بين العرض والطلب في سوق العمالة الماهرة في المملكة تشمل إضافة إلى الارتفاع الكمي في الطلب التنوع العالي في المهارات المطلوبة. يفاقم الوضع «ضعف المواءمة بين مخرجات نظام التعليم والتدريب من جهة وبين متطلبات التنمية من مهارات وتخصصات من جهة أخرى، وهي قضية يتعين معالجتها على المدى القصير والمتوسط والبعيد»[7]. وعلى الرغم من أن الحل كان باستقدام أعداد متزايدة من العمالة الوافدة الماهرة لتلبية الطلب، فإن الهدف كان ولا يزال في توطين المعرفة والمهارات المرتبطة بها والقضاء على البطالة بشكلها العام أو الهيكلي. (الشكل 4) يبين أن أكثر من نصف القوة العاملة في المملكة العربية السعودية

تتألف من غير السعوديين على الأقل للفترة التي يبينها الشكل.

هنا يأخذ توطين المعرفة وإنتاجها بعدًا اقتصاديًّا واجتماعيًّا يتجاوز مفهوم نقل المعرفة من منابعها في الخارج، والعمل على توليدها في الداخل بشكل لا ينقاد إلى مسارات إنتاجها الخارجية فقط، بل يمتد إلى توليدها بما يتلاءم وحاجات التنمية الاقتصادية الملحة القريبة والبعيدة، إضافة إلى مواكبة التطورات الاجتماعية ورفدها بالحلول المطلوبة، بل وقيادتها بما لا يتعارض مع ثوابت المجتمع. أي إن توطين المعرفة يستلزم تحويل مراكز إنتاجها والتدريب عليها من مراكز ذات بعد أكاديمي طاغٍ مخصصة للنخبة (خريجي الثانويات والجامعات) إلى مراكز للتعليم المستمر، تحاكي جميع طبقات المجتمع وعلى مختلف الأعمار بما يتلاءم ومتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

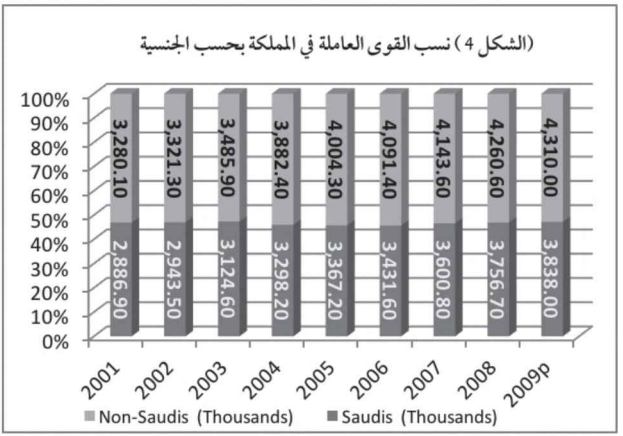

إن الاستثمار في التعليم بشكل عام وإنتاج المعرفة بشكل خاص يؤدي إلى[8]:

- زيادة الناتج المحلي الإجمالي بشكل متواصل وبعد فترة قصيرة نسبيًّا من تاريخ بدء الاستثمار.
- تحسين ورفع المستوى المعيشي للمجتمع وبشكل يكاد يكون متساويًا على مستوى التوزع الجغرافي للسكان.
- زيادة الأيدي العاملة الماهرة بما يؤدي إلى زيادة الإنتاج كمًّا ونوعًا.
- تحول عملية البحث العلمي وإنتاج المعرفة من متلقٍّ للتمويل إلى منتج له.
- الرقي الاجتماعي نتيجة المعارف المكتسبة.
- تطوير العلاقات الدولية وتقويتها عبر الروابط التي يوفرها التعليم العالي من خلال برامج الابتعاث وكذلك برامج تبادل الأساتذة وبرامج التعاون البحثي والعلمي.

تناول هذا الفصل بشكل مختصر طبيعة التغيرات على مستوى المجتمع والاقتصاد التي تدفع باتجاه تعزيز مسيرة الاستثمار في التعليم وإنتاج المعرفة في المملكة. الصفحات السابقة تبين أن خطط التنمية المتتالية في المملكة تركز على

بناء اقتصاد معرفة مستدام يتفاعل مع متطلبات التطوير في المجتمع وتحديات التنافس على مستوى العالم، يبني مقومات نموه على أساس الاستغلال الأمثل لعناصر الثروة في شقيها المادي والبشري. الاستثمار في التعليم يؤدي كنتيجة له إلى إنتاج المعرفة وتوطينها بما يعنيه ذلك من تطوير ورفع مستوى المهارات والخبرات إضافة إلى إيجاد فرص وآفاق جديدة لإنتاج الثروة من خلال التطبيق الواعي للمعرفة. وإذا كان الإنسان هو محور أي عملية تعليمية فإن الاستثمار في التعليم يستمد أهميته من أهمية الاستثمار في الإنسان كونه أي الإنسان هو المنتج والناقل والمستخدم للمعرفة. سنحاول في الفصل الثاني التركيز على شكل نظام التعليم العالي في ظل اقتصاد المعرفة.

المراجع

1. وزارة الاقتصاد والتخطيط. الإستراتيجية الاقتصادية بعيدة المدى للمملكة العربية السعودية، 2024م.

2. Cycle research institute, November 2005, A 5.54 year cycle in Oil Prices By Ray Tomes. (PDF Articles by Ray Tomes on Cycles Research Institute site. http://www.cyclesresearchinstitute.org/cycles–research/general–tomes.shtml).

3. Historical Crude Oil Prices (Table) http://inflationdata.com/inflation/inflation_rate/historical_oil_prices_table.asp.

4. Economics of oil prices and the role of OPEC, Theses, UniversityofNevada–LasVegas,2005,KhalidM.Kisswani,P6.

5. دياب، إسماعيل (1990م). العائد الاقتصادي المتوقع من التعليم الجامعي. القاهرة: عالم الكتب، ص51-52.

6. حمود، رفيقة (مارس، 1998م). مساهمة التعليم العالي في تطوير الأنظمة التعليمية. المؤتمر الإقليمي العربي حول التعليم العالي، بيروت. ص3، كما في: القرني، علي بن سعد آل هزاع. اللائحة المنظمة لشؤون منسوبي الجامعات السعودية من أعضاء هيئة التدريس ومن في حكمهم تحليل ونقد. بحث منشور على شبكة الإنترنت (كما في 2006/8/5م).
http://wwww.ksu.edu.sa/kfs–website/source/2.htm

7. Ninth Development Plan (2010 – 2014), Long –Term Strategy for the Saudi Economy, Ministry of Economy and Planning, Ministry Releases, CH3, Section 3.2.2 C.

8. Economic Modeling of improved funding and reform arrangements for Universities, Report prepared for Universities Australia by KPMG Econtech, April 2010.

الفصل الثاني

التعليم واقتصاد المعرفة

للمعرفة دور كبير في حياة الإنسان عبر تاريخ وجوده على هذه الأرض، وفي مختلف أنواع النشاط الاقتصادي الذي مارسه إلا أنها بدأت تكتسب أهمية خاصة بسبب الدور الحاسم الذي تؤديه في معركة الصراع بين القوى التي تحكم العالم، ولأثرها الفاعل في تحقيق معدلات نمو عالية في مناطق النشاط الاقتصادي التي تمارس بكفاءة ما يسمى اقتصاد المعرفة. أهمية الدور الذي تؤديه المعرفة يسهم بشكل كبير في تعزيز أهمية مراكز صنعها، أي مؤسسات التعليم ومراكز البحوث المختلفة. في هذا الفصل سوف نتناول وبشكل مختصر أبرز ملامح اقتصاد المعرفة والتغيرات التي طرأت على شكل المؤسسة التعليمية في سعيها للتجاوب مع الفرص الذي يوفرها هذا النوع من الاقتصاد وفي محاولتها الإجابة عن التحديات التي يفرضها.

اقتصاد المعرفة: أبرز الملامح

يمر النمو في اقتصاد المعرفة عبر مسارات مختلفة تلتقي جميعها في الإنسان، فهو وعاء المعرفة، وهو المنتج،

وهو الناقل لها. وإذا كانت المعرفة على جانب من الأهمية في النمو الاقتصادي بغض النظر عن نوع الاقتصاد، فإنها تكتسب أهمية مركزية في اقتصاد المعرفة كونها تمثل سلعة غير قابلة للنضوب ذات مردود عالٍ من ناحية، ولاستخدامها من خلال التطبيق والتطوير في دفع جوانب الاقتصاد الأخرى نحو النمو من ناحية ثانية. «وبينما كانت معظم حلقات التطور التكنولوجي تتركز حول منتج معين أو قطاع صناعي معين، فإن تأثير ثورة المعلومات والاتصالات كان شاملًا لكل مفاصل الاقتصاد على مستوى السلع والخدمات، كما أنه شمل جميع مفاصل سلسلة الأعمال من البحوث والتطوير إلى الإنتاج والتسويق والتوزيع»[1]. (الشكل 1) يبين الاعتماد الكبير للاقتصاد في الدول المتقدمة على تقنيات الاتصال فائقة السرعة والشبكة العنكبوتية في إدارة حركة الأعمال. هذا الاعتماد الكبير على تقنيات الاتصال في نشر المعرفة وتسويقها وإنتاجها يُعدّ واحدًا من أهم سمات اقتصاد المعرفة اليوم.

يسير الاقتصاد المبني على المعرفة أو اقتصاد المعرفة عبر إطارين متفاعلين تعمل المعرفة في أحدهما بوصفها سلعة وفي الآخر بوصفها أداة، فهو يحمل سمات اقتصاد المعرفة إضافة إلى بعض سمات الاقتصاد الصناعي، ولا يبدو أن هناك إمكانية للتخلص من سمات الإطار الثاني في المستقبل القريب،

حيث إن اقتصاد المعرفة في صورته التي نجدها في كثير من دول العالم المتقدم اليوم ما زال يعتمد في جزء من نموه على كثير من الصناعات والأنشطة الزراعية التي تستخدم المعرفة بوصفها أداة، إلا أن التطور الكبير في تكنولوجيا المعلومات بما أدى إليه من كفاءة عالية في نقل المعلومات وتداولها يجعل استخدام المعرفة أداة تمتاز بالتحديث المستمر وسرعة التجاوب مع حاجة المستخدم ومتطلبات التطوير المستمر الذي يطرأ على المنتج.

(شكل 1) نسب الاستخدام لشبكات الاتصال فائقة السرعة في قطاع الأعمال في عدد من الاقتصادات المتقدمة (2010م)

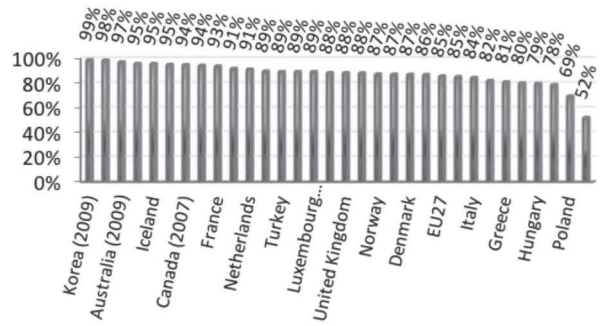

Source :OECD, ICT database and Eurostat,
Community Survey on ICT usage in entrprises, November 2011

هنا يختلف استخدام المعرفة بوصفه أداة في اقتصاد المعرفة عنه في الاقتصاد الصناعي التقليدي من حيث كونه يمتاز بالديناميكية العالية والكفاءة. إن الدور الحاسم الذي تؤديه المعرفة في تحقيق النمو في اقتصاد المعرفة يعتمد

بشكل كبير على الإنجازات التي تحققت في مجال تكنولوجيا المعلومات، وعلى الأخص أحد أهم إنجازاتها المتمثل في شبكات نقل المعلومات وتداولها وعلى رأسها شبكة الإنترنت.

ازدواجية الدور الذي تؤديه المعرفة بوصفها سلعة وأداة يبدو أكثر وضوحًا في الاقتصادات في طور الانتقال نحو اقتصاد المعرفة بوصفه اقتصادًا مبنيًّا بشكل كبير على إنتاج المعرفة وتدوينها وبرمجتها وتصديرها وإنتاج وتطوير شبكات نقلها وتداولها والتطبيقات المرتبطة بها، وعلى الخدمات والصناعات عالية التقنية. مناطق الاقتصاد الانتقالي هذه ما زالت تعتمد على أشكال من النشاط الاقتصادي التي تستوعب أعدادًا كبيرة من الأيدي العاملة غير الماهرة أو متوسطة المهارة التي تدار على أساس مفاهيم الإدارة في الاقتصاد الصناعي التقليدي. ويبقى الإنسان هو مركز الفعل في الحالين وفي عملية التفاعل بينهما، حيث إن الهوة بين الاقتصادين تتضاءل اعتمادًا على التحول الذي يقوده التعليم في المجتمع والذي يؤدي إلى إيجاد الفرد المبدع الذي يتعامل مع المعرفة بشكل مبدع.

يستعيض رومر Romer[2] عن المدخلات الاقتصادية في الاقتصاد الصناعي (رأس المال، والعمالة، والمواد الأولية) بمدخلات أخرى تميز اقتصاد المعرفة يتم توصيفها باستخدام مصطلحات تكنولوجيا المعلومات، وهي:

- الأجهـزة (Hardware) وهـي تشـمل جميـع المعدات المسـتخدمة فـي الإنتـاج، مثـل المعـدات الإنتاجيـة (Capital Equipment)، والحواسـيب البنيـة التحتية، والمـواد الخام، والهيـاكل، وغيرها.
- البرمجيـات (Software) وتشـمل كل المعرفـة التـي تم تدوينها (Codified) والتي يمكن إرسالها أو نقلها إلـى الآخريـن علـى شـكل: برامـج الكومبيوتـر بشـكلها الحرفـي، المخططـات أو التصاميـم الأوليـة الرسـوم الهندسـية، تعليمـات التشـغيل الخاصـة بالأجهـزة والمكائـن الوصفـات الحرفيـة أو التخطيطيـة التـي نستخدمها، المبادئ العلمية الحكمة الشعبية، الكتب، الأفلام، الموسيقا، الروتيـن المتبـع فـي المؤسسـات، المعلومـات المخزنـة علـى الأقراص الصلبـة. إن مجرد إتمـام نسـخة واحـدة مـن أي برمجيـة يعنـي إمكانيـة نسـخها واسـتخدامها فـي الوقـت نفسـه مـن قبـل عـدد كبيـر مـن المسـتخدمين. إن التطـور المتسـارع في حقل الأنظمـة عاليـة الصغـر سـوف يؤدي إلـى تجسـير الهـوة بيـن المـادة والمعلومـة بـكل مـا يعنيـه ذلـك مـن ظهـور سـلعة جديـدة هـي المـادة المبرمجـة يتـم مـن خلالهـا التعامـل مـع وحـدات ماديـة ذكيـة عاليـة الصغـر مبرمجـة علـى المسـتوى الجزئـي.

- الجوانب الذهنية والإبداعية (Wetware) أو رأس المال البشري، وهي تمثل المعرفة الضمنية (Tacit Knowledge) التي يمتلكها الشخص والتي تتجلى في العمل الإبداعي أو الأداء الفعال.

«فالأديب أو الكاتب يستخدم مواهبه في الكتابة (Wetware) لإنتاج قطعة أدبية وكتابتها باستخدام إحدى برمجيات الكتابة (Software) الموجودة على إحدى الآلات الحاسبة (Hardware)». وهنا كما في كم كبير من الأمثلة تؤدي المعرفة دورها بوصفها وسيطًا لتدوين المعرفة الضمنية وتحويلها إلى سلعة[3]. فالمعرفة تولد المعرفة، وتستخدم كذلك لتحويل المعرفة من ضمنية إلى مدونة وبالعكس.

المدخلات أعلاه تجعل النمو في اقتصاد المعرفة يعتمد في استمراره بشكل رئيس على الابتكار (Innovation) والإنتاج المبدع للمعرفة، وليس على تكرار استنساخها أو كثافة توزيعها، فالمردود الاقتصادي المرتبط بإنتاج المعرفة أو بالتوصل إلى طرق مبتكرة غير مسبوقة ومسيطر عليها لتطبيقها يكون عاليًا جدًّا مقارنة بالعوائد التي يوفرها استنساخ المعرفة وتوزيعها أو التقليد الحرفي لتطبيقاتها، وذلك نتيجة للتضاؤل السريع لدورة حياة المنتج المعرفي (التقادم السريع للمعرفة). وهنا يختلف اقتصاد المعرفة عن الاقتصاد التقليدي الذي تمتاز

قيم الأصول فيه بالثبات النسبي. في اقتصاد المعرفة يضيف التطوير المبتكر قيمة زائدة وأهمية إضافية للمعرفة من خلال فتح مسارات جديدة للنمو، بينما يؤدي الاستنساخ الحرفي للمعرفة دون تطوير إلى خفض قيمتها والتقليل من قدرتها على التنافس. وأخيرًا، فإن النمو المستمر يرتبط بالابتكار والتطوير المستمر في اقتصاد المعرفة.

شكل المؤسسة التعليمية في ظل اقتصاد المعرفة

يرتبط التحول نحو اقتصاد المعرفة بتحول في شكل الطلب على الأيدي العاملة، ويتمثل هذا في زيادة الطلب على الأيدي العاملة عالية المهارة على حساب بقية الأيدي العاملة بمختلف مستوياتها، وذلك يولد حالة دفع داخل المجتمع نحو التعلم وتطوير المهارات بما يتلاءم وحاجة السوق. يشدد هذا الدفع، ويعطيه الاستمرارية المردود المالي العالي الذي توفره الوظائف أو الأعمال المرتبطة بصناعة المعرفة والصناعات ذات التقنية العالية. هنا يمكن أن نلاحظ أن التحول نحو الأيدي العاملة عالية المهارة في منطقة اقتصاد المعرفة يؤدي إلى ارتفاع نسبة الأيدي العاملة ذات المهارة الأقل في مناطق الاقتصاد الأقل تطورًا أو مناطق الاقتصاد الانتقالي لسد الطلب على السلع التي لا تحتاج إلى مهارات عالية، والتي تقع خارج نطاق الأنشطة الحالية لاقتصاد المعرفة في الجانب الآخر.

المهارات التي يتطلبها سوق العمل في اقتصاد المعرفة تتجاوز التحصيل الجامعي أو المهارات في مجال التخصص، وهي جوانب مطلوبة إلى جوانب الخبرة العملية المتراكمة والخصائص الشخصية للفرد، بل إن الخبرة العملية المتراكمة في تخصص ما تطغى في أحيان عدة على التحصيل الأكاديمي في عملية التوظيف.

إن الارتباط العالي بين مسارات النمو في اقتصاد المعرفة وبين التطبيقات المبتكرة والخلاقة في الحقول المختلفة للمعرفة بكل ما يعنيه ذلك من تطور وتغير مستمر تجعل مواصفات المهارة المطلوبة في سوق العمل تمتاز بالتغير وبشكل أسرع وتيرة عما هو عليه الحال في أنواع الاقتصاد الأخرى إلا أن الجزء الأكبر من المهارات المطلوبة يشترك في التحصيل الأكاديمي المتخصص العالي وفي الخبرة المتوافقة مع مجال العمل المطلوب إضافة إلى مجموعة من الخصائص الشخصية يمكن إجمالها كالآتي:

- العمل ضمن فريق للوصول إلى هدف مشترك.
- القدرة على القيادة.
- الاندفاع والتأثير الإيجابي في جو العمل.
- القدرة على التعلم.
- مهارات حل المشكلات.

- القدرة على التحليل.
- مهارات التواصل الفعال مع زملاء العمل.

الطلب المتزايد والانتقائي على المهارات يتطلب تطوير نظام التعليم العالي بشكل تنفتح فيه مسارات التعليم العالي على مخرجات التعليم المهني والمتوسط بما يمكن الفرد من مواصلة التعليم واكتساب المهارات بغض النظر عن الخلفية التعليمية التي جاء منها أو نوعية التعليم التي حصل عليها، حيث يصبح التعلم نمط حياة. نظام المسارات المفتوحة هذا يعطي التعليم العالي بعدًا اجتماعيًّا أكثر عمقًا وتواصلًا مع التغيرات التي يمر بها المجتمع أو تلك التي يراد استحداثها أو تنميتها.

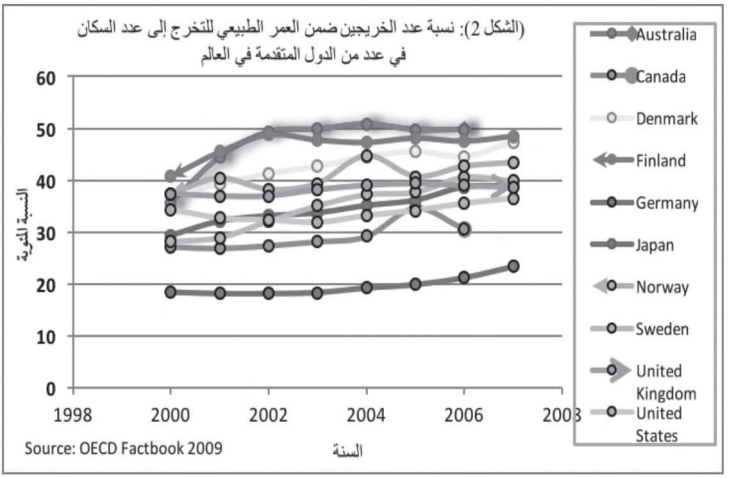

(الشكل 2) يبين النسبة العالية للخريجين في مجموعة مختارة من الدول المتقدمة في العالم بوصفها مؤشرًا للإقبال

الجماهيري على التعليم بسبب مردوده الإيجابي الاقتصادي والاجتماعي.

من ناحية أخرى يؤدي الطلب العالي على المهارات المختلفة إلى رفع وتيرة الاستثمار في التعليم لاستحداث برامج دراسية تتجاوب مع حاجة السوق وفتح خطوط للبحث العلمي تنشط في مجالات التكنولوجيا الجديدة وإيجاد تطبيقات للمعرفة المنتجة ذات مردود اقتصادي عالٍ. لقد امتد التغير في نظام التعليم العالي إلى درجة تحولت فيها المؤسسة التعليمية إلى مؤسسة ربحية تتأثر بمتغيرات السوق، وتمتلك درجة من الاستقلالية سواء كان على المستوى المالي أو على مستوى السياسات التعليمية.

الاستخدام العالي للإنجازات المتحققة في طرق توزيع المعرفة وتداولها، إضافة إلى السمة الربحية التي بدأت تتمتع بها المؤسسة التعليمية يدفع نحو عولمة التعليم بشكل يؤدي إلى النظر في المؤهل التعليمي بوصفه منتجًا اقتصاديًّا يمتلك بعدًا عابرًا للحدود، إضافة إلى البعد المحلي الذي يمثل الحاضنة الرئيسة له. تتبدى أيضًا مظاهر العولمة في التعليم العالي في الشراكات العابرة للحدود بين المؤسسات التعليمية المختلفة التي تهدف إلى تسهيل الاستخدام المتبادل لموارد ومراكز البحث العلمي لديها والدخول في مشروعات مشتركة، وتبادل

المعلومات، وتبادل الأساتذة والباحثين والطلبة، والنشر العلمي المشترك، والاعتراف الواسع بالمؤهلات والبرامج الدراسية ما يكثف حركة الطلبة عبر الحدود.

إن المؤسسة التعليمية بشكلها الربحي ونشاطها العابر للحدود، وإن كان قد ابتعد بشكل كبير عن صورة المؤسسة الخاضعة تمامًا ماديًّا وعلى مستوى السياسات للحكومة المركزية، إلا أن البناء فيها والنمو بقي يعتمد في جانب منه على الدولة بوصفها مصدرًا مهمًّا للإعانات المالية، سواء الإعانات المادية السنوية أو من خلال المقاعد الدراسية التي تمولها الدولة، وتوفرها لأبناء المجتمع على أن يتم استيفاء مبالغها من الطالب بعد تخرجه وحصوله على عمل، هذا إضافة إلى المنح المالية غير المسترجعة المقدمة لطلبة الدكتوراه بطريقة البحث (تحدد مسارات البحث فيها في العادة الأقسام العلمية).

يظهر التفاعل بين المؤسسة التعليمية والحكومة في قصر التمويل الحكومي المخصص للأبحاث في الجامعات على مسارات بحثية ترى فيها الحكومة أهمية إستراتيجية أو تلك التي تقترحها الجامعات، وتوافق عليها الحكومة. الاعتراف بالمؤهل الأكاديمي وإن أصبح بيد الجامعات إلا أن الحكومة تمارس دورًا رقابيًّا صارمًا على نوعية أو مستوى

المؤهل الأكاديمي من خلال اللجان الحكومية أو المؤسسات شبه الرسمية والجمعيات المهنية المتخصصة.

جانب مهم من الموارد التي تحصل عليها الجامعة يأتي من خلال الطلبة الأجانب على شكل رسوم دراسية ورسوم استخدام التجهيزات، إضافة إلى الموارد المالية التي تحصل عليها الجامعة من خلال البحوث التي تتعاقد عليها الجامعة، والتي يشارك الطلبة الأجانب في إنجازها في بعض الأحيان بالكامل. تقوم الجامعة أيضًا بأنشطة اقتصادية تشمل استثمار أموالها بشكل مباشر أو من خلال مشروعات اقتصادية تشارك فيها الجامعة. وكما لاحظنا من قبل، فإن الجامعة تحولت من معقل أكاديمي بحت إلى مؤسسة اقتصادية ربحية تتأثر بشكل واضح بمتغيرات السوق في اتخاذ الكثير من قراراتها. أدى الاستخدام العالي للمعرفة إلى ظهور تخصصات أكاديمية جديدة يضم كل منها جوانب المعرفة والتدريب في أكثر من تخصص ما غيَّر من تركيبة الصف الدراسي التقليدي، وأدى إلى اضمحلال نسبي في الحدود بين الكليات المختلفة في الجامعة من حيث النشاط الأكاديمي.

الشكل النمطي للجامعة أو المؤسسة التعليمية تجاوز حدود الأسوار إلى أنواع أخرى من النشاط الأكاديمي يساعد على ذلك التطور الهائل في أنظمة الاتصالات، حيث باتت

الجامعات تفتح فروعًا لها في دول العالم المختلفة، وأصبح التسجيل فيما يسمى الجامعات المفتوحة كبيرًا، ونحن الآن على أعتاب ظهور الجامعات الافتراضية بمعظم الفروع الأكاديمية المعروفة إن لم يكن جميعها، بما يضمن التفاعل المباشر بين الطالب والأستاذ والصف الدراسي بشكل مباشر وعن بعد، فهي جامعة عابرة للحدود تفاعلية تسعى نحو الطالب في بلده بتكاليف مادية مناسبة بالنسبة إلى الطالب إلا أنها ذات ربحية عالية بالنسبة إلى الجامعة، وذلك يتطلب التفكير في طرق جديدة موحدة للاعتراف الأكاديمي بالمؤهلات وطرق صارمة لضبط جودتها وطرق أداء الامتحانات التي تتطلبها.

هنا تأتي أهمية الاستثمار في الإنسان بوصفه أحد أهم الجوانب التي يجب البناء فيها للوصول إلى اقتصاد ناجح يستجيب لتحديات القرن الواحد والعشرين، ويمتلك من المرونة ما يمكنه من تجاوز الأزمات غير المتوقعة بنجاح، حيث إن الاستثمار في الإنسان في نواحي التربية والتعليم العالي والبحث العلمي هو في قلب أي إصلاحات اقتصادية تؤدي إلى وضع الاقتصاد في موقع تنافسي قوي مبدع ومبني على المعرفة. إن رأس المال البشري المؤهل يسهل الاستثمار المالي، ويرفع مستويات تطوير ونشر التكنولوجيا الحديثة[4].

إن تقييم نتائج الاستثمار الحكومي في التعليم العالي

يحتاج إلى فترة زمنية طويلة إذا ما قورنت هذه الفترة بمرحلة الاستثمار نفسها، ذلك أن فوائد الاستثمار أو النتائج الإيجابية للاستثمار على المستوى الاقتصادي تظهر عبر كل المرحلة الزمنية لحياة الخريج بعد التخرج، بينما تمتد فترة الاستثمار عبر مرحلة الدراسة الجامعية فقط التي تمتد لفترة ثلاث أو أربع سنوات، وهي مرحلة قصيرة إذا ما قورنت بالمرحلة اللاحقة، هذا إضافة إلى الفوائد الأخرى ذات البعد الاجتماعي التي يصعب وضعها في إطار كمي لكونها تتبلور عبر فترة زمنية طويلة تمتد أجيالًا عدة، وتمتد عبر كل مرحلة زمنية لتشمل شرائح اجتماعية مختلفة وأعمارًا مختلفة.

يسهم التعليم في رفع معدلات النمو بشكل مباشر من خلال المزاوجة الفعالة بين رأس المال والعمالة الماهرة، وبشكل غير مباشر من خلال رفع الأداء أو تحسينه، وذلك من خلال تطوير القدرة على إدارة رأس المال وتحسين أداء القوة العاملة من خلال التدريب الذي يوفره التعليم الذي يؤدي بدوره إلى تحسين نوعية المنتج[5].

للقيام بهذا الدور تبرز الحاجة إلى تغيير فلسفة التعليم العالي من منطقة يتم فيها تطوير وإنتاج رأس المال البشري ضمن إطار «(يعرف - ماذا) و(يعرف - لماذا)» إلى إطار آخر يشمل أنواع المعرفة المدونة والضمنية ذات الأهمية في

اقتصاد المعرفة: «(يعرف – ماذا)، (يعرف – لماذا)، (يعرف – كيف)، (يعرف – من)»[6]. وبذلك يمتد البرنامج الدراسي ليشمل إضافة إلى مدارج الدراسة الأكاديمية غرف الإدارة وورش الإنتاج بغية اكتساب المعرفة الضمنية وتطوير شبكات الاتصال بذوي الخبرة والفاعلين في مجال التخصص.

صورة نظام التعليم والتعليم العالي خلال الفترة القادمة تدور حول التفاعل مع أفراد المجتمع منذ مرحلة الطفولة في عملية استكشاف وتنمية للمواهب، وفي مرحلة الشباب كنظام مفتوح المسارات يوفر فرص الابتكار والتطور والعمل. تكون الرغبة في التعلم فيه نشاطًا اجتماعيًّا يرافق الإنسان طوال حياته، ويكون التعليم فيه بالنسبة إلى الدولة والفرد استثمارًا مستمرًّا.

استعرض هذا الفصل أبرز ملامح اقتصاد المعرفة، وقدم وصفًا مختصرًا لأهم التغييرات التي تطرأ على المؤسسة التعليمية في ظل اقتصاد المعرفة سعيًا للتجاوب مع الفرص التي يوفرها هذا النوع من الاقتصاد واستجابة لتحدياته، ونؤكد هنا على توافر مقومات بناء مثل هذا النوع من الاقتصاد المستدام في المملكة العربية السعودية من ناحية الكوادر البشرية المؤهلة أو القابلة للتأهيل والتدريب ومن ثم العمل، ومن ناحية توافر القاعدة البحثية، وهي أيضًا قابلة للتطوير والتوسع، وتتوافر أيضًا القدرة على استجلاب الخبرات والمهارات من الخارج وإدارتها بكفاءة،

إضافة إلى توافر الإمكانات المادية للاستثمار في مشروعات الإنتاج والتطبيق المعرفي، وإن التعليم العالي، كما تقدم بيانه، سيكون أحد أكبر المستفيدين من عمليات بناء الاقتصاد المعرفي، وسيسهم ذلك في تعزيز دوره في الاقتصاد والمجتمع، وستؤدي استقلاليته المالية إلى تخفيف الأعباء المالية على الدولة.

المراجع

1. A Primer on the Knowledge Economy, John Houghton and Peter Sheehan, CSES Working Paper No. 18, February 2000
2. Beyond the Knowledge worker, Paul Romer, worldlink, January /February 1995
3. Previous resource.
4. Return to Investment in Higher Education, Jeff Borland, Peter Dawkins, David Johnson and Ross Williams, The Melbourne Economics of Higher Education Research Programme, Report No.1, Melbourne Institute of Applied Economics and social research, 2000, P.8.
5. APEC and International Education, Report Prepared for the Department of Education Employment and Workplace Relations (Australia) by the Centre for International Economics (CIE) , January 2008, P.11
6. The Knowledge–Based Economy, Organisation for Economic Co–Operation and Development, General Distribution, OECD/Gd (96)102, Paris 1996, P.12.

الفصل الثالث

الابتعاث بوصفه أحد أبعاد الاستثمار

لبرامج الدراسة في الخارج فوائد كثيرة وآثار إيجابية، منها ما يعود على الدارسين أنفسهم بزيادة معارفهم وعلومهم، والرفع من قدراتهم ومهاراتهم، ومنها ما يعود على مجتمعاتهم، بدفع عجلة التنمية والإسهام في التقدم والنماء، وتوطيد عرى الصداقة وزيادة فرص التعاون مع المجتمعات الأخرى.

التغيرات الاجتماعية والاقتصادية المترتبة على برامج الدراسة في الخارج على الفرد والمجتمع كثيرة، وسنحاول في هذا الفصل مناقشة برامج الابتعاث بوصفها أحد طرق الاستثمار في الإنسان بالنسبة إلى الدولة مصدر الابتعاث والفوائد الاقتصادية والعلمية التي تحصل عليها الدول التي يدرس فيها الطلبة المبتعثون أو ما يمكن أن نسميها دول المستقر الدراسي.

الابتعاث بوصفه استثمارًا في الإنسان بالنسبة إلى دول المصدر

إن التغيرات الاجتماعية والاقتصادية المترتبة على برامج الدراسة في الخارج على الفرد والمجتمع كثيرة بعضها

لا يمكن قياسه بسهولة بسبب الفترة الزمنية الطويلة لتبلور آثاره، وبعضها الآخر يمكن وصف وقياس فوائده وآثاره من خلال الإحصاءات والدراسات في هذا الجانب. وفيما يلي جوانب من الفوائد المترتبة اجتماعيًّا واقتصاديًّا على برامج الابتعاث[1].

اكتساب المعارف والعلوم الحديثة:

إن الدراسة في الجامعات العالمية المتقدمة، والاحتكاك بأنظمة متقدمة في التعليم وبأساليب وطرق جديدة في التفكير وفي معالجة المشكلات تسهم بلا شك في اكتساب الدارس للمعارف والعلوم الحديثة، وممارسة المنهج العلمي في البحث، وتزيد من قدراته ومهاراته وخبراته العلمية والعملية. إن العلم يتطور بسرعة مذهلة، وبخاصة في مجالات الطب والعلوم والتكنولوجيا، ولا بد من متابعة هذا التطور والاستفادة منه استفادة كاملة، ولذا، فإن برامج الدراسة في الخارج تُتيح للطلاب الاطلاع على الجديد في مجالات العلوم المختلفة، وتُسهّل عليهم الاستفادة من المختبرات والمعامل الحديثة، والتدرب على استخدام الأجهزة المتقدمة خاصة في التخصصات الطبية والعلمية الدقيقة، وكذلك فإن الطلاب بعد معايشتهم للبيئات العلمية واكتسابهم لغة العلم، يتمكنون بعد تخرجهم من متابعة المستجدات العلمية في مجال تخصصاتهم عن طريق المجلات والدوريات العلمية، وكذلك بالمشاركة في المؤتمرات واللقاءات العلمية المتخصصة.

بناء الجسور بين الثقافات المختلفة:

إن تجربة الدراسة في الخارج بما فيها من احتكاك مباشر للطلاب مع أفراد المجتمع الجديد، وتفاعل إيجابي لهم مع الثقافة الجديدة، تؤدي إلى بناء الجسور، وتوسيع دائرة المعرفة، وزيادة الفهم المتبادل بين الشعوب والثقافات المختلفة، ما يؤثر إيجابًا في علاقات تلك الشعوب والثقافات مع بعضها، ويسهم في زيادة مجالات التعاون وتعزيز أواصر الصداقة بينها.

تنمية الموارد البشرية:

لا يمكن تحقيق التنمية الاقتصادية لأي دولة بالشكل المأمول ما لم تقترن بتنمية حقيقية في مجال الموارد البشرية، إذ إن الفرد هو محور التنمية والفاعل الأول فيها، ولذلك فإن برامج الدراسة في الخارج تُعدّ رافدًا نوعيًّا مهمًّا من روافد تنمية الموارد البشرية الوطنية، وفي التجارب التنموية الناجحة لكثير من الدول النامية، كدول النمور الآسيوية يلاحظ دور الاستثمار في العنصر البشري تعليمًا وتدريبًا وابتعاثًا في العقود الماضية في إحداث التقدم والتنمية الاقتصادية في تلك الدول. وباختصار، فإن الاهتمام بالبشر تعليمًا وتدريبًا والنظر لهم على أنهم الركن الأساسي لإحداث التنمية الحقيقية شرط رئيس لنجاح التجربة التنموية.

ومع النهضة التي تشهدها كثير من الدول العربية في الوقت الحاضر، ومع التوسع في المشروعات والمدن الجامعية والطبية والصناعية، فإنها في حاجة ماسة إلى الكوادر البشرية والخبرات الوطنية المؤهلة تأهيلًا عاليًا وفق أحدث مستجدات المعرفة والعلوم والتكنولوجيا، لسد النقص الموجود خاصة في المجالات الطبية والصناعية والتكنولوجية الحديثة وللتقليل من الآثار السلبية للتوسع في استقدام الخبرات الأجنبية.

التعريف بالوطن وبثقافته وعاداته وتقاليده:

للابتعاث للدراسة في الخارج آثارٌ إيجابيةٌ فيما يتعلق بتعريف مجتمعات دول الدراسة بتاريخ وحضارة وواقع الدول العربية والإسلامية، وتعريفهم بعادات الشعوب العربية وتقاليدها، وللابتعاث للدراسة في الخارج فوائد كثيرة فيما يتعلق بتعريف الآخرين بالدين الإسلامي الحنيف وتصحيح النظرة السلبية لدى بعض أفراد المجتمعات الأخرى عن الإسلام والمسلمين.

إتقان اللغات الأجنبية:

لا تكفي الدراسة في معاهد اللغات لإتقان اللغات الأجنبية؛ لأن البرامج التدريبية في اللغة تكون عادة مرتبطة بالاستعداد الشخصي للتحصيل الذي يكون عاليًا حال ارتباطه

بالحصول على درجة علمية، ولذا، فإن قضاء سنوات في بلد الدراسة، واستخدام اللغة الأجنبية طيلة هذه السنوات في البحث والدراسة، تحدثًا واستماعًا وقراءةً وكتابةً، يؤدي إلى إتقان اللغة الأجنبية، ومن ثم، فإن الدارس يصبح قادرًا على متابعة كل جديد في مجال تخصصه، ويصبح حلقة وصل بين وطنه والدول الأخرى التي تتحدث لغة البلد الذي درس فيه.

اكتساب أنماط حياتية جديدة:

تتفاوت الآثار المتحصلة من تجربة الدراسة والغربة والعيش في مجتمعات متقدمة بحسب قدرات كل فرد واستعداداته، إلا أنها في معظم الأحيان تؤدي إلى اكتساب الدارس بعض العادات والقيم الحميدة فيما يتعلق بالانضباط، والتفاني في العمل، والمثابرة في الإنجاز، والدقة في المواعيد، وتقدير العمل التعاوني، وتقديم الصالح العام على الصالح الخاص، إضافة إلى تطور نمط الحياة والعادات الاستهلاكية، وإن احتكاك الدارس ببيئة جديدة، وتعرفه إلى فلسفات ووجهات نظر مختلفة يزيد من تسامحه وقدرته على التعايش مع الآخرين، ويُتيح له نظرةً أوسع في معالجاته للقضايا الوطنية والعالمية، ويُعمّق من ممارساته التقييمية لمجتمعه وبيئته المحليين.

دعم برامج التعليم العالي:

مع كثرة مجالات الدراسة في التعليم العالي وتنوعها، إلا أنها لا تستطيع مواجهة التزايد المتسارع عامًا بعد عام في أعداد الطلاب المتخرجين من المرحلة الثانوية أو الراغبين في الدراسات العليا؛ لذلك فإن التوسع في الابتعاث للدراسة في الخارج، وبخاصة في بعض التخصصات النادرة يُعدّ رافدًا نوعيًّا مهمًّا لبرامج التعليم العالي المتوافرة داخل الوطن.

وأخيرًا، فإن (الدراسة في الخارج) ظاهرة ثقافية وتعليمية عالمية، فحتى الدول المتقدمة علميًّا واقتصاديًّا تهتم ببرامج الدراسة في الخارج، وذلك من أجل الاحتكاك بالخبرات الأجنبية والاستفادة منها، وعلى سبيل المثال، فإن كثيرًا من الدول المتقدمة علميًّا، التي تضم جامعات مميزة، كالولايات المتحدة الأمريكية ،وكندا، وفرنسا، وبريطانيا، تدعم برامج الدراسة في الخارج، التي تتضمن دعم عشرات الآلاف من مواطنيها للدراسة خارج بلدانهم وتشجيعهم، إدراكًا منها للفوائد الكثيرة المترتبة على هذه الظاهرة التعليمية والثقافية.

إن التطور في كل مجالات الحياة لا يمكن أن تحتكره دولة بعينها، بل إن لكل دولة من دول العالم ميزة تنافسية، نشأت بسبب عوامل اقتصادية أو بيئية أو ثقافية معينة، وأدت إلى تميز تجربتها في مجالٍ من المجالات، ولذا فإن الاطلاع على خبرات

الآخرين والاستفادة من تجاربهم يُعدّ أمرًا ضروريًّا يجب ألا يتوقف.

استفادة الدول من فتح أبوابها للطلاب الأجانب

ثمة سؤال يتكرر عند مناقشة القضايا المتعلقة بالدراسة في الخارج عن الفائدة التي تجنيها الدول من فتح أبوابها للطلاب الأجانب، بل وفي بعض الأحيان، دفع تكاليف دراستهم أو جزء منها، عن طريق المنح الدراسية التي تقدمها الحكومات والجامعات للطلاب الأجانب المميزين، وعلى سبيل المثال، تستثمر الحكومة الأسترالية نحو (300) مليون دولار أسترالي سنويًّا (900 مليون ريال سعودي) على شكل منح دراسية للطلبة الأجانب والباحثين وأصحاب المهارات تمكنهم من الدراسة وإجراء البحوث في أستراليا أو تطوير مهاراتهم خارجها[2]. وفي الولايات المتحدة الأمريكية ومع أن عدد الطلاب الأجانب الدارسين على حسابهم الخاص يأتي في المقدمة، إلا أنه يلاحظ أن أعداد الطلبة الأجانب الدارسين على حساب الجامعات والكليات الأمريكية، إضافة إلى الحكومة الأمريكية، يقارب ثلاثة أضعاف عدد الطلبة المبتعثين على حساب حكوماتهم، وقد قامت الجامعات والكليات الأمريكية في العام الدراسي 2017/2016م بدعم الرسوم الدراسية كليًّا أو جزئيًّا لعدد 162.134 طالبًا أجنبيًّا؛ أي لما نسبته 15% من إجمالي

الطلبة الأجانب[3]. وهو الأمر الذي يشير إلى الاهتمام الكبير الذي توليه الولايات المتحدة الأمريكية ومؤسسات التعليم فيها من أجل اجتذاب الطلبة الأجانب.

والحقيقة، إن الأسباب التي تدعو الدول إلى الترحيب بالطلاب الأجانب كثيرة، منها أسباب ثقافية، ومنها أسباب اقتصادية وأكاديمية وسياسية بحتة، فمن أهم الأسباب التي تدعو كثيرًا من الدول إلى الترحيب بالطلاب الأجانب العائد الاقتصادي الذي تجنيه من رسوم دراسية وسكن وخدمات وتكاليف التنقل وتكاليف المعيشة المختلفة خلال فترة الدراسة، وعلى سبيل المثال، فقد أسهم الطلاب الأجانب الدارسون في الولايات المتحدة الأمريكية في العام الدراسي (2017/2016م) في إضافة نحو (36.9) بليون دولار، (138.4 بليون ريال سعودي (إلى الاقتصاد الأمريكي[4]، وفي بريطانيا، فإن إسهام الطلاب الأجانب في اقتصاد الدولة خلال العام الدراسي (2015/2014م) يتجاوز 25 بليون جنيه إسترليني (نحو 130 بليون ريال سعودي)[5].

تمثل حركة الطلبة الأجانب نحو بلد الدراسة نوعًا من الصادرات تؤدي إلى ضخ سيولة مالية في اتجاه اقتصاد البلد المضيف، وهذه السيولة القادمة تساعد على حركة الاقتصاد في الداخل في كثير من مفاصله ما يؤدي إلى تضاعف قيمتها

(أي السيولة). قيمة معامل المضاعفة هذا يعتمد على حال الاقتصاد في مختلف أبعاده وطبيعة الصناعات ذات الصلة. وكأي سيولة يتم ضخها في الاقتصاد، فإنها تؤدي إلى تشغيل الموارد المعطلة في الاقتصاد، التي يتم امتصاصها نتيجة الطلب على التصدير، الذي يؤدي بدوره إلى نمو الدخل القومي. في الحالة التي يكون فيها الاقتصاد في كامل تشغيله للموارد المتوافرة، فإنه سوف يعيد ترتيب حركته بحيث تنكمش الصادرات في الجوانب ذات القدرة التنافسية الأقل، ويتبع ذلك حركة في الأيدي العاملة في اتجاه مناطق النشاط الاقتصادي الجديد. ولذا، فإن العوائد المالية التي تجنيها الدولة المصدرة للتعليم تتعدى فترة الدراسة التي يقضيها الطالب في البلد إلى فترة الإقامة فيما إذا قرر الإقامة بعد حصوله على الدرجة العلمية نتيجة للفرق بين الضرائب التي يدفعها وكلفة الخدمات التي تقدمها الدولة المضيفة[6].

وقد حذر تقرير صدر في الولايات المتحدة الأمريكية في آب (أغسطس2003م)، من التأثيرات السلبية لتناقص أعداد الطلاب الأجانب على برامج اللغة الإنجليزية المكثفة، وكشف التقرير عن تناقص أعداد الطلاب بنسبة (191) في المئة بين عامي (2002 و2003م)، وبنسبة (30) في المئة بين عامي (2001 و2003م)، ويعود سبب تناقص أعداد الطلاب آنذاك إلى التشديد في سياسات منح التأشيرات وإجراءات متابعة الطلاب

الأجانب بعد أحداث الحادي عشر من أيلول (سبتمبر) وقد عدّد التقرير خسائر ببلايين الدولارات الأمريكية، إضافة إلى إغلاق (27) معهدًا للغة الإنجليزية لأبوابها، وفقدان نحو ألف معلم وظائفهم بسبب النقص في أعداد الطلاب[7] وإضافة إلى ذلك، فإن التأثير السلبي لتناقص أعداد الطلبة الأجانب في الاقتصاد وانخفاض العائد المالي الذي تحصل عليه الجامعات يؤدي أيضًا لزيادة الرسوم الدراسية على الطلبة المحليين[8].

وإضافة إلى العوائد المادية، فإن المؤسسات التعليمية والأكاديمية في دول العالم المختلفة ترحب بالطلاب الأجانب رغبة منها في زيادة التنوع العرقي والديني والثقافي في مجتمعاتها، وذلك إدراكًا منها للآثار الإيجابية الكثيرة لهذا التنوع في التعرف إلى الشعوب والثقافات الأخرى، والاستفادة مما لديها من إيجابيات، ولذا نرى كثيرًا من الجامعات والمؤسسات التعليمية تفخر بهذا التنوع، وتبرزه في نشراتها الدعائية.

ومن الأسباب الرئيسة التي تدعو الدول إلى قبول الطلاب الأجانب وتشجيعهم على الدراسة فيها، الرغبة في نشر ثقافة وقيم بلد الدراسة لدى الطلاب الأجانب، وإطلاعهم على حقيقة ثقافة بلد الدراسة وحضارته، ما يعزز الروابط، ويزيد من مجالات التعاون بين بلد الدراسة والبلدان التي قدم

منها الطلاب الأجانب، وبخاصة مع تقلد هؤلاء الطلاب مناصب قيادية ومسؤوليات اجتماعية مهمة في بلدانهم.

ومن الأسباب أيضًا الرغبة في استقطاب الطلاب النوابغ والموهوبين في التخصصات العلمية النادرة، وترغيبهم في العيش والبقاء في بلاد الدراسة للاستفادة من قدراتهم ومهاراتهم، ولذلك فإننا نرى الكثير من (العقول المهاجرة) تعمل في الجامعات والمراكز البحثية والمراكز الطبية المتقدمة حيث رحبت بهم الجامعات الغربية، وأعطتهم دولها الفرصة للإبداع والتفوق في أجواء من الحرية والأمن والرخاء ما افتقدوه في بلادهم الأصلية، فاستفادت منهم تلك الدول استفادة كبيرة، وأسهموا في نهضتها وتقدمها.

كما لاحظنا، فإن الفوائد التي تحصل عليها الدول الراعية لبرامج الابتعاث أو تلك التي تقدم خدمات التعليم والتأهيل ازدادت أهميتها مع التغيرات التي شهدها الاقتصاد العالمي، وذلك لتحول المعرفة إلى مجال للتنافس من أجل السيطرة والتفوق بين دول العالم. وقد أدى هذا الأمر إلى الاهتمام المتزايد بتطوير وسائل الاتصال وبالمؤسسة التعليمية ومراكز صنع المعرفة فيها، حتى بتنا نرى وجهًا للعولمة تغير فيه شكل المؤسسة التعليمية، وتغيرت وسائل نشاطها، وهذا ما سوف نناقشه في الفصل القادم.

المراجع

1. انظر: كتاب (الدراسة في الخارج) للمؤلف.

2. Australian Government, Australia Awards web site, see also (Australia Awards, update 2017 report, Australian Government

3. Institute of International Education. Open Doors Report. 2017.

4. NAFSA: Association of International Educators. Website: www.nafsa.org. See also, Institute of International Education, Open Doors Data, Special reports, Economic impact of International students, 2017.

5. Economic impact t of international students. Research by Oxford Econom ics conducted for Universities UK. www.universitiesuk.ac.uk.

6. The Economic cost and Benefits of International students, Phil Vickers and Bahram Bekhradnia, Higher Education Policy Institute, July 2007.

7. تقرير الجمعية الأمريكية لبرامج اللغة الإنجليزية المكثفة AAIEP (أغسطس، 2003م). منشور على شبكة الإنترنت (كما في 1427/7/12هـ): http://www.aaiep.org/general/impact_statement.htm

8. Reform of the points Based Students (PBS) Immigration System, The Home Office–UK., Impact Assessment: HO0025, 12011/06/.

الفصل الرابع

عولمة التعليم العالي

يرتبط مفهوم عالمية أو عولمة التعليم العالي (Internationalization of Higher Education) بحركة الطلبة والباحثين وأعضاء هيئات التدريس بين أنظمة التعليم المختلفة، وبالتغير الذي طرأ على المؤسسة التعليمية نتيجة انكشافها على أنظمة التعليم المختلفة في العالم وتحولها إلى مؤسسة ربحية تخضع في حركتها لعوامل العرض والطلب، وذلك أضاف بعدًا اقتصاديًّا إلى البعد الأكاديمي والبحثي الذي ميز الجامعة لفترات طويلة. عولمة التعليم العالي تعبر أيضًا عن اشتداد حركة التواصل والتنافس بين أنظمة التعليم في العالم في وقت أصبح ينظر فيه للمؤهل على أنه منتج يتم تطويره وتسويقه في سوق مفتوح. في الصفحات القادمة من هذا الفصل سوف نناقش مفهوم العولمة وطبيعة التغيرات في المؤسسة التعليمية في ظل العولمة والخطوات التي قامت بها المملكة في اتجاه تطوير نظام التعليم العالي فيها بما يمكن من

الاستفادة من الفرص على المستوى الأكاديمي والبحثي التي يوفرها الواقع الجديد.

العولمة ما هي؟

يأخذ مفهوم العولمة معنى الاندماج في الاقتصاد العالمي، بكل ما يعنيه ذلك من حرية التجارة، وحرية انتقال رؤوس الأموال، والاستثمارات العابرة للحدود، حيث يرتبط بعملية الانفتاح الاقتصادي العابرة للحدود هذه تدفق الخدمات والتكنولوجيا والمعلومات[1] ما يعطي العولمة بعدًا آخر يرتبط بالأهمية المتزايدة لبناء خطط التنمية بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية على ضوء التغيرات العميقة التي تفرضها العولمة، فالعولمة اليوم واقع يمثل تغيرًا في نمط الحياة وطريقة إدارتها مقارنة بالفترة ما قبل ثورة المعلومات وتقنية الاتصالات.

يتمثل هذا الواقع في انكماش للمكان والزمان[2] بالمعنى الحسي الذي تشكله السرعة التي يتم بها نقل المعلومات والخبرات والأحداث وحتى الانتقال المادي للسلع والأشخاص بما يعنيه ذلك من تآكل للحدود التي تنشط ضمنها سيطرة القوانين المحلية والسيطرة الإدارية والمعنوية للدولة. وعلى الرغم من التفاؤل الذي يبديه بعضهم من إمكانية استمرار هذا الانفتاح إلى الحد الذي يضمن أعلى درجات الاندماج

بين البعد المحلي للنشاط الاقتصادي والاجتماعي المحلي والمحيط العالمي الأوسع، إلا أن النفعية (البراغماتية) التي تتمتع بها الحكومات والخصوصية الاجتماعية والحضارية التي تتمسك بها الكثير من المجتمعات تجعل التعامل مع التغيرات التي تفرضها العولمة حذرًا وانتقائيًّا يوائم بين الحفاظ على سلامة الثوابت في المجتمع، وسيادة الدولة من ناحية وبين الأخذ بفرص النمو والاندماج التي تتيحها العولمة واقتصاد المعرفة من ناحية أخرى.

يمكن النظر إلى العولمة على أنها تشير إلى عمليات التغير في الزمان والمكان التي تدعم التحول في تنظيم شؤون الإنسان من خلال ربط وتوسيع النشاطات الإنسانية عبر المناطق والقارات[3]. إنها إذن تعني تشديد العلاقات الاجتماعية عبر العالم بما يؤدي إلى ربط المناطق المحلية المتباعدة وتشكيل الحدث المحلي فيها تحت ضغط أو تأثير أحداث بعيدة مكانيًّا والعكس بالعكس[4]. التأثير المتبادل بين المحلي والعالمي ينمو بالتزامن مع نشوء وسائل مختلفة للتواصل يؤدي تطورها إلى تسريع الفصل بين كل من الزمن والفضاء عن المكان، ومن ثم ليرتبط المحلي بأمثاله عن طريق المال والخبرة والتكنولوجيا، حيث تنتزع الحياة اليومية وبدرجات مختلفة من بعدها المحلي، وترتبط بالعالمي[5].

واقع المؤسسة التعليمية في ظل العولمة اليوم

على مدى التاريخ الطويل لمسيرة العولمة كان الارتباط وثيقًا بين مستوى الزخم الذي تبلغه العولمة وبين الاستخدام الخلاق المبدع لوسائل الاتصال والتكنولوجيا، إضافة إلى النمو والتمدد المستمر الذي يحققه السوق. يعزز ذلك، ويدفعه نحو التوسع الدور المحوري الذي تقوم به مراكز إنتاج المعرفة أو المؤسسات التعليمية المنتشرة في مختلف أرجاء المعمورة. فالمعرفة بطبيعتها عابرة للحدود، بغض النظر عن وسيلة الاتصال المتوافرة، وهي أيضًا ذات قدرة عالية على تشكيل أنماط الحياة وتعزيز الخبرات.

تمتاز المؤسسة التعليمية اليوم بأنها ذات قدرة عالية على التجاوب مع الفرص التي تطرحها العولمة بسبب طبيعة المنتج الذي توفره (منتج معرفي) وإن بقيت وإلى فترة غير بعيدة تتحرك ضمن الإطار الأكاديمي، تتجاوب ببطء مع الفرص والحوافز التي يوفرها السوق. يعزى هذا العزوف عن التعامل المباشر مع قوى السوق إلى أسلوب الإدارة المركزية للتعليم العالي الذي تتبعه الحكومات وإطار الحماية المالية الذي توفره للجامعات. وإنه يعود أيضًا إلى وجهة النظر التي كانت تسود الوسط الأكاديمي، والتي ترى نوعًا من التناقض بين

الرسالة الأكاديمية للمؤسسة التعليمية ومفهوم المنافسة من أجل الربح من خلال السوق، لما لذلك من تأثيرات خطيرة في مستوى النوعية بالنسبة إلى المؤهل الأكاديمي في حال غياب وسائل ضبط النوعية وطرق مراقبتها.

التنافس المفتوح بين المؤسسات التعليمية جعل من عامل النوعية مجال تنافس يصب في رفع مستوى المؤهل الأكاديمي، بما يعنيه ذلك من جلب أعداد أكبر من الطلبة بمستويات أكاديمية عالية، إلا أنه في بعض الأحيان، وبسبب الاعتماد الكبير للمؤسسة التعليمية على الموارد المالية التي يوفرها النشاط التعليمي المرتبط بالطلبة الأجانب قد يؤدي إلى أن تلجأ المؤسسة التعليمية إلى تصميم أنواع من المؤهلات الأكاديمية ذات الطابع التدريبي أو المهني أو حتى الأكاديمي التي تمتاز بقصر المدة وبشروط قبول ذات مستوى منخفض، ومع ذلك، فإن جانبًا من شعبيتها يكمن في قصر مدتها، وأنها توفر منفذًا للطلبة الأجانب للدخول إلى البلد والحصول على الإقامة والعمل. يبدو ذلك واضحًا عند النظر إلى واقع برامج الماجستير بطريقة المقررات التي توفرها الجامعات في كثير من أنظمة التعليم العالي في العالم.

يمكن أن نلاحظ أنه في ظل واقع الانفتاح الذي توفره

العولمة اليوم، فإن تغيرًا كبيرًا قد طرأ على شكل المؤسسة التعليمية وطريقة عملها بحيث أصبح كل من الطالب والمؤهل والمؤسسة التعليمية عابرًا للحدود. وعلى الرغم من الفوائد الاقتصادية الجمة التي يوفرها الواقع الجديد للمؤسسة التعليمية إلا أن عامل النوعية قد يصاب بانتكاسة في بعض الأحيان بسبب الطبيعة الربحية التي تغلب على حركة بعض المؤسسات التعليمية.

وعلى الرغم من الفرص الكبيرة التي يوفرها انفتاح سوق التعليم العالمي أمام الطلبة، وكذلك أمام الدول النامية التي تعمل على تحقيق فرص التطور الاقتصادي والاجتماعي، وبناء أنظمة التعليم العالي فيها من خلال البناء في الإنسان، إلا أن الاختلاف في فلسفة التعليم ومستوى تطور الاقتصاد ونوع المهارات المطلوبة بين بلدان المصدر (البلد الذي يأتي منه الطلبة الدارسون) وبلد المستقر (البلد الذي يدرس فيه الطالب) يؤدي في بعض الأحيان إلى عدم التطابق في المواصفات بين المؤهل المطلوب من قبل بلد المصدر والمؤهل الذي يحصل عليه الطالب. وإن فرق المردود المادي وفرص البحث العلمي والنجاح الذي يحصل عليه الطالب الخريج في بلد الدراسة مقارنة بذلك الذي يحصل عليه في بلده يؤدي الى استنزاف الكفاءات العائدة من خلال الاستقرار في بلد الدراسة. يمكن

أن نلاحظ هنا أن انخفاض الكلفة التي تدفعها البلدان النامية في بناء ثروتها البشرية على الرغم من المردود الإيجابي له على المدى القصير، إلا أنه قد يعمل وبشكل مؤثر على تعطيل خطط التنمية في هذه البلدان على المدى البعيد. وهنا نشير أيضًا إلى التأثير العكسي الذي يحدثه عدم الاستقرار السياسي في استقرار وتوطين المعرفة والخبرات في البلدان النامية.

إضافة إلى ذلك، فإن واقع المنافسة بين المؤسسات التعليمية في ظل العولمة أدى إلى ظهور سلم للتصنيف بالنسبة إلى المؤسسات التعليمية عبر العالم على أساس النوعية والقدرة البحثية يجعل من الصعب على المؤسسات التعليمية في كثير من الأنظمة التعليمية حول العالم المنافسة والتطور بسبب عدم امتلاكها مقومات القدرة على التنافس المفتوح الذي يفرضه هذا السلم وبسبب الاحتكار الذي تمارسه مؤسسات القمة على حركة الطلبة والأساتذة الباحثين نتيجة للموارد المالية الكبيرة التي تمتلكها هذه المؤسسات وللتسهيلات البحثية والأكاديمية التي توفرها.

يمكننا القول هنا: إن التغيرات التي طرأت على المؤسسة التعليمية أدت الى تغيير الطريقة التي ينظر بها إلى المؤهل الأكاديمي بالشكل الذي أصبح ينظر فيه للمؤهل بشكل خاص وللتعليم العالي بشكل عام كمنتج خدماتي ذي عوائد اقتصادية

تحكمه قوى العرض والطلب بخلاف النظرة التقليدية بوصفه مسؤولية اجتماعية عامة. في عام 1995م دخلت حيز التنفيذ الاتفاقية العامة لتحرير التجارة في الخدمات (GATS). ولمنظمة التجارة العالمية WTO دور كبير في هذا الاتجاه، حيث إنها تعمل في اتجاه الوصول إلى صياغة اتفاقية دولية لأجل تحرير الخدمات في قطاع التعليم العالي بوصفه خدمة ضمن الجاتس General Agreement on Trade in Services (GATS) وذلك عن طريق وضع مجموعة من القواعد والسياسات التي تسعى إلى تخفيف أو إلغاء القيود على حرية حركة خدمات التعليم العالي بين الدول من خلال المستويات الأربعة الآتية [6][7]:

1. الخدمة عبر الحدود (Cross-Border Supply) أي تقديم خدمة تعليمية من خارج الحدود من دون الحاجة إلى انتقال مستهلك هذه الخدمة ودون إيجاد منشآت أو مقرات داخل الدولة. ومن الأمثلة على ذلك التعليم عن بعد، وبعض أنواع التعليم الإلكتروني.

2. استهلاك الخدمة خارج الحدود (Consumption Abroad) أي انتقال مستهلك خدمة التعليم العالي إلى الدولة المقدمة للخدمة. والمثال الواضح على ذلك هو برامج الابتعاث للدراسة في الخارج التي ينتقل بموجبها الطلاب للعيش والدراسة في الخارج مدة زمنية تمتد أعوامًا.

3. الوجود التجاري (Commercial Presence) والمقصود وجود المؤسسة التعليمية الأجنبية أو فرع لها في دولة معينة لتقديم خدمة التعليم العالي بشكل مباشر.
4. وجود العناصر الأجنبية (Presence of Natural Persons) بمعنى وجود الباحثين والأساتذة وانتقالهم لدولة أخرى مؤقتًا لتقديم خدمات التعليم العالي.

من بين المستويات الأربعة أعلاه يُعدّ المستوى الثاني (Consumption Abroad) ممثلًا في حركة الطلبة عبر الحدود (Students Mobility) من أهمها على مستوى المردود الاقتصادي والتأثير الاجتماعي، سواء بالنسبة إلى دولة المصدر أو دولة المستقر. هناك عوامل كثيرة تحدد اتجاه ومستوى حركة الطلبة الدارسين خارج حدود بلدانهم، منها على مستوى بلد المصدر: حجم الفائض المالي والنمو الاقتصادي المتحقق في دول المصدر، ومتطلبات خطط تطوير وبناء الثروة البشرية، وخطط التنمية في هذه البلدان والمستوى المعيشي للأسرة في دول المصدر والطريقة التي تستشرف بها المستقبل ومتغيراته، ومستوى نظام التعليم بشكل عام ومستوى نظام التعليم العالي بشكل خاص في دول المصدر، وحجم وجود الشركات متعددة الجنسيات في دول المصدر. على مستوى بلد الدراسة هناك عوامل كثيرة تجعل من بلد ما مستقرًّا للطلبة القادمين من الخارج منها: لغة الدراسة في بلد المستقر، وحجم المساعدات والحوافز

التي تقدم للطلبة القادمين من الخارج، وتسهيلات الحصول على التأشيرات الدراسية، وشروط الإقامة والعمل في البلد، وارتفاع مستوى نظام التعليم العالي في البلد وعراقة مؤسساته التعليمية، وحجم الطلب على العمالة الماهرة في بلد المستقر.

يتجاوز عدد الطلبة الدارسين خارج حدود بلدانهم (4.6) مليون لعام 2016م بحسب آخر الإحصائيات المتوافرة[8]، ويتوقع لهذا العدد أن يصل إلى حدود[7] ملايين طالب عام 2025م، بحسب بعض التوقعات[9]، ويبدو هذا الرقم واقعيًّا إذا أخذنا في الحسبان النمو المتحقق في أعداد الطلبة الأجانب عبر الفترة منذ عام 1975م، وحتى عام 2005م، حيث ازداد العدد بمقدار الضعف تقريبًا، وازداد أيضًا بالمقدار خلال عشرة أعوام (منذ عام 2000 إلى 2010م) بنسبة زيادة سنوية تقارب سبعة في المئة.

Source: OECD and UNESCO Institute for Statistics, Education at Glance 2017

المستوى الرابع من مستويات الخدمة العابرة للحدود في مجال التعليم العالي يتناول ما يمكن أن نسميه حركة أعضاء هيئة التدريس والباحثين (Staff or Faculty Mobility). ومع أنه لا توجد معلومات أو إحصائيات كافية حول هذا الجانب من النشاط الأكاديمي مقارنة مع تلك المتعلقة بحركة الطلبة الدارسين في الخارج، إلا أن حركة الباحثين مع حركة الطلبة تشترك في جانب البحث عن نظام تعليمي وسوق اقتصادي يوفر فرصًا أفضل للعمل وإجراء البحوث، وبالطبع الاستقرار وتحقيق فرص أفضل للعيش. وإن حركة أعضاء هيئة التدريس والباحثين تمتلك بعدًا أكاديميًّا عززته العولمة واقتصاد المعرفة، إذ تستفيد الجامعات ومراكز البحوث من حركة الباحثين وأصحاب الخبرة في سد الثغرات في كادرها التدريسي والبحثي من خلال عمليات الإعارة القصيرة أو تلك المرتبطة بإنجاز البحوث والبرامج المشتركة، وذلك يوفر فرصة لتقوية الروابط بين الجامعات ومراكز البحوث في الأنظمة التعليمية المختلفة وفي إغناء وتطوير البرامج الدراسية وطرق التدريس في هذه المؤسسات. وإنها تمثل فرصة لجلب الخبرات إلى دول المصدر تعوض، وإن بشكل يسير نسبيًّا عن إرسال الطلبة للدراسة في الخارج.

عالمية أو عولمة التعليم العالي Internationalization of Higher Education تتمثل أيضًا في الشراكات العابرة

للحدود بين المؤسسات التعليمية على مستوى برامج البحث العلمي والبرامج الأكاديمية التي تساعد على خفض التكاليف والاشتراك في الفوائد المادية والعلمية التي توفرها الاكتشافات العلمية والبرامج الدراسية. وليس بعيدًا أن نرى الجامعة بكل صفوفها وأساتذتها وبرامجها الدراسية قد تحولت إلى الشبكة العنكبوتية وشبكات التواصل الخاصة بها ليمتد نشاطها الأكاديمي، فيصل إلى الطالب أينما كان.

«لقد شهد العقد الماضي انفجارًا حقيقيًّا في عدد البرامج الدراسية والمؤسسات التعليمية العاملة عبر الحدود. دول مثل قطر، والإمارات العربية المتحدة، وسنغافورة تبرز بوصفها مثالًا للدول التي تضع العولمة بصفتها جزءًا من سياستها الوطنية يتمثل ذلك في الشراكات التي عقدتها هذه الدول مع كثير من الجامعات المرموقة في العالم لإنشاء فروع لها في هذه الدول لتوسيع الفرص أمام الطلبة المحليين للدراسة في هذه الجامعات ولتحويلها إلى مراكز تعليمية على مستوى المنطقة، إلا أن فرص الاندماج والمشاركة العالمية أمام الدول الفقيرة وكذلك بالنسبة إلى المؤسسات التعليمية ذات الموارد المحدودة تبدو ضئيلة»[10].

المملكة وعولمة التعليم العالي

تقدمت الإشارة للمستويات الأربعة لحرية الخدمات في التعليم العالي بحسب منظمة التجارة العالمية، وفيما عدا المستوى الثالث Commercial Presence، المتعلق بالسماح لمؤسسات التعليم العالي الأجنبية بالوجود التجاري المباشر عن طريق فتح فروع لها، فإن المستويات الأخرى تشجعها المملكة، وتسهم فيها بوضوح، وتبذل فيها بسخاء منقطع النظير. ومع كل الإسهامات الواضحة في هذا المجال إلا أن هناك مشروعين لهما إسهام واضح جدًّا في إبراز دور المملكة في الحراك العالمي المتعلق بأنشطة عالمية التعليم العالي في الأعوام الأخيرة، وهما:

أولًا: برنامج خادم الحرمين الشريفين للابتعاث الخارجي

انطلق برنامج خادم الحرمين الشريفين للابتعاث الخارجي عام 2005م تحت إشراف وزارة التعليم العالي، حيث يبتعث البرنامج الطلاب السعوديين للدراسة في أكثر من 20 دولة لمختلف المراحل الدراسية وفي تخصصات معينة تم تحديدها بناء على الاحتياجات التنموية للمملكة. وقد بلغ عدد الطلاب المبتعثين نحو 150 ألف طالب، وسيتم الحديث بالتفصيل عن نشأة البرنامج وأهدافه في الفصل الثامن.

ثانيًا: جامعة الملك عبدالله للعلوم والتقنية

افتتحت هذه الجامعة عام 2009م التي يعدها مؤسسها الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود - بيتًا جديدًا للحكمة تيمنًا بأن تقوم بدور في نقل المعرفة والعلم كما كان بيت الحكمة في بغداد بمثابة مكتبة ومركز بحوث وديوان ترجمة خلال الفترة من القرن التاسع إلى القرن الثالث عشر الميلادي، وقد كان له دور كبير في تعزيز الحوار من خلال الانفتاح والتفاهم. وكان باعثًا إلى تنمية الفكر العربي، وأسهم في بلوغ ذروة (العصر الذهبي) للإسلام.

إن البعد الدولي واضح جدًّا في فلسفة إنشاء هذه الجامعة وعملها، وقد أكد مؤسسها الملك عبدالله - خلال الكلمة التي ألقاها في حفل وضع حجر الأساس، أنها -أي الجامعة- ستكون «منارة للسلام والأمل والوفاق، وستعمل لخدمة شعب المملكة ولنفع جميع شعوب العالم عملًا بقول الله تعالى في كتابه العزيز: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقۡنَٰكُم مِّن ذَكَرٖ وَأُنثَىٰ وَجَعَلۡنَٰكُمۡ شُعُوبٗا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓاْۚ إِنَّ أَكۡرَمَكُمۡ عِندَ ٱللَّهِ أَتۡقَىٰكُمۡۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٞ﴾ [الحجرات: 13]. وتضم الجامعة خليطًا من مختلف دول العالم ليس في الطلاب والأساتذة والباحثين فحسب بل حتى في إداريها وقياداتها العليا، ووقعت الجامعات شراكات

متعددة بينها وبين كثير من الجامعات والمراكز البحثية العالمية المرموقة. وبحسب صحيفة نيويورك تايمز[11] سوف يبلغ المخصص للمنح الدراسية في جامعة الملك عبدالله 10 مليارات دولار (ما يعادل 37.5 مليار ريال سعودي) وهو ما يؤهلها لتكون من ضمن أكثر عشر جامعات في العالم إنفاقًا على المنح الدراسية.

ضمت صفحات هذا الفصل كثيرًا من الجوانب التي تخص عولمة أو عالمية التعليم العالي Internationalization of Higher Education، وقد لاحظنا أن حركة الطلبة خارج بلدانهم للدراسة في الخارج تُعدّ واحدة من أهم مظاهر العولمة. وإذا كنا قد ناقشنا في هذا الجانب أعداد الطلبة الدارسين في الخارج وبعض العوامل التي تؤثر في اختيارهم بلد الدراسة، فإننا في الفصل القادم سوف نتناول أنظمة التعليم التي تُعدّ مناطق جذب لهذا النوع من الطلبة والتخصصات التي يفضلون الدراسة فيها.

المراجع

1. The Globalization of higher Education, Luc E. Weber and James J. Duderstadt (eds), Globalization: What does it mean for Higher Education? Deepak Nayyar, Ch1, The sixth Glion Colloquium, Economica, Glion colloquium series No. 5, London, Paris and Geneva, 2008.

2. The compression of time and space has been discussed extensively by David Harvey in his book: The Condition of postmodernity, An Enquiry into the Origins of Cultural Change, The Experience of Space and Time, Blackwell Publishers – Oxford–UK, 1992.

3. Key Concept in Geography, Nicholas Clifford, Sarah Holloway, Stephen P Rice, Gill Valentine, CH19 (Globalization Interconnected Worlds), SAGE Publications Ltd, 2009.

4. The Consequences of Modernity, Anthony Giddens, Polity Press: Cambridge, UK, 1996, P.64.

5. Global Ethnography, Michael Burawoy et al, University of California Press, 2000, P.3.

6. General Agreement on Trade in Services (GATS), Part 1, Article 1, Scope and Definition. See also Ref (7)

7. Measuring Trade in Surfaces, World Trade organisation, Training Module for the World Bank, November, 2010.

8. UNSECO Institute of Statistics – website: http://data.uis.unesco.org/ Data extracted on 18 Jan 2018.

9. Global Student Mobility 2025, Forecasts of the Global Demand for International Higher Education, Böhm, Davis, Mears and Pearce, Media Briefing, IDP Education Australia, September 2002.

10. Trends in Global Higher Education: Tracking an Academic Revolution, A report prepared for UNESCO 2009 World Conference on Higher Education, P. Altbach, L.Reisberg, L. Rumbley, Executive Summary, P.III, 2009.

11. New York times (2007), Saudi King Tries to Grow Modern Ideas in Desert. (262007–10–).

الفصل الخامس

قراءة في أحدث الإحصاءات

تناولنا في الفصل السابق أهم مظاهر عولمة أو عالمية التعليم العالي Internationalization of Higher Education مع الإشارة للمستويات الأربعة التي من خلالها تسعى منظمة التجارة العالمية إلى تخفيف القيود على حرية حركة خدمات التعليم العالي بين الدول، ومن هذه المستويات مستوى استهلاك الخدمة خارج الحدود (Consumption Abroad) أي انتقال مستهلك خدمة التعليم العالي إلى الدولة المقدمة للخدمة، الذي يتجلى واضحًا في برامج الابتعاث والدراسة في الخارج.

سنحاول في الصفحات القادمة واستكمالًا للصورة أن نجيب عن سؤالين مهمين يتعلقان بحركة الطلبة عبر الحدود يتناولان التوزع الجغرافي للطلبة الدارسين خارج أوطانهم بحسب دولة المستقر (أي الدولة التي تم اختيارها من قبل الطالب للدراسة فيها)، والتخصصات التي يدرسها هؤلاء الطلبة في هذه البلدان وفق أحدث الإحصاءات المتوافرة.

ونختم هذا الفصل بإلقاء بعض الضوء على نظام التعليم العالي الأمريكي مع الإشارة لبعض الإحصاءات الحديثة ذات العلاقة بحركة الطلاب الأجانب فيه.

أين؟ وماذا؟

يدرس أكثر من (4.6 مليون) طالب خارج أوطانهم اليوم بحثًا عن العلم والمعرفة والمستقبل المشرق لهم ولأهلهم ولأوطانهم في رحلة تنطوي على الكثير من الإثارة والاكتشاف، وإن لها جوانبها الصعبة وتحدياتها الكبيرة.

يعيش الطالب الأجنبي، أو ما يمكن أن نسميه الطالب المغترب في بيئة قد لا تتوافر له فيها حماية قانونية كافية، وإنه يرزح تحت ضغط الأجور الدراسية العالية (بالنسبة إلى الدارسين على حسابهم الخاص)، وفي أحيان لا يحصل الطالب على النوعية المطلوبة في البرنامج الدراسي، أو ربما يجد أن المستوى التدريسي لا يتناسب مع ما هو معلن عنه من قبل الجامعة.

يضاف إلى ذلك الصعوبات التي يواجهها فيما يتعلق بلغة البلد الذي يدرس فيه أو لغة التدريس في ذلك البلد. وهو فوق كل ذلك في حاجة إلى التأقلم والتعامل مع عادات وتقاليد مختلفة عن تلك التي يعرفها في بلده[1]. كل ذلك لم يمنع ملايين

الطلبة في أرجاء العالم من خوض هذه التجربة أو حتى تكرارها في أحيان كثيرة في مراحل مختلفة من حياتهم.

بحسب آخر الإحصاءات المتوافرة عن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)[2]، بلغ عدد الطلاب الأجانب في مراحل التعليم العالي المختلفة للعام 2016م (4.6) مليونً، متوزعين على دول العالم وقاراته. وكما تقدم الإشارة إليه في الفصل الرابع، فإن هذا العدد نما بشكل مطرد، ولوحظ ازدياد العدد بشكل ملحوظ وبنسبة تقترب من 77% بين عامي 1995 و2005م من (1.7) مليون إلى ثلاثة ملايين طالب، ثم استمر في النمو حتى تجاوز أربعة ملايين ابتداء من عام 2012م، ولا يزال.

على مستوى المناطق الرئيسة في العالم تأتي أمريكا الشمالية وغرب أوروبا في مقدمة المناطق الجاذبة للطلبة الأجانب في العالم، إذ يقصدها سنويًّا نحو نصف الطلبة الدارسين في الخارج، والجدول الآتي يوضح تطور أعداد الطلبة الأجانب والمناطق الرئيسة التي يقصدونها لفترة زمنية تمتد خمسة عشر عامًا.

(جدول 1) تطور أعداد الطلبة الأجانب عبر المناطق الرئيسة				
المنطقة	2000م	2005م	2010م	2015م
الدول العربية	لا يتوافر	156.637	231.749	327.370
وسط وشرق أوروبا	145.725	222.228	348.198	558.063
وسط آسيا	27.568	42.717	43.869	40.086
شرق آسيا والباسيفيك	295.339	496.192	759.816	849.875
أمريكا اللاتينية	51.480	64.438	104.363	96.804
أمريكا الشمالية وغرب أوروبا	1.320.211	1.759.039	2.103.998	2.533.614
جنوب آسيا وغربها	9.711	14.908	30.195	58.831
إفريقيا	لا يتوافر	لا يتوافر	126.067	142.075
المجموع	2.082.468	2.853.454	3.748.259	4.606.718

Source: UNESCO Institute for Statistics, 2018

أما على مستوى الدول، فتأتي الولايات المتحدة الأمريكية سنويًّا في مقدمة الدول الجاذبة للطلاب الأجانب، حيث بلغ عدد الطلاب الأجانب فيها عام 2015م (907.251) طالبًا، وهذا العدد هو أكثر من ضعفي عدد الطلاب المتوجهين إلى بريطانيا، التي تأتي في المرتبة الثانية في العام نفسه بعدد (428.724) طالبًا، وبنحو أربعة أضعاف عدد الطلبة الذين اختاروا الدراسة في ألمانيا، التي تأتي في المرتبة الرابعة بمجموع (228.756) طالبًا، كما يتضح ذلك من الجدول رقم 2 (مسارات الطلبة الأجانب).

الشكل الآتي يوضح توزيع الطلبة الأجانب في مرحلة التعليم العالي بحسب دولة المستقر (دولة الدراسة).

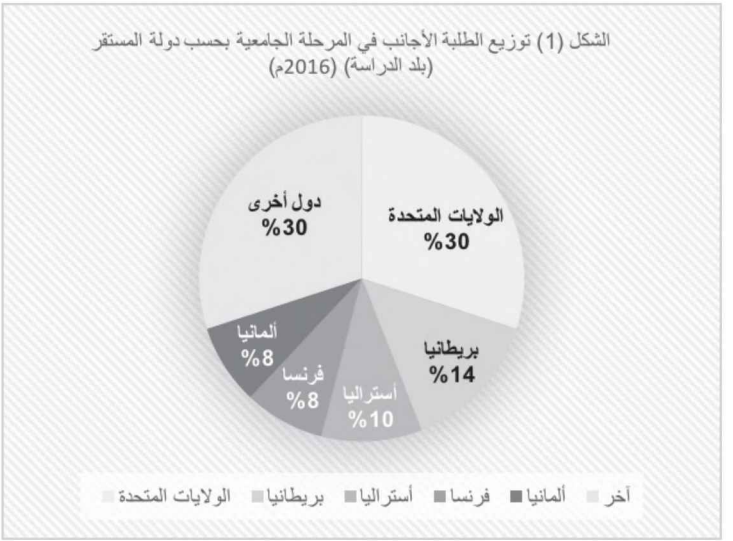

(جدول 2) مسارات حركة الطلبة الأجانب				
الدولة او المقاطعة	حركة الطلبة خارج البلد	(أعلى ثلاث دول مستقر تستقبل الطلبة الاجانب من دول المصدر المبينة في الجدول) (الاعداد داخل الاقواس تمثل اعداد الطلبة الاجانب)	حركة الطلبة نحو الداخل	صافي حركة الطلبة
الولايات المتحدة الأمريكية	67.665	بريطانيا (14.950)، كندا (8.049)، غرينادا (4.544)	907.251	839.586
المملكة المتحدة	31.078	أمريكا (9.601)، فرنسا (2.110)، هولندا (2.060)	428.724	397.646
أستراليا	12.026	امريكا (3.814)، نيوزيلندا (2.461)، بريطانيا (1.942)	294.438	282.412

فرنسا	80.635	بلجيكا (18.115)، بريطانيا (11.228)، كندا (10.842)	235.123	154.488
ألمانيا	116.342	النمسا (27.150)، هولندا (23.579)، بريطانيا (13.846)	228.756	112.414
روسيا	56.328	ألمانيا (9.953)، التشيك (5.305)، أمريكا (5.203)	226.431	170.103
اليابان	30.179	أمريكا (15.075)، بريطانيا (3.089)، ألمانيا (1.756)	132.685	102.506
كندا	49.771	أمريكا (28.454)، بريطانيا (6.309)، أستراليا (3.430)	151.244	101.473
الصين	801.187	أمريكا (291.063)، أستراليا (97.387)، بريطانيا (86.204)، اليابان (85.226)	123.127	-678.060
كوريا الجنوبية	108.047	أمريكا (63.952)، اليابان (14.958)، أستراليا (6.234)	54.540	-53.507
ماليزيا	64.480	بريطانيا (15.583)، أستراليا (14.967)، أمريكا (7.858)	60.244	-4.236
الهند	255.030	أمريكا (112.714)، أستراليا (36.892)، بريطانيا (19.604)	41.993	-213.037

Source: UNSECO Institute of Statistics (2016), Data extracted on 21 Jan 2018

على مستوى الدول العربية، تأتي المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة في المقدمة، حيث بلغ عدد الطلبة الأجانب فيهما لعام 2016م (73.077) و(73.445) على التوالي، وتأتي بعدهما جمهورية مصر العربية بعدد (47.815) طالبًا. الجدول رقم (3) يبين حركة الطلبة المغتربين أو الأجانب في عدد من الدول العربية.

(الجدول 3) مسارات حركة الطلبة الأجانب في بعض الدول العربية				
الدولة	حركة الطلبة خارج البلد	(أعلى ثلاث دول مستقر تستقبل الطلبة الأجانب من دول المصدر المبينة في الجدول) (الأعداد داخل الأقواس تمثل أعداد الطلبة الأجانب)	حركة الطلبة نحو الداخل	صافي حركة الطلبة
السعودية	86.486	أمريكا (35.687)، بريطانيا (8.922)، كندا (5660) أستراليا (4.681)، الأردن (2.138)	73.077	13.409
الإمارات	10.651	بريطانيا (3.267)، أمريكا (3.094)، الهند (1.284)	34,122	-23.471
مصر	25,716	الإمارات (4.700) السعودية (4.560)، أمريكا (2.928)	47.815	-22.099
الأردن	22.295	الإمارات (5.782)، السعودية (4.031)، أمريكا (2.174) أوكرانيا (1.911)	40.378	-18.083
لبنان	14.499	فرنسا (3.749)، الإمارات (1.611) أمريكا (1.323)	21.332	-6.833
المغرب	43.694	فرنسا (25.223)، اسبانيا (3.071)، ألمانيا (2.631)	14.220	-29.474
الجزائر	21.021	فرنسا (16.558)، كندا (468)، السعودية (458)	6.544	14.477
قطر	5.107	بريطانيا (1.821)، أمريكا (1.355) الإمارات (384)	10.509	-5402
تونس	18.488	فرنسا (8.955)، ألمانيا (2.756)، رومانيا (1.23)	6.442	12.046

Source: UNSECO Institute of Statistics (2016), Data extracted on 21 Jan 2018

عند النظر في مسارات حركة الطلبة المغتربين أو الأجانب يلاحظ أنها تتخذ مسارين مختلفين على مستوى الجغرافيا، فهناك الحركة العابرة للقارات والحركة ضمن المنطقة الإقليمية أو القارة. يحدد اتجاه وشدة كلتا الحركتين

عوامل جذب تتمثل في وجود وتطور مجمعات أو شبكات التعليم العالي في المنطقة أو القارة مقارنة بمراكز التعليم العالي المتطورة عبر القارات إضافة إلى ما يسمى عامل (الجنوب - شمال) حيث تبرز هنا العوامل الاقتصادية والرغبة في الاستقرار في الواحات الاقتصادية والاجتماعية التي يوفرها الشمال بشكل عام. في قارة أوروبا تمتاز حركة الطلبة الأجانب خارج أوروبا بأنها ذات مسار خارجي ضعيف يتجه في معظمه نحو قارة أمريكا الشمالية مقارنة بمسار داخلي أوروبي ذي شدة عالية. في قارة أمريكا الجنوبية أو اللاتينية يتوزع المسار الخارجي على دول أوروبا وعلى الأخص إسبانيا والبرتغال بسبب عامل اللغة (الإسبانية والبرتغالية) وقارة أمريكا الشمالية. المسار الداخلي في هذه القارة يتوزع بشكل واضح على كل من تشيلي والبرازيل وكوبا. بالنسبة إلى قارة أمريكا الشمالية، فإن حركة الطلبة الأجانب أو المغتربين تمر عبر مسارين متبادلين ينتهي أحدهما في كندا انطلاقًا من الولايات المتحدة الأمريكية، وينتهي الآخر في الولايات المتحدة الأمريكية انطلاقًا من كندا. المسار الخارجي يتوزع على قارة أوروبا وأيسلندا. المسار الداخلي لحركة الطلبة الأجانب في قارة إفريقيا يتجه بشكل كبير نحو دولة جنوب إفريقيا والمملكة المغربية، بينما يتوزع المسار الخارجي على مختلف دول العالم

منها فرنسا، والبرتغال، وروسيا، والمملكة العربية السعودية، والولايات المتحدة الأمريكية وكندا.

يلاحظ أيضًا أن الولايات المتحدة الأمريكية هي الاختيار الأول لطلاب دول الصين والهند وكوريا واليابان)تأتي هذه الدول في المقدمة من حيث مجموع أعداد الطلاب الدارسين في الخارج(، وإضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، تبرز بريطانيا وأستراليا بوصفهما خيارًا ثانيًا لدى طلاب دول كثيرة، ويتضح من الجدولين أيضًا تأثير العامل الجغرافي في اختيارات الطلاب الأجانب، كما في اتجاه طلاب دول المغرب العربي إلى فرنسا بوصفها خيارًا أولًا، وكما في اتجاه طلاب ماليزيا إلى أستراليا، ويلاحظ بروز اليابان بوصفها خيارًا قويًا يجذب الطلاب من الصين وكوريا، وفيما يتعلق بالدول الخليجية، فيلاحظ التشابه في اختيارات الطلاب للدول التي يقصدونها حيث تبرز الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا بوصفهما خيارين أوليين، تليهما أستراليا.

تتنوع التخصصات التي يدرسها الطلبة الأجانب حيث تحتل تخصصات العلوم الاجتماعية وعلوم الإدارة والقانون والفنون والتربية، اهتمام نحو نصف الطلبة المغتربين الدارسين في دول مجموعة (OECD) حيث تتوزع النسبة الأكبر من

الطلبة الدارسين في هذه التخصصات على تخصصات العلوم الاجتماعية وعلوم الإدارة والقانون، تأتي بعدها تخصصات العلوم الهندسية والعلوم الصرفة وعلوم الصحة. تعطي مجموعة (OECD) صورة جيدة عن توجهات الطلبة المغتربين فيما يتعلق بالتخصصات التي يدرسونها؛ لكون هذه المجموعة من الدول تمثل دول مستقر لأكثر من (75) في المئة من الطلبة الدارسين في الخارج. ضمن هذه الصورة تظهر كل من اليابان وكندا ونيوزيلندا بوصفها أسواقًا صاعدة في ميدان التعليم العالي[3]. تدرس النسبة الأكبر من الطلبة الأجانب في برامج البحوث المتقدمة مقارنة ببرامج البكالوريوس أو ماجستير المقررات، ما يشير إلى الأهمية الكبيرة المرتبطة بحركة الطلبة الأجانب بوصفها وسيلة لنقل المعرفة والتكنولوجيا المتقدمة من دول المستقر إلى دول المصدر[4].

الطلاب الأجانب بحسب مناطقهم الأصلية

من خلال قراءة لأحدث الإحصاءات المتوافرة عن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)[4]، تأتي الدول الآسيوية: الصين، والهند، وكوريا الجنوبية، وألمانيا في طليعة الدول (المصدرة) للطلاب الأجانب حول العالم، حيث يبلغ مجموع أعداد الطلاب من هذه الدول أكثر من ربع عدد الطلاب الأجانب الدارسين خارج دولهم الأصلية.

الجدول (4) يوضح نسبة أعداد الطلبة الدارسين في الخارج (يشمل الدارسين على حسابهم الخاص أو ضمن برامج بعثات تعليمية أو منح دراسية مدعومة كليًّا أو جزئيًّا) إلى مجموع أعداد الطلاب في مختلف مراحل التعليم العالي لعدد من الدول المنتقاة، بحسب تقديرات معهد الإحصاء في منظمة اليونسكو للعام (2015)[5].

(الجدول 4) نسبة الطلبة الدارسين في الخارج إلى مجموع الطلبة في نظام التعليم العالي			
الدولة	نسبتهم لإجمالي طلاب التعليم العالي	الدولة	نسبتهم لإجمالي طلاب التعليم العالي
الصين	1.9	السعودية	5.7
هونج كونج	11.6	إيران	1.1
إندونيسيا	0.8	الجزائر	1.6
اليابان	0.9	البحرين	13.8
ماليزيا	7.9	الأردن	7.1
نيوزيلندا	1.9	المغرب	5
كوريا	3.3	فلسطين	11.9
سنغافورة	8.7	عمان	11.6
المكسيك	0.8	قطر	18.3
فرنسا	3.3	الإمارات العربية	6.8
السويد	4.1	روسيا	0.9
بريطانيا	1.3	تركيا	0.8
الهند	0.8	أستراليا	0.8
ألمانيا	3.9	أمريكا	0.3

Source: UNSECO Institute of Statistics. (2016), Data extracted on 21 Jan 2018

يمكن أن نلاحظ وجود نسب عالية لبعض الدول كهونج كونج، التي تبلغ نسبة طلابها الدارسين في الخارج إلى مجموع أعداد طلاب التعليم العالي فيها نحو (12) في المئة، ومن الدول العربية التي تتميز في عدد الطلبة الدارسين في الخارج المملكة المغربية بنسبة عالية تتجاوز (10) في المئة من الطلاب اختار معظمهم الدراسة في فرنسا ربما لقربها جغرافيًّا ولإتقانهم اللغة الفرنسية، وربما لوجود نوع من التعاون الثقافي والتبادل التعليمي بين الدولتين.

فيما يتعلق بدول الخليج العربي، تأتي كل من قطر، ومملكة البحرين، وسلطنة عمان في المقدمة، بنسب لعدد الطلبة الدارسين في الخارج تتجاوز (10) في المئة، وتصل إلى نسبة (18.3) لقطر، ما يعني أن طالبين قطريين من كل عشرة طلاب في مرحلة التعليم العالي يدرسان في الخارج.

بالنسبة إلى المملكة العربية السعودية فإن النسبة (5.7) وهي مؤشر على اتساع قاعدة التعليم العالي في المملكة وتنوع مساراتها. هذه النسبة مقاربة لبعض الدول مثل ألمانيا وكوريا وماليزيا، ومن المهم هنا ملاحظة أن الغالبية العظمى من السعوديين الدارسين في الخارج هم مبتعثون من الدولة بعكس الدول الأخرى التي يدرس طلابها في الخارج غالبًا على حسابهم الخاص أو حساب ذويهم. عند مقارنة حجم برامج الابتعاث في

المملكة العربية السعودية وتنوع أهدافها وتنوع شرائح المجتمع التي تستهدفها وحجم وطبيعة الإنفاق عليها نجد أنها الأوسع في المنطقة العربية دون منازع. وسيتم إعطاء تفاصيل أكثر عن نظام التعليم العالي السعودي في الفصل التاسع من هذا الكتاب.

تختلف نسبة الطلبة الأجانب إلى المجموع الكلي للطلبة في نظام التعليم العالي من دولة إلى أخرى باختلاف عوامل الجذب التي يوظفها هذا النظام التعليمي أو ذاك. هناك طالب أجنبي أو طالب مغترب واحد من بين كل سبعة طلاب في نظام التعليم العالي لدول مثل نيوزيلندا، وسويسرا، والنمسا، وبريطانيا[6]. في نظام التعليم العالي الأسترالي هناك طالب واحد أجنبي من بين كل خمسة طلاب ما يشير إلى القدرة العالية لهذا النظام على اجتذاب الطلبة الأجانب. في الولايات المتحدة الأمريكية هناك طالب أجنبي واحد من بين كل ثلاثين طالبًا يدرس في نظام التعليم العالي الأمريكي. وهنا يمكن أن نلاحظ أنه في ظل الحجم الكبير لنظام التعليم العالي الأمريكي، فإنه يبقى الحاضن لأكبر عدد من الطلبة الأجانب في العالم على الرغم من النسبة المنخفضة للطلبة الأجانب فيه. من ناحية أخرى، فإن النسبة المنخفضة للطلبة الأجانب في نظام التعليم العالي الأمريكي تبين أن النظام لا يزال يمتلك

قدرة استيعابية عالية جدًّا مقارنة بأنظمة أخرى مثل نظام التعليم العالي الأسترالي. النسبة المنخفضة قد تعني أيضًا أن هناك فرصة أفضل بالنسبة إلى الطالب الأجنبي في الحصول على التخصص الذي يرغب في دراسته بسبب انخفاض مستوى المنافسة مع الطلبة الأجانب الآخرين على المقاعد الدراسية أو فرص الإشراف البحثي المتوافرة.

الولايات المتحدة الأمريكية بوصفها وجهة رئيسة

تأتي الولايات المتحدة الأمريكية في مقدمة الدول الجاذبة للطلاب الأجانب، حيث بلغ عددهم فيها بحسب تقرير الأبواب المفتوحة للعام 2017/2016م (1.078,822) طالبًا[7]، أي إنه يدرس بها على الأقل واحد من كل خمسة طلاب يدرسون في الخارج في مختلف دول العالم، ولهذا رأينا إفراد الحديث عن هذه الدولة بمزيد من المعلومات والإحصاءات الحديثة. وبالمناسبة، فإن الولايات المتحدة الأمريكية بلد مغرٍ للباحثين، حيث تتوافر المعلومات الدقيقة والإحصاءات الحديثة عن أعداد الطلاب الأجانب وتخصصاتهم ومستوياتهم بكل وضوح وشفافية، ويقوم بذلك عدد من الجهات من أبرزها المركز الوطني للإحصاءات التربوية (The National Center for Education Statistics) إضافة إلى معهد التعليم الدولي (International Institute of Education (IIE))

في نيويورك، الذي يقوم بنشر تقريره الشهير (الأبواب المفتوحة) Open Doors سنويًّا.

تبين الإحصائيات المتعلقة بنسبة الطلبة الأجانب الدارسين في نظام التعليم العالي الأمريكي أن نسبة أعداد الطلاب الأجانب زادت من نحو (1.5) في المئة في الستينيات والسبعينيات الميلادية إلى نحو ثلاثة في المئة في التسعينيات، وقد وصلت هذه النسبة ذروتها في العام الدراسي (2001/ 2002م) عند مستوى (3.5) في المئة لتتناقص قليلًا بسبب التشدد في إجراءات التأشيرة بعد أحداث الحادي عشر من أيلول (سبتمبر) 2001م، ثم تعود لمستوياتها السابقة في الأعوام 2005 إلى 2010م، ثم تستمر في الصعود في السنوات الأخيرة لتصل إلى 5.3 عام 2017م.

لعل الملاحظة التي تستدعي الانتباه أنه مع كثرة الطلاب الأجانب في الولايات المتحدة الأمريكية، وكونها الدولة الأولى على مستوى العالم في عدد الطلاب الأجانب، ومن دون منافس، إلا أن عدد الطلاب الأجانب فيها يبقى قليلًا جدًّا مقارنة بعدد الطلاب الأمريكيين أنفسهم، والسبب هو كثرة أعداد الطلاب الأمريكيين في مرحلة التعليم العالي، إذ إن عددهم تراوح ما بين (10) ملايين و(21) مليونًا طيلة العقود الثلاثة

الماضية (الشكل 2). وإن الزيادة في أعداد الطلبة الأمريكيين تترافق مع زيادة في عدد المؤسسات التعليمية وعدد الكادر التدريسي. الزيادة في عدد الطلبة والكادر التدريسي تأخذ ارتفاعًا ملحوظًا خلال العقود الخمسة الماضية (الشكل 2). مؤشرات الارتفاع هذه في البنية التحتية لنظام التعليم العالي الأمريكي، وما يرافقها من زيادة في عدد الكادر التدريسي تبين أن النظام يتوسع، ولا يزال يمتلك قدرة استيعابية عالية على المدى المنظور، وهو ما يفسر صغر وثبات نسبة الطلبة الأجانب إلى الطلبة المحليين الدارسين في مؤسسات النظام على الرغم من الزيادة الملحوظة في أعداد الطلبة الأجانب.

الشكل (2) خلاصة تاريخية لعدد الطلبة، وعدد أعضاء هيئة التدريس، وعدد المؤسسات التعليمية في نظام التعليم العالي الأمريكي

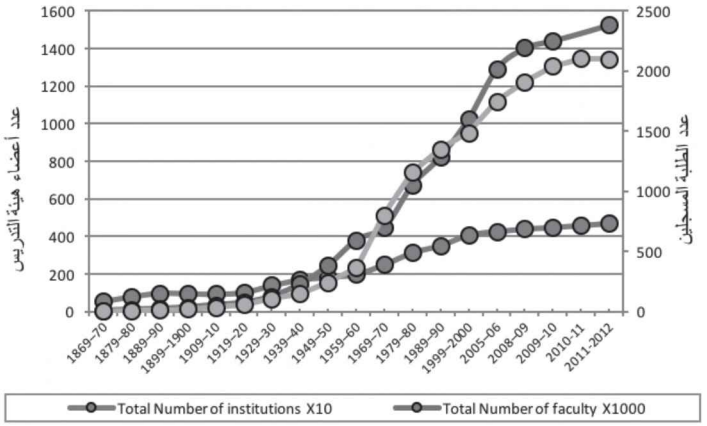

Source: Digest of Education Statistics 2011- U.S. Department of Education , Institute of Education Sciences , National Centre for Education Statistics, 2012

عند توزيع عدد الطلبة الدارسين في نظام التعليم العالي الأمريكي على عدد المؤسسات التعليمية الأمريكية نلاحظ حدوث زيادة حادة في نسبة عدد الطلبة المحليين إلى عدد المؤسسات التعليمية خلال فترة عشر سنوات بين عامي (1960) و(1970م)، فترة جمهرة التعليم (Higher Education Massification) كما يشير إليها الباحثون في هذا المجال[8] الفترة التي تلت وحتى الآن (Post Massification) شهدت معدلات أقل للزيادة في النسبة ما يؤشر إلى التوسع الحاصل في النظام بما مكنه من استيعاب الزيادة الحاصلة في عدد الطلبة الدارسين (الشكل 3).

(الشكل 3) خلاصة تاريخية تبين متوسط عدد الطلبة لكل مؤسسة تعليمية في نظام التعليم العالي الأمريكي

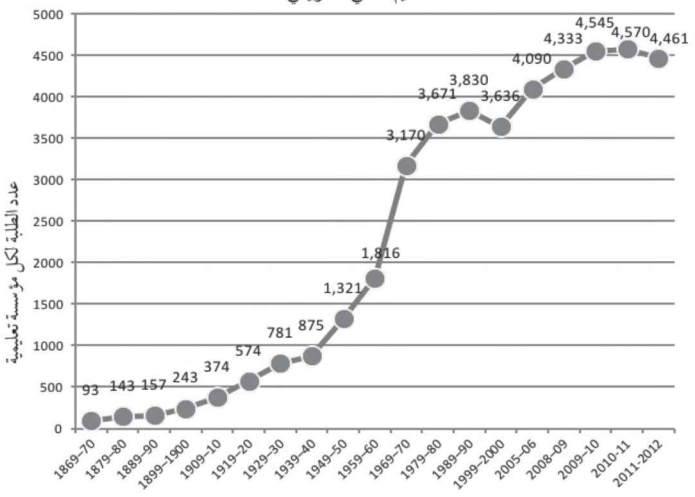

Source: Digest of Education Statistics 2011- U.S. Department of Education, Institute of Education Sciences, National Centre for Education Statistics, 2012

التوسع في نظام التعليم العالي الأمريكي اتخذ شكلًا نوعيًّا، إضافة الى التوسع الكمي، وذلك من خلال كثير من الكليات المتخصصة والتخصصات الأكاديمية الجديدة التي أضيفت إلى النظام مع الوقت وبشكل يتناسب ومتطلبات الاقتصاد والمجتمع.

الطلاب الأجانب في أمريكا بحسب الدول التي قدموا منها

يوضح الجدول (5) ترتيب الدول بحسب عدد طلابها الدارسين في الولايات المتحدة الأمريكية على حسابهم الخاص أو ضمن برامج بعثات تعليمية أو منح دراسية مدعومة كليًّا أو جزئيًّا، ولعل الملاحظة الرئيسة هي كثرة أعداد الطلاب من الدول الثلاث الأولى: الصين، والهند، وكوريا الجنوبية. والحقيقة أن هذه الدول سمحت بإرسال عشرات الآلاف من أبنائها للدراسة في أمريكا وأوروبا طيلة العقود الماضية، والصين، هي الدولة الأولى في أعداد الطلاب الأجانب في الولايات المتحدة الأمريكية منذ العام الدراسي (1988/1989م) وحتى (1994/1995م)، حيث سبقتها اليابان لعدة سنوات لتعود الكرة مرة ثانية للصين عام (1998/1999م) وتستمر عليها حتى عام (2001/2002م) وهو العام الذي أصبحت فيه الهند الدولة الأولى في أعداد الطلاب الأجانب، وحافظت عليه حتى

العام الدراسي (2008/م2009)، لتحل محلها الصين خلال العامين التاليين، ثم تستمر على المحافظة على الترتيب الأول كما يبين الجدول (5). ويلاحظ أيضًا أهمية القرب الجغرافي، حيث استفاد الطلاب الكنديون (الجار الشمالي (، والطلاب المكسيكيون (الجار الجنوبي(للولايات المتحدة الأمريكية، من هذا القرب، فاحتلتا المرتبتين الخامسة والتاسعة على التوالي، ومن الملاحظ أيضًا وجود دول متقدمة علميًّا وصناعيًّا منذ أمد طويل في هذه القائمة مثل بريطانيا وفرنسا وكندا، ما يؤكد أهمية التبادل الثقافي والتنوع المعرفي بين الأمم والشعوب، وهو ما تم التأكيد عليه سابقًا.

بالنسبة إلى الدول الإسلامية، تأتي المملكة العربية السعودية في المقدمة عربيًّا وإسلاميًّا والترتيب الرابع عالميًّا بعدد (52.611) طالبًا، بعدد قريب جدًّا من عدد طلبة كوريا صاحبة الترتيب الثالث، ثم تأتي إيران في المرتبة الحادية عشرة بعدد (12.643) طالبًا، ثم تركيا في المرتبة الخامسة عشرة بعدد (10,586) طالبًا.

ولمزيد من التوضيح، يقارن الجدول (6)، بين أعداد الطلاب الأجانب في الولايات المتحدة الأمريكية لبعض الدول لأعوام مختلفة من عام (1980/1981م) وحتى (15/2016م)

ويمكننا من خلال هذا الجدول وسابقه رؤية الزيادة الهائلة في أعداد الطلاب من بعض الدول خلال عشرين عامًا، فالطلاب الهنود تضاعف عددهم من أقل من عشرة آلاف طالب في العام الدراسي (1981/80م) إلى أكثر من (165) ألف طالب في العام الدراسي (2016/15م)، وكذلك الطلاب الصينيون، من أقل من ثلاثة آلاف طالب في العام الدراسي (1981/80م) إلى أكثر من (350) ألف طالب في العام الدراسي (2016/15م)، أما بالنسبة إلى الطلاب الكوريين، فقد تضاعف عددهم نحو (10) مرات للمدة نفسها.

ويمكن ملاحظة محافظة بعض الدول على أعداد متقاربة من الطلبة طيلة الفترة السابقة كهونج كونج وتايوان، وفي المقابل يلاحظ وجود نقص حاد في أعداد الطلاب الإيرانيين الدارسين في الولايات المتحدة الأمريكية من نحو (47) ألف طالب في العام الدراسي (1981/80م) إلى أقل من ألفين فقط في العام الدراسي (2001/00م) قبل أن يعود للصعود مجددًا في الأعوام الأخيرة.

الجدول (5) ترتيب الدول بحسب عدد طلابها الدارسين في الولايات المتحدة الأمريكية					
	الدولة	2016/2015م	2017/2016م	النسبة من المجموع	التغير السنوي
	المجموع	1.043.839	1.078.822	100.0	3.4
1	الصين	328.547	350.755	32.5	6.8
2	الهند	165.918	186.267	17.3	12.3
3	كوريا ج.	61.007	58.663	5.4	-3.8
4	السعودية	61.287	52.611	4.9	-14.2
5	كندا	26.973	27.065	2.5	0.3
6	فيتنام	21.403	22.438	2.1	4.8
7	تايوان	21.127	21.516	2.0	1.8
8	اليابان	19.060	18.780	1.7	-1.5
9	المكسيك	16.733	16.835	1.6	0.6
10	البرازيل	19.370	13.089	1.2	-32.4
11	إيران	12.269	12.643	1.2	3.0
12	نيجيريا	10.674	11.710	1.1	9.7
13	نيبال	9.662	11.607	1.1	20.1
14	بريطانيا	11.599	11.489	1.1	-0.9
15	تركيا	10.691	10.586	1.0	-1.0
16	ألمانيا	10.145	10.169	0.9	0.2
17	الكويت	9.772	9.825	0.9	0.5
18	فرنسا	8.764	8.814	0.8	0.6
19	إندونيسيا	8.727	8.776	0.8	0.6
20	فنزويلا	8.267	8.540	0.8	3.3
21	ماليزيا	7.834	8.247	0.8	5.3

Source: Institute of International Education (2017), Open Doors Reports

الجدول (6) أعداد الطلاب الأجانب في الولايات المتحدة الأمريكية لدول وأعوام منتقاة					
الدولة	1981/80م	1991/90م	2001/00م	2010/09م	2016/15م
	العدد	العدد	العدد	العدد	العدد
المجموع	311,880	407,272	547,873	690,923	1.043.839
كينيا	1,930	2,357	6,229	5,384	3.019
نيجيريا	17,350	3,714	3,820	6,568	10.674
الصين	2,770	39,597	59,939	127,628	328.547
هونج كونج	9,660	12,625	7,627	8,034	7.923
اليابان	13,500	36,611	46,497	24,842	19.060
كوريا الجنوبية	6,150	23,362	45,685	72,153	61.007
تايوان	19,460	33,531	28,566	26,685	21.127
الهند	9,250	28,857	54,664	104,897	165.918
إندونيسيا	3,250	9,524	11,625	6,943	8.727
ماليزيا	6,010	13,606	7,795	6,190	7.834
سنغافورة	1,320	4,495	4,166	4,051	4.865
فرنسا	2,570	5,633	7,273	7,716	8.764
ألمانيا	3,310	7,003	10,128	9,548	10.145
إسبانيا	950	4,304	4,156	3,971	6.640
تركيا	2,600	4,078	10,983	12,397	10.691
بريطانيا	4,440	7,298	8,139	8,861	11.599
المكسيك	6,730	6,739	10,670	13,450	16.733
البرازيل	2,870	3,898	8,846	8,786	19.370
فنزويلا	11,750	2,894	5,217	4,958	8.267
إيران	47,550	6,262	1,844	4,731	12.269
الأردن	6,140	4,321	2,187	1,995	2.330
الكويت	2,990	1,624	3,045	2,442	9.772
لبنان	6,770	3,899	2,005	1,608	1.486
السعودية	10,440	3,584	5,273	15,810	61.287
كندا	14,320	18,350	25,279	28,145	26.973
أستراليا	1,530	1,906	2,645	3,296	4.752

Source: Institute of International Education (2017), Open Doors Reports

ناقشت الصفحات السابقة من هذا الفصل حركة الطلبة الأجانب بين أنظمة التعليم العالي المختلفة في العالم. من بين هذه الأنظمة يبرز نظام التعليم العالي الأمريكي بوصفه أكبر نقطة جذب للطلبة الأجانب في العالم لما يوفره هذا النظام من فرص البحث العلمي المتطور إن لم يكن الأكثر تطورًا في الكثير من الحقول العلمية المعروفة اليوم، هذا إضافة إلى فرص الاستقرار والعمل التي يمكن أن يحصل عليها الطلبة المميزون. الفصل القادم سوف يتناول بشيء من التفصيل تجارب مجموعة من الدول المتقدمة في العالم في مجال ابتعاث الطلبة للدراسة في الخارج. أهمية تجارب الابتعاث هذه تكمن في أن الدول التي قادتها تمكنت من بناء اقتصاد قوي مبني على المعرفة حقق ولا يزال يحقق معدل نمو ملحوظ، وحققت تغيرًا اجتماعيًّا تم بناؤه بالاستفادة من عوامل القوة في النسيج الأخلاقي ومنظومة القيم التي يؤمن بها المجتمع.

المراجع

1. Global Student Mobility in the Asia pacific, Global Student Mobility in the Asia Pacific: Mobility, Migration, Security and Wellbeing of International Students, Editors: Peter Kell and Gillian Vogl, Cambridge Scholars Publishing, 2010, P.3.
2. UNSECO Institute of Statistics – website: http://data.uis.unesco.org/Data extracted on 18 Jan 2018.

3. International Student Mobility: Patterns and Trends, Line Verbik, World Education News and Reviews, World Education Services, October 2007.

4. Education at a Glance 2017: OECD Indicators, OECD Publishing, Paris. http://dx.doi.org/10.1787/eag-2017-en

5. Previous resource.

6. Previous resource.

7. Institute of International Education (2017), Open Doors Report on International Educational Exchange. – website: www.iie.org Data extracted on 22 Jan 2018.

8. Trends in United States Higher Education from Massification to post Massification, P. J. Gumport, M. Iannozzi, S. Shaman, R. Zemsky, National Centre for Postsecondary Improvement, School of Education, Stanford University, 1997.

الفَصْلُ السَّادِسُ

تجارب دولية

من الواضح أن النظام التعليمي في أي بلد لا يظهر من العدم. إنه نتاج معقد لقوى التاريخ والثقافة، وهو (أي النظام التعليمي) متجذر في التركيبة المؤسساتية للمجتمع والدولة[1]. في بلدان مثل اليابان وكوريا الجنوبية، وتايوان، وسنغافورة أدت الدولة دورًا محوريًّا في تطوير الاقتصاد والصناعة في أثناء العمليات الكثيفة والمركزة لبناء الدولة. حيث أسهم نظام التعليم في عملية التطوير بوصفه أداة لبناء المهارات وبناء الأفراد. وقد احتاجت الدولة إلى التدخل بشكل متكرر لرفع كفاءة التنسيق بين التحول الصناعي والتعليم حيث أسهمت جهودها في تحقيق النمو الاقتصادي السريع في شرق آسيا. عمل نظام التعليم في هذه البلدان على تهيئة البيئة المناسبة لبناء الفرد على المستوى الأخلاقي والقيمي بوصفه سمة من سمات التعليم في هذه البلدان[2]. هذا الفصل يغوص في أعماق تجارب بعض الدول الآسيوية في الاستثمار في برامج الابتعاث والدراسة في الخارج ليحاول استنتاج العبر واستنباط الدروس من هذه التجارب التنموية المميزة.

الصين

تهدف سياسة الابتعاث في الصين، العملاق الاقتصادي العالمي، إلى خدمة الوطن والإسهام في تنميته. والصين هي أكبر بلد في العالم يبعث الطلاب للدراسة في الخارج، وقد أقامت علاقات تبادل وتعاون تعليمي مع 145 بلدًا حول العالم[3]، وعام (1998م) قالت نائبة وزير التربية والتعليم الصينية وي يوي: «قبل عشرين عامًا كانت الصين تنتظر نهوض كل شيء خرب فيها من جديد، وكانت أراضيها تشهد موجة الإصلاح والانفتاح وفي تحديد الأعمال الحيوية كانت المهمة الأولى تطوير التعليم والعلوم والتكنولوجيا وإعداد المتخصصين الذين تحتاج إليهم الدولة بأسرع وقت ممكن، وانطلاقًا من هذا الواقع أكد الرفيق دنغ شياو بينغ بنفسه على أعمال العلوم والتكنولوجيا والتعليم ،واتخذ قرارًا مهمًّا، وهو زيادة عدد الطلاب المبعوثين للخارج، وهكذا فإن الانغلاق لم يكن طريق الصين أمام الاختيار التاريخي»[4].

وقد لاحظت الحكومة الصينية في السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي تخلف بعض المبتعثين عن العودة، فقررت تشجيعهم على العودة عبر تطبيق سياسات متعددة تدعم البحوث العلمية للمبتعثين العائدين إضافة إلى منح الذين يريدون إقامة مشروعات في الصين شروطًا

تفضيلية، وعام (1996م) طبقت السياسة الجديدة للدراسة في الخارج على نفقة الدولة، التي تنص على أن يتقدم الفرد بالطلب، ثم يقوم الخبراء بتقييم المتقدمين واختيار الأفضل، ويلي ذلك توقيع عقد بين الطرفين بحيث يتحمل الطالب التعويض في حال مخالفة الاتفاق، ومنذ تطبيق هذه السياسة بلغت نسبة العائدين أكثر من (90) في المئة[5].

وللصين تجربة مميزة لتوثيق علاقة طلابها الدارسين في الخارج بوطنهم وتوجيه بحوثهم ومشروعاتهم الدراسية نحو خدمة الصين وتنميتها في المجالات الاقتصادية والطبية والتعليمية، فعام (1997م) بدأت وزارة التربية والتعليم) الجهة المشرفة على الطلاب الدارسين في الخارج(خطة أشعة الربيع، التي تهتم بتوفير الظروف الملائمة لإرشاد الطلاب لخدمة البلاد بأساليب مختلفة، وخلال أقل من عامين ساعدت هذه الخطة أكثر من (600) طالب على العودة للصين «لحضور الاجتماعات الأكاديمية المهمة والاشتراك في البحوث التعاونية للمشروعات المهمة العلمية والتعليمية للدولة، والاشتراك في بناء القواعد الوطنية للبحوث العلمية، وتدريب الأكفاء، وتدريب حاملي شهادات الدكتوراه بصورة مشتركة، والتعاون في استثمار الصناعات ذات العلوم والتكنولوجيا وتوسيع السوق الدولية»[6].

وبحسب إحصاءات منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم

والثقافة (اليونسكو)[7]، تُعدّ الصين الدولة الأولى في العالم في أعداد الطلاب الدارسين في الخارج حيث بلغ عدد الطلاب الصينيين الدارسين في الخارج لعام (2016م)، (801.187) طالبًا. وهي الأولى وبفارق كبير عن الدولة التي تليها، الهند، التي يبلغ عدد طلابها في الخارج (255.030) طالبًا، ويتوجه نحو ثلث الطلبة الصينيين الدارسين في الخارج للدراسة في الولايات المتحدة الأمريكية، بينما يتوجه الثلث الآخر إلى كلٍّ من أستراليا وبريطانيا، واليابان بنسبة تقارب 10 في المئة لكل دولة، ويتوزع الباقون على باقي دول العالم.

وبالنسبة إلى الابتعاث للولايات المتحدة الأمريكية، فقد بدأ متقطعًا منذ خمسينيات القرن الماضي، لكنه تسارع في نهاية السبعينيات، وقد أصبحت الصين الدولة الأولى في أعداد الطلاب الأجانب في الولايات المتحدة الأمريكية منذ العام الدراسي (1989/88م) وحتى عام (1995/94م) حيث سبقتها اليابان، لتعود الكرة مرة ثانية للصين عام (1999/98م) وتستمر عليها حتى عام (2002/01م)، ومنذ عام (1999/98م)، فقد حافظ الطلاب الصينيون على نسبة لا تقل عن 10 في المئة من مجموع أعداد الطلاب الأجانب في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث بلغ عددهم (67723) طالبًا في الجامعات الأمريكية، وذلك للعام الدراسي (2007/06م)،

ثم استمر بزيادة سنوية كبيرة تصل إلى 25 في المئة سنويًّا ليصل في عام (2012/2011م) إلى (194.029)، ثم ليقفز إلى (350.755) طالبًا عام (2017/2016م)، أي إن أعدادهم تضاعفت أكثر من خمس مرات خلال عشرة الأعوام الأخيرة، وبذلك أصبحت نسبتهم (32.5) في المئة، أي إن واحدًا من كل ثلاثة طلبة أجانب في الولايات المتحدة الأمريكية هو صيني. يدرس نحو (41) في المئة من الطلبة الصينيين في الولايات المتحدة في مرحلة البكالوريوس، بينما يدرس منهم في مرحلة الدراسات العليا (37) في المئة، كما في تقرير الأبواب المفتوحة لعام 2017م[8].

اليابان

أما في اليابان، فإن بداية انفتاحها على التعليم الغربي تعود إلى عام 1868م عندما أدى الإمبراطور ميجي Meiji اليمين الدستورية، حيث قال: «إن المعرفة سوف يبحث عنها ويقتفى أثرها في كل أنحاء العالم»(9)، وبحسب بوشامب، فقد اتخذ تنفيذ هذا المبدأ شكلين رئيسين: الأول، ابتعاث مئات الطلاب اليابانيين الشباب إلى كل من الولايات المتحدة الأمريكية وإنجلترا، وفرنسا، وألمانيا، بهدف تعلم أسرار التكنولوجيا الغربية والإنتاج. والثاني، دعوة آلاف الخبراء الأجانب إلى اليابان بمرتبات مغرية لمساعدة اليابانيين على إنشاء المعاهد

والمؤسسات والمصانع، إضافة إلى بناء شبكات للسكك الحديدية، والاستفادة من خبراتهم في وسائل الزراعة الحديثة وأساليبها[10].

وقد قسم سكران[11] مسيرة التطور التكنولوجي والصناعي في اليابان إلى أربع فترات:

1. فترة الإعداد لتحديث وتصنيع المجتمع الياباني (1868-1886م). وفي هذه الفترة تم وضع القواعد والأسس التي ساعدت على الانطلاق في عمليات التحديث والتصنيع التي قام بها الإمبراطور ميجي، الذي أصبح أحد الزعماء الإصلاحيين البارزين في تاريخ العالم، وقد تم ابتعاث مئات الطلاب اليابانيين للخارج للدراسة في هذه الفترة، وتم الاهتمام بترجمة المصطلحات العلمية والتكنولوجية إلى اللغة اليابانية، والحصول على الآلات والمعدات اللازمة لوضع أسس الصناعة الحديثة في اليابان.

2. فترة الانطلاق في تحديث وتصنيع المجتمع الياباني (1886-1914م). وفي هذه الفترة قامت مؤسسات التعليم العالي بدور كبير في تطوير التكنولوجيا والصناعة عبر كليات التقنية، التي يبلغ عددها في ذلك الوقت 17 كلية.

3. فترة بناء المجتمع الياباني والإنتاج التكنولوجي والصناعي (1914-1945م). وفي هذه الفترة أصبحت اليابان دولة

منتجة للتكنولوجيا بعد أن كانت مقلدة لتكنولوجيا الغرب، وتم التوسع في إنشاء الجامعات ليصبح عددها (46) جامعة عام (1930م) بعد أن كان عددها ثلاث جامعات فقط. وفي عام واحد فقط (1935م (أنشئت سبع جامعات دفعة واحدة، وهي جامعات خاصة بالعلوم والتكنولوجيا.

4. فترة إعادة بناء المجتمع الياباني وتقدمه التكنولوجي والصناعي ما بعد (1945م). وفي هذه الفترة شهد النظام التعليمي كثيرًا من التغييرات التي جعلت منه نظامًا يختلف اختلافًا جذريًّا عما كان عليه، وذلك في فلسفته وأهدافه ومحتواه ووسائله وطرق إدارته، وبعد حصولها على الاستقلال عام (1952م)، بدأت اليابان في إعادة البناء من جديد، ولم يكد ينتهي عقد الخمسينيات إلا واليابان تشهد نموًّا واسعًا في جميع المجالات.

والخلاصة أن نهضة اليابان الاقتصادية والصناعية لم تحدث فجأة بعد الحرب كما يتصور كثير من الناس، وإنما تعود جذورها إلى عام (1868م) عندما قرر الإمبراطور ميجي مد الجسور مع الغرب والاستفادة من الخبرة الغربية في تطوير بلاده وتحديثها، وذلك عن طريق ابتعاث الطلاب اليابانيين واستقدام الخبراء الأجانب. لقد كونت تلك الفترة قاعدة علمية صلبة مكنت اليابان من النهوض سريعًا بعد الحرب، والسير في

طريق التقدم والتنمية حتى أصبحت الصناعات اليابانية اليوم تفوق الصناعات الغربية جودة ومتانة وقبولًا لدى المستهلك.

إن أحد الدروس المستفادة من التجربة اليابانية هو أهمية الاستفادة من الخبرات والتجارب الأجنبية، والانفتاح المدروس على الثقافات الأجنبية. لقد مدت اليابان الجسور مع الغرب، وتعاملت معه تعامل التلميذ مع أستاذه، تعامل المتعطش للعلم والمعرفة، حتى استطاع هذا التلميذ أن يضيف، ويبدع، ويبتكر، بل ويتفوق على أستاذه. إن اليابان بلد ذو موارد طبيعية نادرة، ومر بحروب طاحنة قضت على الأخضر واليابس ومع ذلك فإن التجربة اليابانية برهنت على أن معيار التقدم والرقي ليس في امتلاك الثروات الطبيعية، وإنما في امتلاك الإنسان القادر على التغير نحو الأفضل والقادر على التخطيط السليم، والقادر على الاستفادة المثلى من الإمكانيات المتاحة، والتعامل معها بعقلية واعية، واستغلالها استغلالًا أمثل من أجل الرقي والتقدم، «فالعبرة ليست بمقدار ما تملكه الأمة من ثروات، وإنما بمقدار ما تملكه من قوة بشرية قادرة على تحويل هذه الثروات إلى قوة دفع نحو الرقي والتقدم»[12].

بحسب إحصاءات اليونسكو، فقد بلغ عدد الطلاب اليابانيين الدارسين في الخارج لعام (2016م)، (30.179) طالبًا، يتوجه نحو نصفهم للدراسة في الولايات المتحدة

الأمريكية، فيما يتوزع الباقون على دول مثل: بريطانيا وألمانيا، وأستراليا، وفرنسا، وكندا[13].

وبالنسبة إلى الابتعاث للولايات المتحدة الأمريكية، فقد كانت اليابان الدولة الأولى في أعداد الطلاب الأجانب في الولايات المتحدة الأمريكية منذ العام الدراسي (94/1995م)، وحتى العام (98/1999م)، وقد كانت أعداد الطلبة اليابانيين تزيد على (40) ألفًا في الأعوام (00/2001م) إلى (04/2005م) قبل أن تبدأ في الانخفاض التدريجي حتى أصبحت في العام الدراسي (16/2017م) في المرتبة الثامنة[14].

وبحسب تقرير الأبواب المفتوحة Open Doors لعام 2017م بلغت أعداد الطلاب اليابانيين لعام 16/2017م (18.780)، يدرس نحو نصفهم في مرحلة البكالوريوس (48.4) في المئة، فيما تبلغ نسبة طلاب الدراسات العليا نحو (15.8) في المئة (15).

كوريا

وفي جمهورية كوريا (كوريا الجنوبية)، البلد الفقير في موارده الطبيعية والمصنف ضمن أفقر ثلاث دول في آسيا في منتصف القرن الماضي، أصبح اقتصادها الآن في المرتبة الثالثة بين أكبر الاقتصادات في قارة آسيا، بعد اليابان والصين، وفي المرتبة الثانية عشرة بين أكبر اقتصادات العالم، وقد

بلغت قيمة الصادرات الكورية عام (2011م) 556 مليار دولار أمريكي، معظمها من السيارات والآلات المصنعة والتكنولوجيا، وفي حديث لجريدة (الحياة) يؤكد نائب رئيس شركة إل جي LG العملاقة ديفيد بارك أن بلاده «تنبهت منذ السبعينيات إلى أن التعليم هو مفتاح الانطلاق الاقتصادي والتنمية»[16].

وقد درس رشاد[17] التجربة الكورية في التعليم والتنمية، وخلص إلى أهمية الاهتمام بالعنصر البشري، وليس الاقتصار على العناصر المادية للثروة، ذلك أن العنصر البشري هو الفاعل الأول في التنمية، وهو الثروة الحقيقية والأساسية اللازمة، وهو القادر على الاستجابة لتحديات الطبيعة من والظروف الجغرافية الصعبة والنقص في الثروة المادية.

وتأتي كوريا الجنوبية في الترتيب الرابع عالميًّا في أعداد الطلاب الدارسين في الخارج بعد الصين والهند وألمانيا، حيث بلغ عدد الطلاب الكوريين الدارسين في الخارج لعام (2016م)، (108.047) طالبًا، ويتوجه نحو نصفهم للدراسة في الولايات المتحدة الأمريكية، فيما اختار نحو عشرهم الدراسة في اليابان، ويتوزع الباقون على ألمانيا، وأستراليا وبريطانيا، وكندا، وفرنسا، ونيوزيلندا، وغيرها[18].

وتُعدّ كوريا الجنوبية في طليعة الدول التي ترسل طلابها للدراسة في الولايات المتحدة الأمريكية حيث حافظت على

المركز الثالث فترة طويلة، وبحسب تقرير الأبواب المفتوحة Open Doors لعام (2017م)، فإنه يدرس في الولايات المتحدة الأمريكية (58.663) طالبًا كوريًّا، وذلك للعام الدراسي (2017/16م)، نحو (28) في المئة منهم في مرحلة الدراسات العليا، بينما (51) في المئة منهم في مرحلة البكالوريوس[19].

ماليزيا

وبالنسبة إلى ماليزيا، الدولة المسلمة الناهضة التي يقترب عدد سكانها من سكان المملكة العربية السعودية، وتحقق نموًّا سنويًّا مستمرًّا في اقتصادها الوطني منذ عام (1970م) بمعدلات تتراوح في المتوسط بين سبعة وثمانية في المئة، وتنتج وتصدر المنتجات التقنية والإلكترونية عالية الجودة، أصبح اقتصادها أحد الاقتصادات القائمة المبنية على المعرفة Knowledge based economy وكانت ماليزيا بقيادة مهاتير محمد قد وضعت لنفسها عام (1990م) خطة طموحة لكي تصبح دولة صناعية متقدمة بحلول عام (2020م)، وها هي تسير بخطى واثقة نحو تحقيق هذا الهدف.

وقد بدأ الماليزيون منذ منتصف القرن الماضي بالتعاون التعليمي مع أستراليا خلال ما يعرف بخطة كولومبو (Colombo Plan)[20]، وللدلالة على اهتمام الماليزيين ببرامج الدراسة في الخارج، يكفي أن نعلم أن مجموع الطلاب

الماليزيين الذين درسوا في أستراليا ،والتحقوا بجامعاتها ومعاهد التعليم فيها منذ منتصف القرن الماضي يبلغ نحو ربع مليون طالب ماليزي، وقد بدأت الحكومة الماليزية أخيرًا بدعوة كثير من الجامعات الأسترالية لفتح أقسام لها في ماليزيا[21].

وتُعدّ ماليزيا من الدول التي ترسل أعدادًا كبيرة من طلابها للدراسة في الخارج بالمقارنة مع عدد طلابها في مرحلة التعليم العالي، إذ يبلغ نسبة الطلاب الدارسين في الخارج إلى مجموع عدد طلاب التعليم العالي فيها (7.9) في المئة، وقد بلغ عدد الطلاب الماليزيين الدارسين في الخارج لعام (2016م)، (64.480) طالبًا، يتوجه نحو نصفهم للدراسة في كلٍّ من بريطانيا وأستراليا، بحسب الأعداد (15.583) و(14.967) على التوالي، ويتوزع الباقون على الدول الأخرى[22].

وبحسب تقرير الأبواب المفتوحة Open Doors لعام (2017م)، يبلغ عدد الطلاب الماليزيين الدارسين في الولايات المتحدة الأمريكية للعام الدراسي (2017/16م) (8274) طالبًا، يدرس نحو (15) في المئة منهم في مرحلة الدراسات العليا، ونحو (68) في المئة منهم في مرحلة البكالوريوس[23].

قدم هذا الفصل نبذة موجزة عن تجارب أربع دول آسيوية في الاستثمار في التعليم والتدريب والابتعاث، ولعل الدرس المهم الذي يمكن استخلاصه من التجارب التنموية

لهذه الدول هو أهمية الاستفادة من خبرات الدول المتقدمة وتجاربها، والانفتاح المدروس على علومها وثقافتها، وقد رأينا الدور الكبير الذي أولته هذه الدول الآسيوية للتعليم والتدريب والابتعاث خلال العقود الماضية، التي تجني اليوم نتائج استثمارها المدروس ثورة تكنولوجية ونهضة اقتصادية وصناعية كبرى. لقد عاد طلاب هذه الدول إلى بلدانهم مسلحين بالعلم والخبرات والمهارات الضرورية، فأسهموا في نهضتها وتقدمها. إن نهضة هذه الدول «لم تقم على أساس المواد الخام والثروات الطبيعية كأساس لإحداث التنمية الاقتصادية، بل كانت –ولا تزال– العناية بالإنسان وتنمية الثروة البشرية، وإتاحة الفرصة للعامل البشري للإبداع والمشاركة الواعية سر نجاح هذه الدول، بل ولا مبالغة في القول: إن العنصر الأساسي والركن الرئيس في هذه الانطلاقة الاقتصادية هو العناية الفائقة بالتعليم أولًا والتدريب ثانيًا»[24]. الفصل التالي يستعرض التجربة السعودية في الابتعاث ابتداء من عام 1927م.

المراجع

1. Education and Skills Development in the Transformation of South Korea: Some Lessons for Africa, John McKay, Global Best Practice, Report 2, 2005, South African Institute of International Affairs, Johannesburg.
2. The developmental State and Educational Advance in East Asia, Masaki Abe, Research Note, Educate~, Vol.6, No.1, 2006.
3. هوان، سو شياو (2001م). التعليم الصيني: الإصلاح والابتكار والتجديد. ترجمة: فريدة وانغ فو. دار النشر الصينية عبر القارات.

4. المرجع السابق، ص116.
5. المرجع السابق.
6. المرجع السابق، ص122.
7. UNSECO Institute of Statistics, Global flow of tertiary–level students – website: http://data.uis.unesco.org/ Data extracted on 19 Jan 2018.
8. Institute of International Education (2017), Open Doors Report on International Educational Exchange. – website: www.iie.org Data extracted on 19 Jan 2018.
9. بوشامب، إدوارد (1985م). التربية في اليابان المعاصرة. ترجمة وتعليق: محمد عبدالعليم مرسي. الرياض: مكتب التربية العربي لدول الخليج، ص25.
10. المرجع السابق.
11. سكران، محمد محمد (2001م). التعليم والتقدم التكنولوجي والصناعي (التجربة اليابانية). القاهرة: دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع.
12. المرجع السابق. ص121.
13. UNSECO Institute of Statistics, 2018. Previous resource.
14. Institute of International Education (2017), Previous resource.
15. Previous resource.
16. أبو غزالة، دلال (6 أغسطس، 2005م). التعليم والتقنية والتصنيع وراء تقدم كوريا الجنوبية. جريدة الحياة.
17. رشاد، عبدالناصر (1997م). التعليم والتنمية الشاملة: دراسة في النموذج الكوري، ط1، القاهرة: دار الفكر العربي.
18. Global Education Digest 2017, Previous resource.
19. Institute of International Education (2017), Previous resource.
20. لمعرفة المزيد عن خطة كولومبو Colombo Plan، يمكن زيارة موقعها على شبكة الإنترنت : www.colombo–plan.org.
21. Australian government (2006), Department of Foreign Affairs and Trade, Malaysia country brief. Data extracted on 1 August 2006. http://www.dfat.gov.au/geo/malaysia/malaysia_brief.html.
22. Global Education Digest 2017, Previous resource.
23. Institute of International Education (2017), Previous resource.
24. حجي (1995م)، كما في: رشاد، عبدالناصر (1997م). التعليم والتنمية الشاملة: دراسة في النموذج الكوري، ط1، القاهرة: دار الفكر العربي. ص123.

بأن توفد البعثة السعودية الأولى إلى مصر، وكان عدد أفرادها 14 طالبًا، والملاحظ أن الابتعاث بدأ في وقت مبكر جدًّا من مرحلة التأسيس، إذ بدأ بعد ثلاث سنوات فقط من دخول الملك عبدالعزيز مكة المكرمة، وقبل توحيد المملكة العربية السعودية بخمس سنوات، ما يدل على اهتمام الملك عبدالعزيز بالتعليم، ورغبته الجادة في نشر العلم، وهذه الرغبة إنما تعبر عن بعد نظره وإدراكه الواسع لطبيعة الدين الذي حث على طلب العلم والرحلة إليه، وتعبر عن فهم دقيق لدور التعليم في النهضة والتنمية[1].

ولبدء الابتعاث في المملكة العربية السعودية قصة شائقة رواها المؤرخ عبدالقدوس الأنصاري مؤسس مجلة المنهل[2]، حيث ذكر أن ثلاثة شبان أصدقاء هم عبدالوهاب آشي، ومحمد سعيد العمودي، ومحمد بياري تناقشوا في مسألة النهوض بالبلد ودور التعليم فيه، ورأوا أن أحد أهم الأسباب الموصلة له هو الابتعاث للدراسة في الخارج، فكتبوا اقتراحهم هذا، وأرسلوه إلى الملك عبدالعزيز رَحِمَهُ اللَّهُ بالبريد، الذي استدعاهم لاحقًا، وأبلغهم بتشكيل لجنة لدراسة اقتراحهم، وقد تشكلت اللجنة من الشيخ حافظ وهبة مساعد نائب جلالة الملك آنذاك، والسيد صالح شطا نائب رئيس مجلس الشورى، والشيخ صالح نصيف

عضو مجلس الشورى، إضافة إلى مقدمي التقرير الثلاثة، وقد وضعت هذه اللجنة السداسية خطوط الابتعاث الأولى، وعرضت تقريرها على الملك عبدالعزيز، فوافق على مشروع البعثات، وأمر بأن توفد البعثة السعودية فورًا إلى مصر، وأن ينضم إليها الشبان الثلاثة أصحاب الاقتراح، وقد قضى الأمر الملكي بإرسال 14 طالبًا للتخصص في التدريس والقضاء الشرعي والتعليم الفني والزراعة والطب، وقد رتب القرار نفقات البعثة من حيث مخصصات الأفراد ومراقب البعثة، واشترط أن يعمل المبتعث بعد تخرجه في المجال الذي تحدده له الحكومة.

ويؤكد أبو راس والديب[3] أن فكرة ابتعاث الطلاب كانت تراود الملك عبدالعزيز كلما أحس بحاجة الوطن إلى أفراد مؤهلين في أحد المجالات، ويمثلان لذلك بما حدث في مجال خدمة اللاسلكي التي نوقشت مع غيرها من الموضوعات في المؤتمر الذي عقد في الرياض عام (1348هـ) وما قام به الملك عبدالعزيز بعد ذلك من إرسال بعثة عاجلة إلى لندن من ثلاثة موظفين من بريد مكة المكرمة للتدرب في شركة ماركوني في تشيلمفورد بإنجلترا على إنشاء وإدارة شبكات الاتصالات اللاسلكية، وكذلك فقد قام رحمه الله بإرسال (10) طلاب من الحجاز لدراسة الطيران في إيطاليا عام (1354هـ).

مدرسة تحضير البعثات

لتنظيم عملية الابتعاث وإعداد المبتعثين، أنشئت عام (1355هـ) مدرسة تحضير البعثات، التي كان الغرض منها إعداد الطلبة الذين يرغبون الدراسة في الخارج، ومدة الدراسة بها ثلاث سنوات، وقد قامت هذه المدرسة بدور كبير في فتح آفاق الابتعاث بحيث أصبح العدد الغالب من طلبة البعثات من خريجيها، وظلت تؤدي دورها إلى أن قامت المدارس الثانوية بدورها بالإعداد للجامعات السعودية والأجنبية[4]، وقد استمرت أعداد المبتعثين بواسطة الدولة في الزيادة لتصل عام (1369هـ، 1950م) إلى (192) طالبًا، والجدول أعلاه يوضح الدول والجامعات التي درس فيها أولئك المبتعثون وتخصصاتهم العلمية في ذلك العام[5].

إحصائية أعداد المبتعثين للدراسة في الخارج عام 1369هـ (1950م):			
	الدولة والجامعة	العدد	التخصصات
مصر	الأزهر	28	الشريعة، أصول الدين، اللغة العربية، القسم العام
	فؤاد الأول (القاهرة حاليًا)	83	الطب، العلوم، الهندسة، الزراعة، الحقوق، الآداب، التجارة، الصيدلة، دار العلوم
	فاروق الأول وكلية فيكتوريا (الإسكندرية حاليًا)	23	الطب، الآداب، التجارة، الحقوق
	الكليات العسكرية	14	البوليس والحربية
	معهد مصر للطيران	14	الطيران
	مصلحة التليفونات بالقاهرة	10	الهاتف
	مصلحة المساحة بالقاهرة	2	المساحة
	كلية التجارة المتوسطة	2	التجارة المتوسطة
	الولايات المتحدة الأمريكية	16	الكيمياء، الجيولوجيا، الاقتصاد، المحاسبة، اللاسلكي، المخابرات، الأرصاد الجوية
	المجموع	192	

المصدر: المعجل والمعيقل (1422هـ) (البعثات التعليمية ودورها في خطط التنمية).

الابتعاث بعد إنشاء وزارة المعارف

مع إنشاء وزارة المعارف عام (1373هـ) (قبل وفاة الملك عبدالعزيز رَحِمَهُ اللَّهُ بعدة أشهر) التي كان أول وزير لها آنذاك الأمير: (الملك لاحقًا) فهد بن عبدالعزيز رَحِمَهُ اللَّهُ، تقدم التعليم خطوات سريعة للأمام، فأصبح السلم التعليمي مكتملًا بشموله التعليم الفني، وذلك «تمشيًا مع حركة التطوير في مختلف المجالات العلمية والصناعية والزراعية، وبذلك اتسع باب الابتعاث حتى شمل المتخرجين من المدارس والمعاهد الصناعية إلى بعض الدول الأوروبية»[6]، والجدول التالي يبين تطور أعداد الطلاب المبتعثين خلال الفترة من عام (1375هـ) إلى عام (1391هـ)[7].

ويُعزى سبب التفاوت والانخفاض في أعداد المبتعثين في بعض السنوات إلى افتتاح كليات وأقسام جديدة في جامعة الرياض (الملك سعود حاليًّا) وجامعة الملك عبدالعزيز، والجامعة الإسلامية، والكليات التابعة للإدارة العامة للكليات والمعاهد، وكلية البترول بالظهران) جامعة الملك فهد حاليًّا، إضافةً إلى اتجاه أعداد كبيرة من الخريجين للبعثات العسكرية أو للالتحاق بالكليات العسكرية التابعة لوزارتي الدفاع والداخلية[8].

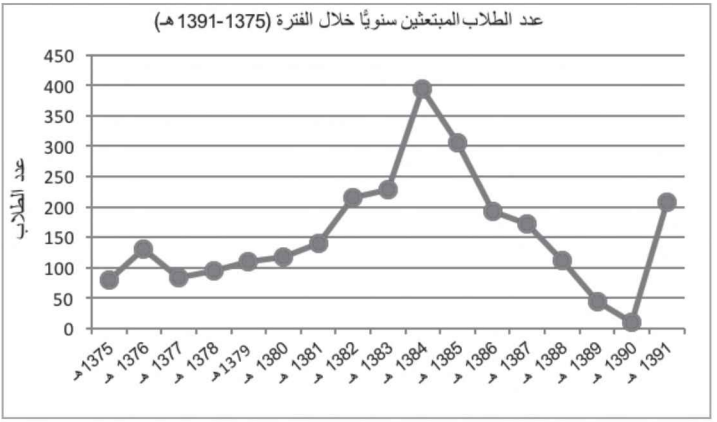

المصدر: النشرة التربوية (1392هـ) عدد 6.

الابتعاث في عصر الطفرة

في نهاية السبعينيات الميلادية)نهاية القرن الهجري الثالث عشر(، ومع الطفرة المالية الأولى التي شهدتها الدولة بسبب ارتفاع مداخيلها من النفط بدأت أعداد المبتعثين بالتزايد نحو وجهة جديدة، هي الولايات المتحدة الأمريكية، فتزايدت أعداد الطلاب المبتعثين سنويًّا من المئات إلى الآلاف، وتنوعت تخصصات المبتعثين ومراحلهم الدراسية، وعلى سبيل المثال، فقد بلغ إجمالي عدد المبتعثين في العام الدراسي (1398/1397هـ- 1978/1977م) (9096) مبتعثًا، (8216) طالبًا و(880) طالبة[9]، والجدول التالي يوضح تطور أعداد الطلاب السعوديين الدارسين في الولايات المتحدة الأمريكية خلال العقود الماضية[10]، ما يعطي صورة واضحة عن حجم برامج الابتعاث وارتباط التوسع فيها بموارد الدولة:

Source: Institute of International Education, Open Doors 2017

مراحل الابتعاث

قسم الداود[11] المراحل التي سارت عليها سياسة الابتعاث في المملكة العربية السعودية إلى ثلاث مراحل رئيسة:

المرحلة الأولى:

وفيها كان الابتعاث مقصورًا على الدول العربية والإسلامية ومع وجود تخصصات مختلفة إلا أن التركيز كان على تخصصات العلوم الشرعية واللغة العربية، واقتصر الابتعاث في هذه الفترة على مرحلة البكالوريوس، بسبب الحاجة الشديدة للقوى البشرية المتعلمة، وبسبب قلة مؤسسات التعليم العالي المحلية.

المرحلة الثانية:

وبدأت مع تطبيق خطة التنمية الخمسية الثانية عام (1395هـ، 1975م)، وفي هذه المرحلة تم التوسع في الابتعاث ليشمل أوروبا وأمريكا، إضافة إلى الدول العربية والإسلامية، وتوسع الابتعاث ليشمل مرحلة الماجستير لموظفي الدولة ولمرحلتي الماجستير والدكتوراه لمعيدي الجامعات ومؤسسات التعليم العالي الأخرى.

المرحلة الثالثة:

وفيها تم تنظيم الابتعاث وترشيده بشكل أكبر، ليقتصر على مراحل الدراسات العليا مع استمرار التوسع فيه للجامعات ومؤسسات التعليم العالي، ونتج عن هذه السياسة تناقص أعداد الطلاب المبتعثين في هذه المرحلة.

ويمكن إضافة مرحلة جديدة للابتعاث بدأت عام (1426هـ، 2005م) عندما قررت حكومة المملكة العربية السعودية التوسع في الابتعاث لجميع المراحل في التعليم العالي وفي التخصصات التي يحتاج إليها سوق العمل حيث أُطلق برنامج خادم الحرمين الشريفين للابتعاث الخارجي، وتتميز هذه المرحلة بأن أصبح الابتعاث فيها يشمل عشرات الدول في مختلف أرجاء العالم، بدلًا من الاقتصار على دولٍ محددة، وتم التركيز في هذه المرحلة على التخصصات العلمية والتقنية الضرورية التي يحتاج إليها سوق العمل. وكذلك، فقد فتح

الباب من جديد للابتعاث لمرحلة البكالوريوس، إدراكًا لأهمية هذه المرحلة، وكونها المرحلة الأساس التي تبنى فيها معارف الطالب، وتتشكل فيها ثقافته العلمية التخصصية. وأخيرًا، فمن ميزات هذه المرحلة استخدام التطبيقات الإلكترونية، حيث يستطيع الطالب التقديم عبر شبكة الإنترنت ومتابعة طلبه عبر موقع وزارة التعليم العالي من دون حاجة للحضور الشخصي، وكذلك فإن الوزارة تقوم بتنفيذ الإجراءات، والمفاضلة بين الطلبات وإصدار القرارات المتعلقة بابتعاث الطلاب إلكترونيًّا، وسيتم تخصيص الفصل التالي للحديث عن هذه المرحلة الجديدة من الابتعاث.

ومن خلال التمعن في تاريخ الابتعاث في المملكة العربية السعودية ومراحله يمكن ملاحظة ارتباط الابتعاث للدراسة في الخارج بحجم الموارد المالية للدولة، ففي مرحلة تأسيس الدولة -حيث كانت الموارد شحيحة والإمكانات محدودة- كانت أعداد المبتعثين قليلة جدًّا، واستمرت بعد ذلك أعداد المبتعثين في الزيادة سنويًّا بشكل محدود حتى منتصف العقد الأخير من القرن الهجري السابق، وهي الفترة التي تضاعفت فيها أسعار النفط، وزادت مداخيل الدولة، حيث زادت أعداد المبتعثين بصورة كبيرة ومع بدء أسعار النفط في الانخفاض وتوافر التعليم العالي في المملكة في معظم التخصصات بدأت مرحلة ترشيد الابتعاث، الذي اقتصر على مراحل الدراسات العليا، واستمر الوضع نحو عقدين من الزمن حتى حدث

الانتعاش الاقتصادي - لذي تعيشه المملكة في الوقت الحالي- فعاد التوسع في الابتعاث لجميع المراحل في التعليم العالي، وفق أنظمة وشروط محددة، وفي تخصصات معينة يحتاج إليها الوطن، وهذا ما سوف نستعرضه في الفصل الثامن.

المراجع

1. آل الشيخ، عبدالعزيز بن عبدالله بن حسن (1412هـ). لمحات عن التعليم وبداياته في المملكة العربية السعودية. الرياض: شركة العبيكان للطباعة والنشر.
2. الأنصاري، عبدالقدوس (ربيع الأول، 1392هـ). قصة نشوء الابتعاث للخارج. المنهل، كما في النشرة التربوية، العدد السادس.
3. أبو راس، عبدالله سعيد، والديب، بدر الدين (1420هـ). الملك عبدالعزيز والتعليم. ط3. الرياض: دار نجول للإعلام.
4. المرجع السابق.
5. جريدة أم القرى، كما في المعجل، عبدالله بن إبراهيم والمعيقل، عبدالله بن سعود (1422هـ) البعثات التعليمية ودورها في خطط التنمية. بحث مقدم إلى ندوة (التعليم في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز: تطور وإنجاز). جامعة الملك خالد.
6. الفيصل، الأمير محمد بن عبدالله مدير عام البعثات والعلاقات الثقافية (ربيع الأول، 1392هـ). البعثات العلمية وأثرها في تطوير مجتمعنا المعاصر. النشرة التربوية، العدد السادس، ص18.
7. الجوادي، حسن مصطفى (ربيع الأول، 1392هـ). بعثاتنا عبر التاريخ. النشرة التربوية، العدد السادس، ص23-24.
8. المرجع السابق.
9. خياط، عابدية (1403هـ). دور التعليم العالي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المملكة العربية السعودية. جدة: دار البيان العربي.
10. The Institute of International Education. Open Doors 2017: International Students in the United States. Available online at: http://opendoors.iienetwork.org.
11. الداود، عبدالمحسن بن سعد (1416هـ). التعليم العالي في المملكة العربية السعودية (بداياته وتطوره). ط1. الرياض: دار أركان للنشر والتوزيع.

الفصل الثامن

برنامج خادم الحرمين الشريفين للابتعاث الخارجي

(التجربة السعودية 2005-2019م)

حفلت الصفحات السابقة بإشارات وملاحظات عدة حول برنامج خادم الحرمين الشريفين للابتعاث الخارجي، ولعلنا لا نبالغ إذا قلنا: إن الكثير من الملاحظات والتجارب التي ضمتها محاور الفصول السابقة يجد له انعكاسًا وقرينًا في أهداف البرنامج وفي عمليات إدارته والتخطيط لاستثمار مخرجاته. تتضمن الصفحات القادمة شيئًا من التفصيل يطوف حول (البداية - الحلم) ثم يتوقف برهة أمام لحظة (التحدي - العمل) ليسير بعدها في بناء البرنامج وهياكله.

البداية في تكساس

بدأت فكرة برنامج الابتعاث تظهر إلى النور في أعقاب زيارة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز

آل سعود (حينما كان وليًّا للعهد) للولايات المتحدة الأمريكية ولقائه الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش في مزرعته الخاصة في كراوفورد في تكساس في 24 نيسان (إبريل) 2005م، ومع أن جدول الاجتماع كان حافلًا بكثير من الملفات السياسية والاقتصادية المهمة، إلا أن الأمير عبدالله آنذاك كان يحمل معه ملفًّا خاصًّا بتسهيل إجراءات دخول الطلاب السعوديين للأراضي الأمريكية ومنحهم التأشيرات اللازمة، وذلك بعد التشديد في منح التأشيرات بعد أحداث الحادي عشر من أيلول (سبتمبر). لقد جاءت هذه الزيارة لتؤكد عمق ورسوخ العلاقات والاحترام المتبادل بين البلدين، وجاء البيان المشترك بمثابة إعلان عن بدء هذا البرنامج حيث تم الاتفاق على ضرورة تذليل العقبات وتسهيل إجراءات الدخول إلى الولايات المتحدة الأمريكية أمام المواطنين السعوديين، خاصة الطلاب الذين يرغبون في مواصلة الدراسة أو استكمال تعليمهم بها[1].

بعد أقل من شهر من عودة الأمير عبدالله إلى المملكة صدرت موافقة المقام السامي في الثاني والعشرين من شهر أيار (مايو) عام 2005م (1426/4/17هـ) على ابتعاث الطلاب لمواصلة دراستهم الجامعية والعليا والحصول على درجات علمية تلبي حاجة سوق العمل ومتطلبات التنمية في المملكة.

بعد ذلك بثلاثة شهور بويع الملك عبدالله ملكًا للمملكة العربية السعودية بعد وفاة الملك فهد رَحِمَهُمَا اللهُ.

التحدي الأول

في كلمة وزير التعليم العالي الدكتور خالد بن محمد العنقري خلال حفل تكريم الطلاب الخريجين من الجامعات الأسترالية ضمن برنامج الملك عبدالله للابتعاث المقام في سيدني في 1431/6/9هـ (الموافق 2010/5/23م) ألمح إلى جانب من التحدي الكبير الذي عاصره في تلك الفترة، حيث ذكر أنه في المراحل النهائية لإقرار برنامج الابتعاث كان هناك خياران: الأول، تأجيل إطلاق البرنامج عامًا أو عامين حتى يتم القيام بالاستعدادات المطلوبة لإطلاق برنامج بهذه الضخامة سواء من حيث استقطاب الكفاءات الإدارية وتدريب الموظفين وإنشاء الأنظمة الإلكترونية وتأهيل الملحقيات لاستيعاب هذه الأعداد الضخمة، والخيار الثاني هو البدء فورًا في البرنامج والتغلب على أي صعوبات أو مشكلات تنشأ بمعالجتها.

لقد قبل الدكتور العنقري التحدي، واختار البدء فورًا، والبقية كانت قصة نجاح كبير.

إطلاق البرنامج

بعد إقرار البرنامج والبدء فيه وخلال العام الاول تم توحيد برامج الابتعاث المختلفة في الوزارة وإطلاق تسمية (برنامج خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله للابتعاث الخارجي) وتم التخطيط له بحيث يتضمن خمس مراحل خلال خمسة أعوام ابتداء من 1426هـ (2005م) علمًا أن فكرة تسمية البرنامج كانت بمبادرة من وزير التعليم العالي الدكتور خالد بن محمد العنقري الذي رأى في ذلك عرفانًا بجهود الملك في مجال العلم وتحقيقًا لرؤيته.

وبعد انتهاء المراحل الخمس الأولى، وقناعة وزارة التعليم العالي بنجاح البرنامج، وتحقيقه أهدافه طلبت الوزارة من مقام خادم الحرمين الشريفين التفضل بالموافقة على تمديده خمس سنوات أخرى اعتبارًا من العام الهجري 1431هـ (2010م)، فصدرت موافقته الكريمة التي أعلنها معالي وزير التعليم العالي الدكتور خالد بن محمد العنقري في محرم 1431هـ (كانون الثاني - يناير 2010م) لتكون بشرى سارة لأبناء الوطن ولكل مهتم بنهضته وتنميته. وفي الأول من ربيع الآخر 1434هـ (2013/2/11م) صدرت موافقة خادم الحرمين الشريفين لتمديد برنامج الابتعاث لخمس سنوات جديدة لتصبح مدة البرنامج (15) عامًا تمتد إلى 1440هـ (2019م).

لمشروع برنامج خادم الحرمين الشريفين للابتعاث الخارجي رسالة تتمثل في «إعداد الموارد البشرية السعودية، وتأهيلها بشكل فاعل؛ لتصبح منافسًا عالميًّا في سوق العمل ومجالات البحث العلمي ورافدًا مهمًّا في دعم الجامعات السعودية والقطاعين الحكومي والأهلي بالكفاءات المميزة»[2]، ويهدف البرنامج الى تحقيق مجموعة من الأهداف يمكن إجمالها كالتالي[3]:

- ابتعاث الكفاءات السعودية المؤهلة للدراسة في أفضل الجامعات في مختلف دول العالم.
- العمل على إيجاد مستوى عالٍ من المعايير الأكاديمية والمهنية من خلال برنامج الابتعاث.
- تبادل الخبرات العلمية والتربوية والثقافية مع مختلف دول العالم.
- بناء كوادر سعودية مؤهلة ومحترفة في بيئة العمل.
- رفع مستوى الاحترافية المهنية وتطويرها لدى الكوادر السعودية.

دول الابتعاث وأعداد المبتعثين

توجه المبتعثون في بداية أمرهم إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وسرعان ما سمح لهم البرنامج أن يتعلموا في كثير من الدول الأخرى، وتشمل قائمة الدول التي يتم الابتعاث إليها أكثر من 20 دولة في مختلف أرجاء المعمورة مثل: الولايات المتحدة الأمريكية، وكندا، وأستراليا، والمملكة المتحدة، وإيرلندا، وفرنسا، وإيطاليا، وإسبانيا، وألمانيا، وهولندا، وبولندا، ونيوزيلندا، والنمسا، والمجر، وجمهورية التشيك، وسنغافورة، وكوريا الجنوبية، واليابان، وجمهورية الصين الشعبية، وماليزيا، وجنوب إفريقيا، والهند[4].

تراهن المملكة منذ بدئها في ابتعاث آلاف المواطنين على مقدرتها في تنمية الموارد البشرية السعودية وتأهيلها لتصبح منافسًا عالميًّا في سوق العمل ومجالات البحث العلمي، ورافدًا أساسيًّا في دعم الجامعات السعودية والقطاعين الحكومي والأهلي بالكفاءات. ولذلك حسمت مبكرًا أمر التخصصات المطلوبة وأعداد المبتعثين بناء على حاجة الوزارات والمؤسسات الوطنية والقطاع الخاص بما يتوافق مع سوق العمل واحتياجات المناطق والمحافظات ومعها الجامعات والمدن الصناعية، حيث يهتم البرنامج بتأهيل الشباب

السعودي للقيام بدوره في التنمية في مختلف المجالات في القطاعين العام والخاص.

نمت أعداد الطلبة الدارسين خارج المملكة بشكل كبير بعد إطلاق برنامج خادم الحرمين الشريفين للابتعاث الخارجي حيث قفز عدد الطلبة الدارسين على حساب الدولة بين العامين 2006/2005م – 2011/2010م من (26.704) طلاب وطالبات (مقيدون + مستجدون) إلى (137,312) طالبًا وطالبة (مقيدون + مستجدون) (الشكل 1) بنسبة نمو كلية بلغت (414.2) في المئة. بينما ازدادت نسبة النمو في عدد الإناث لتصبح (537.7) في المئة بعد أن كانت تساوي (389.4) في العام السابق[5].

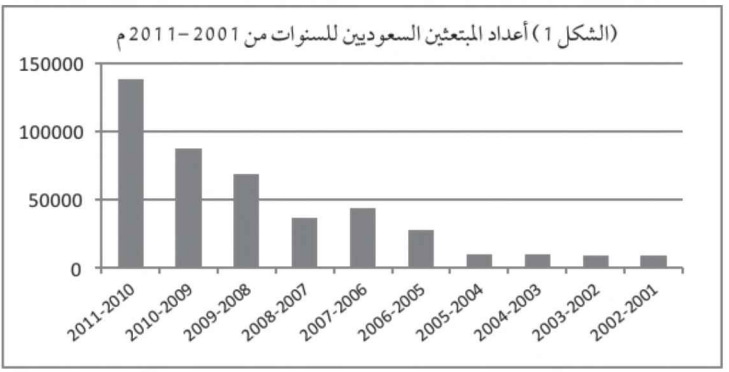

تخصصات الابتعاث

يوفر برنامج خادم الحرمين الشريفين لأبناء المملكة العربية السعودية فرصة الابتعاث في تخصصات علمية عدة

تحتاج إليها معظم القطاعات الحكومية والأهلية كما تبين القائمة أدناه، (الشكل 2) يبين أعداد الطلبة الدارسين في الخارج بحسب توزعهم على التخصصات الرئيسة. وكما يبين الشكل، فإن النسبة الكبرى من الطلبة تتركز في أربعة تخصصات رئيسة هي الطب، والعلوم الطبية، وعلوم الهندسة، والعلوم الطبيعية، والعلوم الإدارية.

- الطب، طب الأسنان، والزمالة، والصيدلة، والتمريض.
- العلوم الطبية: الأشعة، والمختبرات الطبية، والتقنية الطبية، والعلاج الطبيعي.
- العلوم الصحية: التغذية، والسجلات، والملفات.
- الهندسة: المدنية، والمعمارية، والكهربائية، والميكانيكية، والصناعية الكيميائية، والبيئية، والاتصالات، والآلات والمعدات الثقيلة.
- الحاسب الآلي: هندسة الحاسب، وعلوم الحاسب، والشبكات... إلخ.
- العلوم الأساسية: الرياضيات، والفيزياء، والكيمياء، والأحياء.
- تخصصات أخرى: القانون، والمحاسبة، والتجارة الإلكترونية، والتمويل، والتأمين والتسويق.

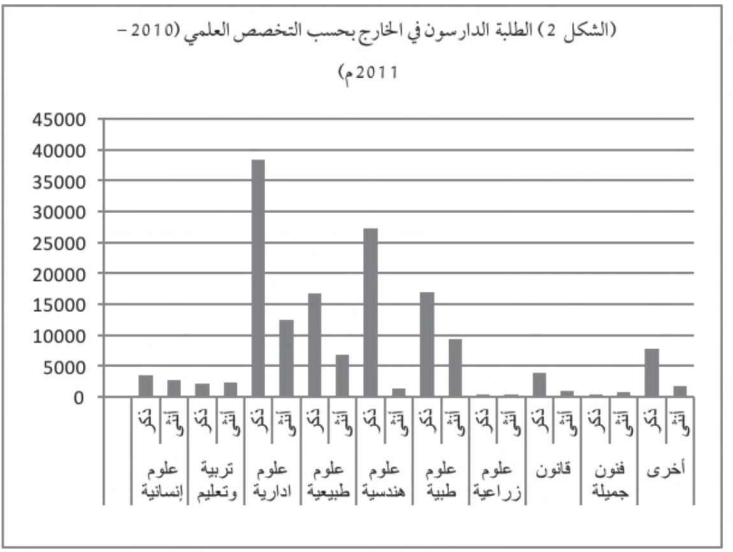

المراحل الدراسية

يتوزع الطلبة المبتعثون على أربع مراحل دراسية رئيسة، وهي الدكتوراه والماجستير، والزمالات الطبية بأنواعها، والبكالوريوس، علمًا أن درجتي الماجستير والبكالوريوس تضمان العدد الأكبر من الطلبة، وهذا يعود إلى الطبيعة الهرمية لتوزيع الطلبة على المراحل الثلاث الرئيسة (البكالوريوس، والماجستير، والدكتوراه) في كل أنظمة التعليم في العالم. وإن نسبة الذكور أكثر من الإناث، إلا أن نسبة الإناث آخذة بالازدياد، حيث بلغت نسبة الإناث عام (2011/2010م) نحو (24) في المئة مقارنة بـ (22.9) في المئة للعام السابق[6].

(الجدول 1) التوزيع النسبي للطلبة الدارسين في الخارج بحسب المرحلة الأكاديمية للعام الدراسي (2010-2011م)

المرحلة الدراسية	الجنس	المستجدون			المقيدون			خريجو العام السابق		
	الجنس	مبتعثون	على حسابهم	المجموع	مبتعثون	على حسابهم	المجموع	مبتعثون	على حسابهم	المجموع
بكالوريوس	ذكر	85%	34%	85%	86%	77%	85%	90%	36%	89%
	أنثى	15%	66%	15%	14%	23%	15%	10%	64%	11%
ماجستير	ذكر	56%	50%	56%	59%	77%	60%	71%	100%	72%
	أنثى	44%	50%	44%	41%	23%	40%	29%	0%	28%
دكتوراه	ذكر	60%	0%	60%	66%	88%	67%	80%	0%	80%
	أنثى	40%	0%	40%	34%	12%	33%	20%	0%	20%
الزمالة	ذكر	72%	0%	72%	73%	69%	73%	68%	0%	68%
	أنثى	28%	0%	28%	27%	31%	27%	32%	0%	32%
الإجمالي	ذكر	75%	34%	74%	77%	75%	76%	80%	35%	79%
	أنثى	25%	66%	26%	23%	25%	24%	20%	65%	21%

الهيكلة الإدارية

تقع مهمة الإشراف على برنامج خادم الحرمين الشريفين للابتعاث الخارجي على عاتق وكالة وزارة التعليم العالي لشؤون البعثات التي يشرف عليها وكيل الوزارة لشؤون البعثات، ويتبع الوكالة ضمن التسلسل الإداري للبرنامج مجموعة من الإدارات هي:

- الإدارة العامة للبعثات. التي تقوم بتنفيذ الخطط والسياسات والضوابط الخاصة بالابتعاث ومتابعة المبتعثين.

- مركز شؤون المبتعثين. ويتبع الإدارة العامة للبعثات مجموعة من الإدارات مثل إدارة الإلحاق بالبعثة، وإدارة متابعة المبتعثين (شؤون دراسية، وشؤون فنية). ويشارك في الجهد التنظيمي والإداري للبرنامج كلٌّ من الإدارة العامة لشؤون الملحقيات الثقافية وإدارة برنامج خادم الحرمين الشريفين للابتعاث الخارجي.

التحديات

تبرز التحديات في برنامج خادم الحرمين الشريفين للابتعاث الخارجي بوصفها نتيجة لطبيعة البرنامج، فهو برنامج يمتد على مدى فترة زمنية طويلة نسبيًّا، عبر معظم المراحل الدراسية وعبر الكثير من بلدان العالم وقاراته وعبر معظم التخصصات الأكاديمية المعروفة، وإن البرنامج مصمم لاستيعاب عشرات الآلاف من الطلبة. لذلك فإن الجهد التنظيمي والإداري والمالي والفني والقانوني والإحصائي والعلمي المرتبط بالبرنامج كبير جدًّا، ويحتاج إلى مدى من الخبرات يمتد من الخبرات الإدارية والمكتبية الاعتيادية إلى خبرات ذوي الكفاءة العالية في ميدان التخطيط والإدارة والتربية وتقنيات الاتصال عبر الشبكات، ولعل التحدي المرتبط بإيجاد الكفاءات المطلوبة للعمل في إدارة البرنامج في المركز

(وزارة التعليم العالي) والملحقيات الثقافية (الأذرع الخارجية لإدارة البرنامج) كان كبيرًا، إلا أن توفيق الله أتاح النجاح في سد الثغرة في هذا الجانب، فكان من ثماره إنشاء وكالة خاصة بالبعثات في الوزارة تتولى شؤون إدارته وإعداد خططه. أما على مستوى الملحقيات الثقافية، فإن الحاجة إلى الكادر المدرب من أهل البلد المضيف ما زالت قائمة بسبب محدودية عدد تأشيرات الدخول الدبلوماسية التي تمنح للكادر السعودي من قبل البلد المضيف من ناحية وبسبب ندرة الكادر بالمواصفات العالية التي تحتاج إليها الملحقيات من أهل البلد المضيف.

الصعوبات التقنية المرتبطة بعمليات تبادل الملفات والمعاملات والرسائل بين الوزارة والملحقيات كانت كبيرة وذات تأثير كبير في إدارة البرنامج بكفاءة، إلا أن الجهود في حل هذه المشكلة كانت مبكرة سواء على مستوى الجهود التي بذلتها الوزارة والتي توجت بالنظام الإلكتروني الموحد الذي يربط الوزارة بالملحقيات الثقافية، أو على مستوى الملحقيات التي عملت مبكرًا على إيجاد أنظمتها الإلكترونية الخاصة التي تم التخلي عنها لمصلحة النظام الإلكتروني الموحد.

جانب آخر للتحدي تمثل في توفير القدرة لدى الملحقيات الثقافية على التواصل مع الطلبة المنتشرين في جامعات البلد

المضيف ومتابعة أحوالهم إذا علمنا أن انتشار الطلبة يمتد عبر بلدان بحجم القارات في بعض الأحيان كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وأستراليا، حيث يجد الطالب صعوبة بالغة في السفر إلى مقرات الملحقيات الثقافية بسبب بعد المسافة وكذلك لانشغال الطالب في شأنه الدراسي. ولقد عملت الملحقيات الثقافية على حل هذه المشكلة من خلال إنشاء مواقعها الإلكترونية الخاصة بها وشبكاتها الداخلية التي مكنت الطلبة من الاتصال بمشرفيهم الدراسيين أو المسؤولين في الملحقية في كل ما يخص شأنهم.

وجود الطلبة في بلد أجنبي يترتب عليه الكثير من الجوانب القانونية المتعلقة بشروط الفيزا والدراسة وشروط الإقامة والعمل بغرض التدريب في بعض الأحيان، فكان لا بد من وضع الكثير من الحلول والتصورات في هذا الجانب لجعل إقامة الطالب ودراسته تراعي قوانين البلد المضيف، وتضمن سلامة الطالب من الناحية القانونية والأمنية.

أحد أهم الأهداف التي ينشدها البلد من خلال برنامج الابتعاث أن يحصل المبتعث على أفضل تدريب وأعلى مستوى من التعليم في أفضل الجامعات، وهذا الأمر يتطلب دراسة أنظمة التعليم العالي في كثير من بلدان العالم لاختيار أفضلها،

ومن ثم اختيار أفضل الجامعات في هذا البلد لإرسال المبتعثين إليها، وعلى الرغم من النجاح المميز في هذا الميدان إلا أن هناك جهدًا مطلوبًا لوضع تصور دقيق عن الجامعات في بلد الابتعاث وعن أفضل التخصصات التي توجد فيها. وإن العمل على وضع تصور لمعادلة الشهادات وتقييم مستوياتها ومقارنة البرامج الدراسية في أنظمة التعليم العالي المختلفة وتطوير آليات الاعتراف الأكاديمي قد وصل إلى مستويات عالية إلا أن الحاجة ما زالت موجودة للعمل أكثر في هذا الميدان. هذه نماذج لبعض التحديات التي واجهت القائمين على البرنامج والتي يتم العمل على حلها بجهود متضافرة بين الوزارة وملحقياتها الثقافية.

الدعم المالي

يتزايد المخصص للتعليم من ميزانية المملكة بشكل متسارع سنويًّا، وعلى سبيل المثال، ففي ميزانية الدولة لعام 2013م التي أعلنت في أثناء وضع اللمسات النهائية للطبعة الأولى لهذا الكتاب، بلغ ما تم تخصيصه لقطاع التعليم العام والتعليم العالي وتدريب القوى العاملة نحو 204 مليارات ريال، ويمثل نحو (25) في المئة من النفقات المعتمدة بالميزانية، وقد استمرت الميزانية السعودية في الاهتمام بالتعليم ورصد

المبالغ الضخمة له في السنوات المقبلة ما يؤكد الدعم الكبير الذي يحظى به التعليم في المملكة[7].

وفيما يتعلق بالتعليم العالي، فقد مكّن هذا الدعم المتواصل والمستمر وزارة التعليم العالي من تحقيق الكثير من الإنجازات سواء في إنشاء الجامعات وتطويرها أو في الاهتمام بالابتعاث وزيادة الفرص المتاحة للطلاب، حيث يقدم برنامج خادم الحرمين الشريفين للابتعاث الخارجي دعمًا سخيًّا يأخذ في الحسبان جميع احتياجات الطالب المالية والاجتماعية والأكاديمية ومستوى المعيشة في الدولة التي يدرس فيها، ويتم مراجعة حجم الدعم المقدم وزيادته بشكل مستمر بما يضمن المحافظة على مستوى عالٍ من العيش الكريم وتوفير جميع الظروف التي تجعل الطالب يهتم بدراسته وتحصيله العلمي، ويتمثل الدعم المقدم للطالب المبتعث في الآتي:

- مكافأة شهرية ثابتة تزيد بنحو الضعف إذا كان الطالب متزوجًا ولديه أطفال.
- رسوم التعليم والأجور للمؤسسة التعليمية التي يدرس فيها المبتعث.
- تكاليف حضور المؤتمرات، والندوات، وورش العمل والدورات التدريبية.

- تعويضات مالية للرحلات العلمية.
- تعويض الدروس الخصوصية عند الحاجة.
- تذاكر السفر سنويًّا للمبتعث وأفراد أسرته.
- بدل مالي للكتب والملابس.
- تأمين طبي شامل.
- مكافآت للمرافقين.
- تثبيت سعر الصرف في بعض الدول.

وهنا من المهم الإشارة إلى أن برنامج الابتعاث يأخذ في شروط القبول الخاصة به وانفتاحه على المجتمع سمات نظام التعليم في المملكة سواء نظام التعليم العام أو نظام التعليم العالي، فهو برنامج مدفوع بالكامل من قبل الدولة متاح لكل مواطن سعودي تتوافر فيه شروط القبول الأكاديمية اللازمة للدراسة في المرحلة الدراسية أو المؤهل الأكاديمي المطلوب دون أن يكون هناك أي تمييز بين مواطن وآخر، ذكر كان أو أنثى، على مستوى الطبقة أو العائلة أو المذهب أو القدرة المالية، فالبرنامج يعمل على:

1. شمول البعثات للطلاب من جميع مناطق المملكة دون استثناء.
2. شمول البعثات للذكور والإناث دون تمييز أو نسبة محددة، بل من تنطبق عليه معايير القبول يتم قبوله.
3. إلحاق ومنح فرصة التعلم حتى لمن لا تنطبق عليه الشروط الأكاديمية في درجات أو مراحل معينة، إذ يمتلك النظام من المرونة ما يمكنه من منح فرصة التعلم لهذا النوع من الطلبة في فروع أخرى من المعرفة بما يتلاءم ومؤهلاتهم الأكاديمية السابقة عبر برامج الإلحاق بالبعثة.
4. يمنح الفرصة لمرافقي المبتعثين لمواصلة دراستهم من خلال ضمهم إلى البرنامج وإتاحة الفرصة لهم للاستفادة من وجودهم في بلد الابتعاث.
5. يتيح البرنامج لمن أكمل دراسته أو حصل على الدرجة التي ابتعث من أجلها أن يواصل دراسته إلى مراحل أعلى من خلال ترقية بعثته.
6. يوفر البرنامج بعثات لذوي الاحتياجات الخاصة.

منظومة سفير

يهدف مشروع منظومة سفير الذي تم تطبيقه بشكل كامل مطلع عام 2012م إلى زيادة كفاءة وموثوقية الربط

الإلكتروني ما بين وزارة التعليم العالي والملحقيات الثقافية السعودية في مختلف دول العالم من خلال شبكة خاصة وآمنة، وقد تمكنت الوزارة من تطوير هذه المنظومة باستخدام أحدث التقنيات ووفق المعايير المعتمدة عالميًّا، وتم تطبيقها في جميع الملحقيات الثقافية دون استثناء، ويستفيد منها حاليًّا عشرات الألوف من الطلبة المبتعثين، وتتكون هذه المنظومة من أربعة أنظمة رئيسة مترابطة ومتكاملة، هي: سفير الطالب، وسفير إجراءات العمل، وسفير الشؤون المالية، وسفير الشؤون الدراسية.

يعمل سفير الطالب بوصفه موقعًا موحدًا لتقديم 86 خدمة إلكترونية تتعلق بجميع احتياجات المبتعثين، وطلباتهم الدراسية والإدارية والمالية، وكثير من الخدمات التي تتيح للمبتعث التواصل مع الملحقية إلكترونيًّا، ومتابعة طلباته دون الحاجة لمراجعة الملحقية، فيما يهدف سفير إجراءات العمل إلى رفع كفاءة العمل وتسهيل إدارة الطلبات الإلكترونية للطلاب، التي يتم استقبالها في الغالب من خلال سفير الطالب. أما فيما يخص سفير الشؤون المالية، فيتم من خلاله إدارة العمليات المالية للطلاب وكذلك للموظفين بكفاءة وسرعة ودقة عالية، أما سفير الشؤون الدراسية فيختص بالبيانات الأساسية للطالب المبتعث، بما في ذلك بياناته الدراسية، وسجله التاريخي،

وكلها عناصر مهمة لمتابعة الطلبة المبتعثين وخدمتهم وإدارة الإجراءات المتعلقة بهم.

ولا تقتصر علاقة الطالب بمنظومة (سفير) على فترة البعثة بل تستمر حتى بعد التخرج، إذ إنها تتيح للطالب الخريج التقديم على طلب معادلة شهادته ومتابعة إجراءات طلبه وتسلُّم نتيجته دون الحاجة للحضور إلى مقر الوزارة أو الملحقية، ويمكنه التواصل مع قطاع الأعمال للبحث عن الوظيفة المناسبة له عن طريق منظومة التواصل المجتمعي. وتساعد منظومة (سفير) موظفي الملحقيات الثقافية على إدارة وتنفيذ المهام الموكلة إليهم بتوفير المعلومات اللازمة لإتمام عملهم وتنفيذ طلبات المبتعثين، وتؤمن لهم البيانات الكاملة عن الطالب منذ تسجيله في البوابة الإلكترونية والشهادات الحاصل عليها، ووسائل الاتصال به في المملكة وفي بلد الابتعاث، وتسهم في دعم الوزارة إجراء الدراسات ومتابعة الطلبات وتقييم الأداء والتأكد من تقديم الملحقيات الثقافية للخدمات المطلوبة منها بشكل أمثل ودون تأخير[8].

رؤية المستقبل

تتمحور أهداف برنامج الابتعاث حول بناء المستقبل بشكل يستجيب لتحديات الحاضر، ويجيب عن أسئلة المستقبل.

إن جملة التحديات التي أفرزها البرنامج أدت إلى تراكم كم كبير من الخبرة في إدارة عمليات الابتعاث والتخطيط لقطف أفضل ثمارها، وإنها نتيجة للعمل المتواصل على إيجاد الحلول أفرزت مستويات من التطور كبيرة في مجال الإدارة الإلكترونية التي أدت بدورها إلى رفع كفاءة الإنجاز، إلا أن الناتج الحقيقي للبرنامج هو الإنسان الذي يحسن التعامل مع المعرفة، ويتقن طرق إنتاجها بكل ما يعنيه ذلك من رفد للجامعات ومؤسسات البحث العلمي في المملكة بالكادر الكفء الذي سوف يعمل على تمتين قاعدة البحث العلمي في البلد بما يوجد تيار حركة معاكسًا يتجه نحو الداخل في عملية البحث عن المعرفة. هذا لا يعني أن حركة الابتعاث سوف تتوقف، فقد علمتنا دروس الماضي وأحداث الحاضر أن حركة البحث عن المعرفة خارج الأمة لا تتوقف مهما بلغت هذه الأمة من رقي معرفي وتطور علمي، إلا أن الخبرة العائدة سوف تعمل على توطين المعرفة بما يمكن من إنتاجها محليًّا، بحيث تصبح أهداف برامج الابتعاث على مستوى كبير من الانتقائية في مجال التخصصات المطلوبة بغض النظر عن عدد المبتعثين.

ويبدو أن العامل الحاسم في إيجاد هذا الواقع هو أن يجد المبتعث العائد حاضنة يستطيع من خلالها تنمية معارفه وبيئة

عمل يعمل من خلالها على خدمة المجتمع والمساهمة في بناء الاقتصاد وتوسيع سوق العمل؛ أي يجب أن يكون هناك تواؤم بين مخرجات برنامج الابتعاث والقدرة على إيجاد فرص عمل للمبتعثين العائدين، وهو ما يتم حاليًّا الاهتمام به والتنسيق حوله بين الجهات ذات العلاقة كوزارة التعليم العالي ووزارة العمل وغيرهما.

قدم هذا الفصل لمحة موجزة عن التجربة السعودية الحديثة في تنظيم وإدارة برنامج للابتعاث غير مسبوق عالميًّا، سواء في الحجم أو التنظيم، ما يوضح جانبًا مهمًّا للاستثمار في تنمية المواطن السعودي، ويأتي الفصل القادم ليلقي الضوء على نظام التعليم العالي في المملكة العربية السعودية لكي تكتمل الصورة، وتتضح الأبعاد المختلفة للاستثمار الذي نرجو أن تحقق أهدافه تنمية للوطن ورفعة لأبنائه.

المراجع

1. مجلة المبتعث، الملحقية الثقافية في أمريكا، العدد 187، محرم 1427هـ، 2/ 2006م.
2. موقع وزارة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية، www.mohe.gov.sa.
3. المصدر السابق.
4. المصدر السابق.

5. مركز إحصاءات التعليم العالي، موقع الوزارة www.mohe.gov.sa.

6. المصدر السابق.

7. وكالة الأنباء السعودية، موقع الوكالة www.spa.gov.sa.

8. موقع وزارة التعليم العالي. مرجع سابق.

الفصل التاسع

التعليم العالي في المملكة

بعد أن ركزت الفصول السابقة على الابتعاث بوصفه جانبًا مهمًّا من جوانب التعليم العالي في المملكة فيما يتعلق بالبعد العالمي، يأتي هذا الفصل الأخير ليختتم هذا الكتاب بإلقاء بعض الضوء على البعد الداخلي فيما يتعلق بحراك التعليم العالي داخل المملكة العربية السعودية، وذلك كي تكتمل الصورة لدى القارئ الكريم، والحقيقة أن الأعوام العشرة الأخيرة تمثل فترة تغير عميق، سواء من ناحية الكم أو الكيف حيث وضعت فيه الجامعات السعودية لنفسها مكانًا في القوائم العالمية لتصنيف الجامعات عن طريق تطور الأداء البحثي والقدرة على جذب الكفاءات وارتفاع نوعية المؤهل الأكاديمي الذي يتمتع اليوم بمساحة اعتراف أكاديمي واسعة جدًّا على المستوى العالمي والإقليمي، وحفلت فترة التغيير والتطور هذه بعدد كبير من الشراكات العلمية والبحثية مع عدد كبير من أفضل الجامعات في العالم ما وسع قاعدة البحث العلمي، ونوّع

أبعادها بما يتلاءم مع متطلبات التطور الاقتصادي والاجتماعي في المملكة، وبما يواكب حركة البحث والتطوير على مستوى العالم. صورة نظام التعليم العالي السعودي اليوم ترسم ملامحها الصفحات القادمة:

التعليم العالي السعودي وتحديات التنمية

يأخذ التطور الحاصل في نظام التعليم العالي السعودي واقع الانسجام مع متطلبات خطط التنمية في التوجه نحو الاقتصاد القائم على المعرفة من خلال التركيز على التعليم، إلا أن الحاجة لا تزال قائمة في مجال توسيع قاعدة التعليم العالي في المملكة بهدف رفع قدرته على الاستيعاب والوصول إلى مستويات من الأداء تتحقق فيها أهداف خطط التنمية في الوصول إلى اقتصاد قائم بشكل كبير على إنتاج المعرفة ونشرها واستثمارها[1].

فعلى الرغم من الزيادة المستمرة والكبيرة في أعداد طلبة الدراسات العليا على مستوى درجتي الماجستير والدكتوراه خلال السنوات العشر الأخيرة (الشكل 1)، فإن متطلبات التنمية في المملكة تؤكد أهمية التوسع في هاتين الدرجتين لما للجانب البحثي وكذلك مستوى الإعداد الأكاديمي العالي فيهما من دور في إعداد اليد العاملة عالية المهارة التي يحتاج إليها

المجتمع وكذلك توسيع قاعدة البحث العلمي في المملكة[2].

عند النظر إلى الإحصائيات المتعلقة بطلبة الدراسات العليا (الماجستير، والدكتوراه) في الجامعات الحكومية في المملكة العربية السعودية للسنوات العشر الأخيرة نلاحظ ما يلي:

- ازدياد عدد طلبة الدراسات العليا في الجامعات الحكومية في مجموع الدرجتين إلى أربعة أضعاف خلال هذه الفترة.
- نسبة الإناث في درجة الماجستير خلال هذه الفترة تراوحت ما بين (37 إلى 44) في المئة، وذلك يعكس مشاركة فعالة للمرأة في هذه الدرجة الأكاديمية.
- نسبة الإناث في درجة الدكتوراه خلال هذه الفترة تراوحت ما بين (29 إلى 46) في المئة، بتفاوت أعلى مما هو عليه الحال في درجة الماجستير، إلا أن النسب ما زالت تعكس قدرة نظام التعليم العالي السعودي على توفير فرص كبيرة للمرأة في هذه الدرجة الأكاديمية المتقدمة.

تشير الإحصائيات المتعلقة بدرجة البكالوريوس في نظام التعليم العالي السعودي إلى قدرة عالية على الاستيعاب، حيث بلغ العدد الكلي (مستجدون + مقيدون) للطلبة

الدارسين في هذه الدرجة (1.064,858) طالبًا وطالبة في العام الدراسي (2011/2010م)، وهو رقم يقترب من عدد الطلبة في هذه الدرجة في كثير من دول المنطقة التي تفوق المملكة في الكثافة السكانية.

الملاحظ أن نسبة الإناث في درجة البكالوريوس كانت أعلى من نسبة الذكور خلال السنوات العشر الأخيرة (2001/2000 إلى 2011/2010م) التي تم أخذها في الحسبان لأغراض هذه الدراسة المختصرة (الشكل 1)، حيث تراوحت نسبة الإناث بين (54%) و(66%) خلال هذه الفترة.

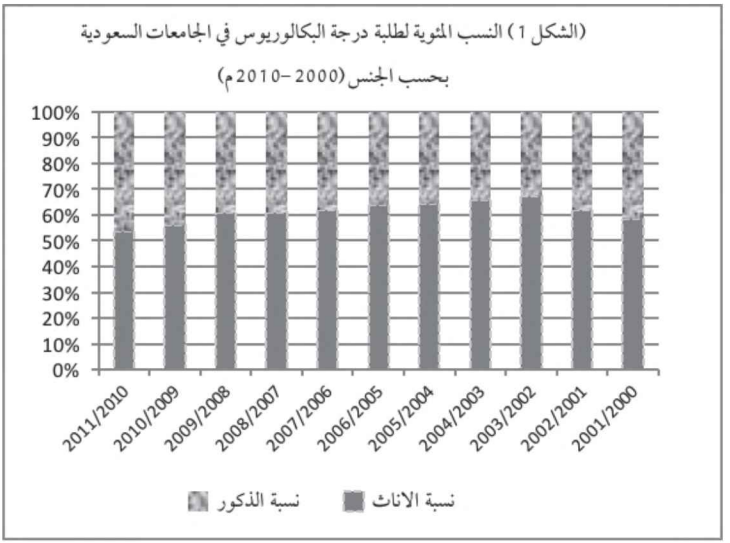

يتوزع الطلبة السعوديون في نظام التعليم العالي السعودي في مختلف الدرجات الأكاديمية على أكثر من (20) تخصصًا أكاديميًّا، إلا أن طبيعة التوزيع تختلف قليلًا بين الدراسات العليا والدراسات الأولية، ففي حين تتركز النسبة العظمى من طلبة الدراسات الأولية (البكالوريوس) في تخصصات (الدراسات الإنسانية، الدراسات الإسلامية، الأعمال التجارية والإدارة، العلوم الاجتماعية والسلوكية، ثم العلوم الفيزيائية والصحة) على التوالي، نجد أن النسبة العظمى من طلبة الدراسات العليا تتركز في تخصصات (التربية، الدراسات الإسلامية، الدراسات الإنسانية العلوم الاجتماعية والسلوكية، الأعمال التجارية والإدارة، تدريب المعلمين).

وإذا كانت تخصصات مثل العلوم الفيزيائية، المعلوماتية، الرياضيات والإحصاء، علوم الحياة، الهندسة والصناعات الهندسية، تأتي في المرتبة الثانية من حيث عدد الطلبة في مرحلة الدراسات العليا أو حتى الدراسات الأولية لأسباب موضوعية أو لأسباب تتعلق باختيارات الطلبة، فإن الصورة آخذة في التطور باتجاه تحقيق هدف إنتاج المعرفة داخليًّا واستثمارها على المستويين الداخلي والخارجي، حيث تم خلال السنوات الماضية إنشاء كثير من المراكز البحثية في الجامعات السعودية في مجالات الطاقة والهندسة والتقنية

الحيوية وغيرها من التخصصات ذات الأهمية. يضاف إلى ذلك افتتاح جامعة الملك عبدالله للعلوم والتقنية، وما تقوم به مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية من مساهمات في مجال نقل التقنية وتطويرها، ولا ننسى أن ننوه هنا إلى أن برنامج الابتعاث الذي تعتمده المملكة يمثل مسارًا مهمًّا في مجال نقل المعرفة وتوطينها، وسوف يؤدي بإذن الله إلى رفد الجامعات بالكادر المتقدم الذي تحتاج إليه في تنفيذ خطط التوسع لاستيعاب الأعداد المتزايدة من الطلبة وتوسيع قاعدة البحث العلمي فيها، وهو ما يعني بالضرورة ارتفاع عدد طلبة الدراسات العليا ومن ثم عدد الخريجين في درجات الماجستير والدكتوراه.

بلغ عدد الكادر التدريسي في مؤسسات نظام التعليم العالي السعودي للعام (2011/2010م) (54167) عضو هيئة تدريس يعمل (85) في المئة منهم في مؤسسات التعليم العالي الحكومية، حيث تتركز النسبة العظمى في الرتب (معيد، محاضر، أستاذ مساعد). تبلغ نسبة الإناث إلى مجمل عدد الكادر التدريسي في مؤسسات التعليم العالي (38) في المئة، بينما تبلغ النسبة في مؤسسات التعليم العالي (41) في المئة. وباستثناء رتبة معيد، فإن نسبة الذكور هي الأعلى في بقية الرتب العلمية. (الشكل 2) يبين توزيع أعضاء هيئة التدريس في مؤسسات التعليم العالي السعودية بحسب الرتبة العلمية.

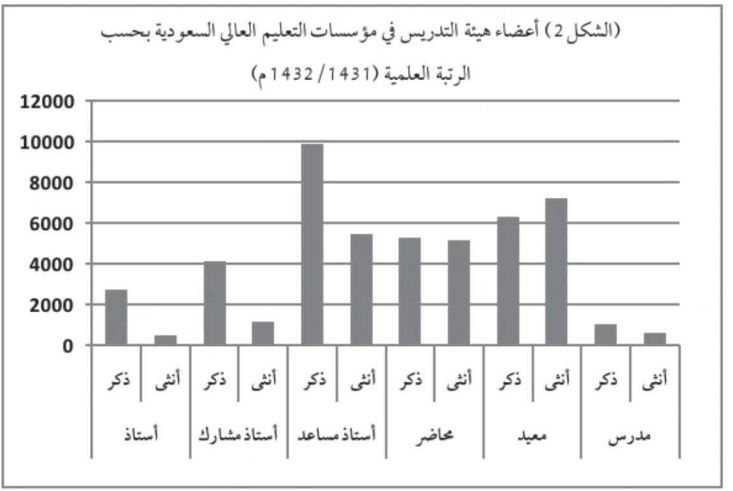

وزارة التعليم العالي: المهام والمسؤوليات(*)

تم إنشاء وزارة التعليم العالي عام 1395هـ (1975م) لتتولى مسؤولية الإشراف والتخطيط والتنسيق لاحتياجات المملكة في مجال التعليم العالي سعيًا لتوفير الكوادر الوطنية المتخصصة في المجالات الإدارية والعلمية بما يخدم الأهداف التنموية الوطنية، وترتبط جميع الجامعات السعودية بوزارة التعليم العالي مع تمتعها (أي الجامعات) بقدر كبير من الاستقلالية في المجالين الإداري والأكاديمي، وترعى الوزارة شؤون الطلبة السعوديين الدارسين في الخارج.

(*) تم دمج وزارة التعليم العالي ووزارة التربية والتعليم في وزارة واحدة تحت اسم وزارة التعليم بناء على المرسوم الملكي رقم أ/ ٦٧ وتاريخ ١٤٣٦/٤/٩هـ الموافق ٢٠١٥/١/٢٩م.

وفي مجال البحث العلمي تولي وزارة التعليم العالي وبالتنسيق مع الجامعات اهتمامًا كبيرًا بالبحث العلمي، الذي يُعدّ رافدًا مهمًّا من روافد التقدم العلمي والحضاري وجزءًا من وظائف الجامعات ومهماتها، إذ يتم دعم معاهد ومراكز البحوث المتخصصة، وعقد الندوات والمؤتمرات العلمية بتلك الجامعات، ما يتيح لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية فرصة النشاط العلمي المتخصص، والاطلاع على ما يستجد في مجالات اختصاصهم[3].

حققت وزارة التعليم العالي خلال السنوات الماضية كثيرًا من الإنجازات المهمة في مسار تطوير التعليم العالي والبحث العلمي في المملكة. مسيرة التطوير والإنجاز هذه يمكن إجمال محطاتها كالآتي[4]:

- العمل وبشكل دؤوب لعقد شراكات مع قطاع العمل. يوازي ذلك تطوير برامج وأساليب تقديم المعرفة في الجامعات بما يؤهل خريجي الجامعات من دخول سوق العمل والمشاركة في بناء الاقتصاد المبني على المعرفة الذي تنشده المملكة.

- إعادة هيكلة الجامعات بما يتناسب ومتطلبات سوق العمل السعودي والعالمي، وتتبع الوزارة في هذا

المجال مجموعة من الخطط القصيرة والمتوسطة والبعيدة المدى، إضافة إلى مجموعة من البرامج والإجراءات التي تشمل مجموعة من المحاور، أهمها:

- القبول والاستيعاب.
- المواءمة.
- الجودة.
- التمويل.
- البحث العلمي.
- الابتعاث.
- التخطيط الإستراتيجي.

• وضع آليات دقيقة لضبط مؤشر الجودة ومراقبته من خلال بعدين مهمين:

- رفع الكفاءة الداخلية للجامعات عن طريق ضمان جودة مدخلات التعليم العالي، ولتحقيق ذلك تم إنشاء المركز الوطني للقياس والتقويم.
- رفع الكفاءة الخارجية للجامعات عن طريق ضبط مخرجات العملية التعليمية والتحقق من

جودتها، ولتحقيق ذلك تم إنشاء الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي.

- في إطار رفع الجودة أيضًا أطلقت الوزارة ثلاثة مشروعات رئيسة هي:

  - مشروع تنمية الإبداع والتميز لأعضاء هيئة التدريس.

  - دعم إنشاء مراكز للتميز العلمي والبحثي في الجامعات.

  - الإسهام مع الجامعات في دعم الجمعيات العلمية.

- العمل على توطين المعرفة وتنويع مصادرها. يتم تحقيق ذلك في جزء مهم منه من خلال برنامج خادم الحرمين الشريفين للابتعاث الخارجي.

- تعزيز حركة البحث العلمي في الجامعات من خلال إنشاء ورعاية مراكز البحث العلمي، والحدائق العلمية، وحدائق التقنية وحاضناتها. يمكن أن نذكر في هذا المجال حديقة وادي الظهران للتقنية في جامعة الملك فهد للبترول والمعادن، ومشروع (كسب) في جامعة

الملك سعود، ومشروع الحديقة العلمية المتطورة في جامعة الملك عبدالعزيز.

- وضع خطة إستراتيجية مستقبلية للتعليم للخمس وعشرين سنة القادمة تحت اسم (آفاق).

لم يكن باستطاعة الوزارة تحقيق الإنجازات الكبيرة التي قامت بها في مجال توسيع التعليم العالي، وكذلك توسيع قاعدة البحث العلمي في المملكة، إضافة إلى الإدارة العالية لبرنامج خادم الحرمين الشريفين للابتعاث الخارجي، لولا الدعم الكبير الذي وفرته الدولة للتعليم بشكل عام والتعليم العالي بشكل خاص ودعم المشروعات المختلفة التي تقدمها الوزارة والجامعات.

الجامعات الحكومية والأهلية

ازداد عدد الجامعات السعودية الحكومية خلال فترة السنوات الماضية ليصل إلى (25) جامعة حكومية بعد أن كان عددها ثماني جامعات فقط. تمتاز الجامعات السعودية ببنية تحتية متينة وبكادر عالي التأهيل، يواكب ذلك رغبة حكومية عالية في توفير متطلبات برامج التطوير والتوسع فيها. الجامعات الحكومية في المملكة تبينها القائمة الآتية (الجدول 1):

(الجدول 1) الجامعات الحكومية في المملكة العربية السعودية				
	الجامعة	موقعها	سنة التأسيس	موقع الجامعة الإلكتروني
1	جامعة أم القرى	مكة المكرمة	1369هـ (1949م)	www.uqu.edu.sa
2	جامعة الملك سعود	الرياض	1377هـ (1957م)	www.ksu.edu.sa
3	الجامعة الإسلامية	المدينة المنورة	1381هـ (1961م)	www.iu.edu.sa
4	جامعة الملك فهد للبترول والمعادن	الظهران	1383هـ (1963م)	www.kfupm.edu.sa
5	جامعة الملك عبدالعزيز	جدة	1387هـ (1967م)	www.kau.edu.sa
6	جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية	الرياض	1394هـ (1974م)	www.imamu.edu.sa
7	جامعة الملك فيصل	الأحساء	1395هـ (1975م)	www.kfu.edu.sa
8	جامعة الملك خالد	أبها	1419هـ (1998م)	www.kku.edu.sa
9	جامعة القصيم	بريدة	1424هـ (2003م)	www.qu.edu.sa
10	جامعة طيبة	المدينة المنورة	1424هـ (2003م)	www.taibahu.edu.sa
11	جامعة الطائف	الطائف	1424هـ (2003م)	www.tu.edu.sa
12	جامعة الملك سعود بن عبدالعزيز للعلوم الصحية	الرياض	1425هـ (2004م)	www.ksau–hs.edu.sa
13	جامعة الباحة	الباحة	1425هـ (2004م)	www.bu.edu.sa
14	جامعة حائل	حائل	1426هـ (2005م)	www.uoh.edu.sa
15	جامعة الجوف	الجوف	1426هـ (2005م)	www.ju.edu.sa
16	جامعة جازان	جازان	1426هـ (2005م)	www.jazanu.edu.sa
17	جامعة نجران	نجران	1427هـ (2006م)	www.nu.edu.sa
18	جامعة تبوك	تبوك	1427هـ (2006م)	www.ut.edu.sa
19	جامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن	الرياض	1427هـ (2006م)	www.rug.edu.sa
20	جامعة الحدود الشمالية	عرعر	1429هـ (2008م)	www.nbu.edu.sa
21	جامعة الدمام	الدمام	1430هـ (2010م)	www.ud.edu.sa
22	جامعة الأمير سطام	الخرج	1430هـ (2009م)	www.ku.edu.sa
23	جامعة شقراء	شقراء	1430هـ (2009م)	www.su.edu.sa
24	جامعة المجمعة	المجمعة	1430هـ (2009م)	www.mu.edu.sa
25	جامعة بيشة	شقراء	1435هـ (2013م)	www.ub.edu.sa

وكما يلاحظ من الجدول السابق أن 17 جامعة (ابتداء من رقم 9) أنشئت خلال عشر السنوات الماضية، ويطلق عليها حاليًّا اسم (الجامعات الناشئة).

الجامعات الأهلية:

الرغبة في منح الشباب وعموم أفراد المجتمع فرص اختيار أكبر في التعليم والتدريب أدت إلى قيام المملكة بمنح فرص إنشاء الجامعات الخاصة حتى بلغ عددها تسع جامعات من ضمنها جامعة الملك عبدالله للعلوم والتقنية تمنح شهادة البكالوريوس أو الماجستير في نحو 80 تخصصًا علميًّا (الجدول 2).

(الجدول 2) الجامعات الأهلية في المملكة العربية السعودية

العدد	اسم الجامعة	المدينة	تاريخ بدء الدراسة
1	جامعة الملك عبدالله للعلوم والتقنية	رابغ	1431/1430هـ
2	جامعة الأمير سلطان الأهلية	الرياض	1421/1420هـ
3	الجامعة العربية المفتوحة	الرياض، جدة، الدمام، الأحساء، المدينة المنورة، حائل	1424/1423هـ
4	جامعة الأمير محمد بن فهد الأهلية	الخبر	1428/1427هـ
5	جامعة الفيصل الأهلية	الرياض	1429/1428هـ
6	جامعة اليمامة الأهلية	الرياض	1425/1424هـ
7	جامعة عفت الأهلية	جدة	1421/1420هـ
8	جامعة الأمير فهد بن سلطان الأهلية	تبوك	1427/1426هـ
9	جامعة الأمير مقرن بن عبدالعزيز	المدينة المنورة	1425/1424هـ
10	جامعة دار الحكمة الأهلية	جدة	1421/1420هـ
11	جامعة دار العلوم	الرياض	1430/1429هـ
12	جامعة الأعمال والتكنولوجيا الأهلية	جدة	1435/1434هـ

المراكز البحثية

تمثل المراكز البحثية في الجامعات دوحة نشاط بحثي متخصص تغطي أنشطتها البحثية مساحة معينة أو مساحات من البحث العلمي ذات الأولوية بالنسبة إلى الدولة والمجتمع لأهميتها الإستراتيجية في ميدان التنافس العلمي المرتبط بإنتاج واستثمار المعرفة أو احتكارها في بعض الأحيان. تؤدي مراكز البحوث دورًا مهمًّا في الجامعة التي توجد فيها، يتمثل في تنسيق جهود الباحثين في الجامعة من مختلف الأقسام العلمية من خلال الاشتراك في مشروعات بحثية ذات طبيعة متنوعة تمتد عبر مجموعة من التخصصات المختلفة، وإنها توفر فرصًا بالغة الأهمية لطلبة الدراسات العليا للاطلاع على التقنيات الجديدة في البحث العلمي في مجال تخصصهم إضافة إلى تنمية القدرة على العمل ضمن فريق واحد متنوع المهارات والاختصاصات، وتنمي القدرة على التواصل والنقاش والتحليل العلمي الدقيق لدى الطالب الذي يوفره النقاش العلمي متعدد الجوانب مع أفضل المتخصصين في الموضوع. تؤدي مراكز البحث العلمي دورًا مهمًّا آخر في مجال التواصل والتعاون البحثي المشترك مع بقية الجامعات من خلال مشروعات البحث المشتركة ومنح فرص البحث العلمي للطلبة من بقية الجامعات، وتُعدّ حلقة وصل بين الجامعة من ناحية

وبين الصناعة ورأس المال من ناحية أخرى في مجال التعاون المشترك في استثمار نتائج الأبحاث ذات التطبيقات الصناعية والاقتصادية.

من هذا المنطلق سعت وزارة التعليم العالي إلى تحقيق توجهات خطط التنمية المتعاقبة للدولة التي ركزت على دعم وتشجيع البحث العلمي والتطور التقني لتعزيز كفاءة الاقتصاد الوطني، ومواكبة التوجه نحو اقتصاد المعرفة، من خلال عدد من المبادرات والبرامج التي من بينها العمل على تطوير ونشر مراكز الأبحاث في الجامعات السعودية، وذلك بهدف تشجيع الجامعات على الاهتمام بنشاط البحث العلمي والتطوير. تتحرك الوزارة في مجال إنشاء ورعاية مراكز الأبحاث في مسارين يركز الأول منهما على الاستفادة من إمكانيات البحث المتقدمة في الجامعات العريقة في المملكة، وذلك من خلال إنشاء ما يسمى مراكز التميز البحثي وفي الوقت نفسه تعمل الوزارة على تنمية وتطوير حركة البحث العلمي في الجامعات الناشئة من خلال ما يسمى مراكز الأبحاث الواعدة.

مراكز التميز:

تُعدّ مراكز التميز البحثي إحدى الثمار التطويرية لوزارة التعليم العالي التي تبنتها ضمن حزمة من البرامج التي تهدف

إلى رفع كفاءة التعليم في المملكة العربية السعودية، وقد أنشئت خلال مرحلتين:

ففي المرحلة الأولى لمبادرة (مراكز التميز البحثي) تم إنشاء ثمانية مراكز بحثية في عدد من الجامعات السعودية، وهي:

- مركز التميز البحثي في المواد الهندسية.
- مركز التميز البحثي في الجينوم الطبي.
- مركز التميز البحثي في تكرير البترول والبتروكيماويات.
- مركز التميز البحثي في النخيل والتمور.
- مركز التميز البحثي في التقنية الحيوية.
- مركز التميز البحثي في الدراسات البيئية.
- مركز التميز البحثي في الطاقة المتجددة.
- مركز التميز البحثي في الحج والعمرة.

أما المرحلة الثانية لمبادرة (مراكز التميز البحثي) فقد تم فيها دعم إنشاء ستة مراكز بحثية في عدد من الجامعات السعودية، وهي:

- مركز التميز البحثي في تطوير تعليم العلوم والرياضيات.
- مركز التميز البحثي في التآكل.
- مركز التميز البحثي في فقه القضايا المعاصرة.
- مركز التميز البحثي في تحلية المياه.
- مركز التميز البحثي في هشاشة العظام.
- مركز التميز البحثي لأمن المعلومات.

مبادرة مراكز الأبحاث الواعدة:

تسعى مراكز الأبحاث الواعدة، إلى تلبية الحاجة إلى مزيد من التعاون في المشروعات التي تتطلب قدرًا عاليًا من التعاون بين الباحثين، وبخاصة الفرق والمجاميع البحثية، وذلك لمشروعات تتسم بأهداف متوسطة وبعيدة المدى لإنجازها.

تهدف وزارة التعليم العالي من خلال هذا المشروع إلى دعم مراكز بحثية واعدة يتم إنشاؤها في الجامعات السعودية -وبالتحديد الجامعات الناشئة- في تخصصات ومجالات متعددة بهدف إبراز نقاط القوة وتعزيز المجالات البحثية التي تتميز بها كل جامعة ورعايتها وبلورتها في مراكز أكاديمية

بحثية لتتولى الصدارة على المستوى الوطني والإقليمي. تشمل أنشطة مراكز الأبحاث الواعدة مجالات بحثية ذات تأثير اجتماعي وبيئي واقتصادي واضح ومباشر في المجتمعات التي تخدمها، وتتسم بأنها تلبي احتياجات المستفيدين من هذه المشروعات البحثية[5].

معهد ومراكز تقنية النانو السعودية:

أدت الجهود الحثيثة التي بذلتها وزارة التعليم العالي في تحقيق تطلعات خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز رَحِمَهُ اللَّهُ من أجل بناء قاعدة بحثية متقدمة في علوم وتقنيات النانو إلى إنشاء ثلاثة مراكز بحثية متطورة في هذا المجال الحيوي في ثلاث جامعات سعودية بحثية هي جامعة الملك عبدالعزيز وجامعة الملك سعود وجامعة الملك فهد للبترول والمعادن. وقد خطت الجامعات الثلاث بفضل هذا الدعم السخي خطوات سريعة نحو إنجازات علمية مرموقة ستسهم بإذن الله في تطور هذه التقنية في المملكة العربية السعودية. المراكز الثلاثة هي:

- معهد الملك عبدالله لتقنية النانو بجامعة الملك سعود.
- مركز التقنيات متناهية الصغر بجامعة الملك عبدالعزيز.

- مركز التميز البحثي في تقنية النانو بجامعة الملك فهد للبترول والمعادن.

وقد تمكنت الجامعات الثلاث من تحقيق إنجازات كثيرة في تطوير تقنية النانو، وذلك كالآتي[6]:

1. إنجاز كثير من البحوث التي أثمرت عن تصنيع مواد نانوية داخل الحرم الجامعي.
2. بدأ تنفيذ مشروعات بحثية في تقنية النانو في مجالات إستراتيجية للمملكة، وتوجد مشروعات أخرى تحت الإعداد.
3. اتخذت خطوات مبدئية للانتقال بتقنية النانو إلى المستوى الصناعي والتجاري.
4. إحراز تقدم في مجال الشراكات البحثية العالمية.
5. التواصل مع المجتمع بالمشاركات الإعلامية وورش العمل والمحاضرات العامة وإقامة المؤتمرات الدولية.
6. يجري الإعداد لبرنامج الدراسات العليا في تقنية النانو بالجامعات، وذلك لإعداد الأجيال القادمة من الباحثين.

كراسي البحث العلمي:

يمكن النظر إلى الكراسي العلمية في الجامعات على أنها وحدات بحثية متخصصة ذات تمويل مستقل ناتج عن شراكة

فعالة بين الجامعة من ناحية والمجتمع المدني ممثلًا برؤوس الأموال أو قوى الصناعة والاقتصاد أو المتبرعين من الأفراد من ناحية ثانية. تعمل الكراسي العلمية ضمن الجامعة طبقًا للوائح تنظيمية تضبط العلاقة بينها وبين الجامعة من النواحي المالية والأنشطة الأخرى التي تساعد على نجاح الكرسي في القيام بأنشطته البحثية وتحقيق أهدافه. يسند الكرسي البحثي في العادة إلى باحث مميز عالي القدم في تخصصه ذي نشاط واسع وإنتاج علمي مميز عالي النوعية في الحقل العلمي أو الموضوع الذي ينشط فيه الكرسي.

عند توافر التمويل الكافي والإدارة العلمية الجيدة يتحول الكرسي إلى نقطة جذب وتجميع للباحثين المميزين وإلى مصدر للنشر العلمي وتوفير الأجوبة في الجوانب التي صمم الكرسي من أجلها، وهي في العادة جوانب ذات أبعاد اجتماعية أو اقتصادية أو صناعية أو صحية تقع في صميم حاجة المجتمع أو احتياجات الراعي المالي للكرسي أو أنها قد تقع ضمن دائرة البحث العلمي الصرف الذي يبحث عن أجوبة لأسئلة ذات طابع أساسي. ضمن هذه الصورة، فإن الكراسي العلمية تمثل عامل إضافة مهمًّا لمسيرة البحث العلمي في الجامعة، وتوفر الفرصة للتعاون بين الجامعة والمجتمع في تطوير المعرفة ونشرها.

بدأ انتشار الكراسي العلمية في الكثير من جامعات المملكة بعد صدور اللائحة الموحدة للجامعات السعودية التي تضمنت السماح للجامعات بتوفير مصادر تمويل إضافية (قد تكون على شكل هبات أو تبرعات) والتي مهدت الطريق لإنشاء الكراسي العلمية في الجامعات السعودية بتمويل من خارج الجامعة. الجدول (3) يبين عدد الكراسي العلمية ومراكز الأبحاث العلمية في مختلف الجامعات السعودية:

(الجدول 3) أعداد مراكز البحوث في الجامعات السعودية

	الجامعة	معاهد ومراكز البحوث	مراكز البحوث المدعومة	الكراسي البحثية
1	جامعة أم القرى	12	1	8
2	الجامعة الإسلامية	7	-	5
3	جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية	11	1	30
4	جامعة الملك سعود	33	6	110
5	جامعة الملك عبدالعزيز	8	4	29
6	جامعة الملك فهد للبترول والمعادن	9	4	26
7	جامعة الملك فيصل	10	1	4
8	جامعة الملك خالد	12	1	1
9	جامعة القصيم	20	1	3
10	جامعة طيبة	13	1	4
11	جامعة الطائف	6	1	-

12	جامعة الملك سعود بن عبدالعزيز للعلوم الصحية	4	-	-
13	جامعة جازان	3	1	-
14	جامعة حائل	3	-	6
15	جامعة الجوف	1	-	-
16	جامعة تبوك	1	1	2
17	جامعة الباحة	1	-	-
18	جامعة نجران	3	1	1
19	جامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن	1	1	1
20	جامعة الحدود الشمالية	-	-	-
21	جامعة الدمام	3	-	5
22	جامعة سطام بن عبدالعزيز	2	-	3
23	جامعة شقراء	1	-	-
24	جامعة المجمعة	5	-	-
	الإجمالي	961	25	238

الخطة الإستراتيجية لوزارة التعليم العالي

تم وضع الخطة الإستراتيجية لوزارة التعليم العالي بما ينسجم ومتطلبات خطة التنمية الخمسية التاسعة من خلال البناء على الإنجازات السابقة للوزارة وإيجاد مسارات للتطوير ترتقي بالوزارة وأنشطتها إلى مستويات متقدمة تتحقق فيها رؤية الوزارة من خلال تحقيق مجموعة من الأهداف الإستراتيجية التي تؤكدها الخطة، وهي[7]:

- رفع مواءمة التعليم الجامعي لتحقيق متطلبات مجتمع المعرفة واحتياجات التنمية الوطنية.
- رفع جودة مخرجات الجامعات من الطلبة والبحوث وجميع المساهمات المجتمعية.
- زيادة فرص القبول لمن تتوافر فيهم شروط الالتحاق بالتعليم الجامعي.
- تعزيز البحث العلمي والتوسع في برامج الدراسات العليا.
- تعزيز وتأصيل منهجية الإدارة الحديثة في أعمال الوزارة ومؤسسات التعليم العالي وقطاعاته.
- التوظيف الأمثل لتقنية المعلومات والاتصالات لتطوير الأعمال الرئيسة والمسندة للوزارة وقطاعات التعليم العالي.
- تنمية إسهام التعليم العالي في إنتاج المعرفة وتوثيقها ونشرها وإتاحتها للعموم داخل المملكة وخارجها.
- توجيه الابتعاث للتخصصات التي تلبي حاجة المجتمع، وتحقق أهداف التنمية.
- تنويع مصادر تمويل التعليم العالي وأنشطته وإيجاد التنظيمات التي تتيح للجامعات تنويع التمويل بهدف زيادة المرونة الإدارية والمالية للجامعات.

- تحديث الأنظمة وتطويرها بما يوفر البيئة المناسبة لرفع كفاءة أداء منظومة التعليم العالي، ويواكب التطورات والمستجدات العلمية والاحتياجات التنموية.

دعم التنافس بين الجامعات

يأخذ التنافس بين الجامعات السعودية الحكومية طابع التنافس على رفع جودة العملية التعليمية وتطوير البيئة الأكاديمية والبحثية في الجامعات. فإضافة إلى توسيع البيئة البحثية وتعميقها بما يتجاوب وحاجة الاقتصاد والمجتمع، فإن نتائج التنافس بين الجامعات تصب في توفير صفوف أصغر من حيث عدد الطلاب، ومستويات من التواصل عالية بين الطلبة وأعضاء هيئة التدريس، ومقاعد دراسية أكثر وبتنوع أكبر، وبيئة رقمية فعالة، وتقنيات اتصال سريعة وآخر ما توصلت إليه تقنيات التعليم التفاعلي.

إن الطبيعة غير الربحية لنظام التعليم العالي السعودي ووجود نظام مركزي للتوزيع يعتمد المقدرة والمهارة، إضافة إلى الأداء الأكاديمي في الثانوية العامة واختبارات القدرات أساسًا للقبول في الجامعات أو الأداء الأكاديمي في درجة البكالوريوس أساسًا للقبول في الدراسات العليا يجعل التنافس على جذب أكبر عدد من الطلبة لا يمثل هاجسًا لدى الجامعات السعودية، بل الهاجس هو التنافس للحصول على النوعية الأفضل من

الطلبة، فالمدخلات ذات النوعية العالية عند ضبط الجودة في العملية التعليمية أو الأداء البحثي تؤدي بالضرورة إلى مخرجات ذات نوعية عالية.

وبهدف رفع مستوى التنافس بين الجامعات السعودية، قامت وزارة التعليم العالي بإطلاق عدد كبير من البرامج التنافسية والمشروعات لتطوير ودعم البنية الأكاديمية للأقسام العلمية في الجامعات، وتنبع رؤية الوزارة في تشجيع التنافس بين الجامعات من خلال دعم الأقسام الأكاديمية فيها من «الدور الكبير الذي يضطلع به القسم العلمي في رفع مستوى الأداء في الجامعة إلى مستويات متقدمة من الجودة والإبداع والتميز في مجمل العمليات البحثية والتدريسية والخدمية والإدارية. فالقسم العلمي يُعدّ النواة والوحدة الأهم التي يقوم عليها النظام الأكاديمي، وكذلك عنصر الجودة والاعتماد الأكاديمي، وهو ما يعني أن متطلبات الجودة والاعتماد الأكاديمي في التعليم العالي لا بد أن تستهدف الأقسام الأكاديمية بالدرجة الأولى بوصفها المحضن الأساس لتجويد أداء الجامعة بوظائفها المتنوعة.

وإن الأقسام الأكاديمية تُعدّ ركيزة أساسية وفاعلة في تطوير اقتصاديات المعرفة التي تقوم على إنتاج المعرفة ونشرها واستخدامها في الأنشطة الإنتاجية والخدمية المختلفة، والشراكة مع القطاعات الإنتاجية والتوجهات الحديثة في التعليم العالي، وتقنيات الاتصال والعولمة وما صاحب ذلك من

استحداث صيغ تعليمية جديدة، مثل التعليم عن بعد والتعلم الإلكتروني، ما يوجب ضرورة تفاعل القسم الأكاديمي من حيث خططه وبرامجه وهياكله مع التقدم التقني»[8].

برامج إسكان أعضاء هيئة التدريس:

يأتي برنامج إسكان أعضاء هيئة التدريس بوصفه جزءًا من حزمة الحوافز والبدلات، حيث يهدف إلى توفير مساحة من الاستقرار النفسي والاجتماعي لعضو هيئة التدريس بما ينعكس بشكل إيجابي على أدائه وعطائه الأكاديمي، حيث تم تخصيص مبلغ قدره خمسة مليارات ريال سعودي لبناء مساكن لأعضاء هيئة التدريس في محيط المدن الجامعية، يحتوي كل مجمع إضافة إلى مساكن أعضاء هيئة التدريس على مدارس ورياض أطفال ونادٍ لأعضاء هيئة التدريس وكل البنية التحتية المطلوبة من شوارع وحدائق ومواقف للسيارات[9].

المستشفيات الجامعية:

تعمل وزارة التعليم العالي على إنشاء (24) مستشفى جامعيًّا بوصفها جزءًا من المدينة الجامعية التي تعمل الوزارة على إكمال بنائها حول كل جامعة من الجامعات الحكومية في المملكة. تحتوي كل مدينة جامعية على جميع المرافق الأساسية، سواء كانت الكليات التعليمية أو المراكز البحثية أو المنشآت الإدارية أو المساندة، إضافة إلى المستشفيات التعليمية.

تتراوح الطاقة الاستيعابية لكل مستشفى من (200) إلى (600) سرير، وستقوم إضافة إلى نشاطها التعليمي والتوعوي بتقديم الخدمات والرعاية الصحية للمناطق المحيطة[10].

تحسين الرواتب والبدلات:

بالتوازي مع الاهتمام الكبير للدولة بتطوير المؤسسات التعليمية ودفعها إلى مستويات متقدمة، يأتي الاهتمام بعضو هيئة التدريس في مؤسسات التعليم العالي السعودية ممثلا بقرار مجلس الوزراء بمنح أعضاء هيئات التدريس حوافز وبدلات إضافية تتناسب والجهد الأكاديمي والبحثي والإداري الذي يبذله عضو هيئة التدريس في موقعه في المؤسسة التعليمية. تهدف حزمة البدلات والحوافز التي تم إقرارها إلى رفع مستوى العطاء لدى عضو هيئة التدريس بكل ما يعنيه ذلك من تطوير في العملية التعليمية ورفع مستوى الإنتاج البحثي والأكاديمي بما يمكنه (أي عضو هيئة التدريس) من المنافسة على جميع المستويات المحلية والعالمية، إضافة إلى ذلك، فإن القرار يأتي ليحقق جملة من الأهداف تبينها طبيعة الحوافز والبدلات التي تم إقرارها والتي تصرف كالآتي[11]:

- بدل التعليم الجامعي (يرتبط بتدريس عضو هيئة التدريس لنصابه الأعلى).
- بدل حضور الجلسات (يصرف مقابل عضوية مجالس الأقسام ومجالس الكليات).

- بدل للتخصصات النادرة يتراوح من (20 إلى 40%)، تعتمد قيمة البدل على ندرة التخصص.
- بدل شهري يتراوح من (20 إلى 40%) من الراتب الأساسي لعضو هيئة التدريس في الجامعات البعيدة أو الناشئة.
- مكافأة نهاية الخدمة (تصرف بعد أن يمضي عضو هيئة التدريس الحد الأدنى من الخدمة).
- مكافأة (10%) شهريًّا لمن يحصل على جائزة محلية.
- مكافأة (20%) شهريًّا لمن يحصل على جائزة إقليمية.
- مكافأة (30%) شهريًّا لمن يحصل على جائزة عالمية.
- مكافأة (40%) شهريًّا لمن يتمكن من تسجيل براءة علمية.
- مكافأة لعميد الكلية قدرها (2500) ريال شهريًّا.
- مكافأة لوكيل الكلية قدرها (2000) ريال شهريًّا.
- مكافأة لرئيس القسم قدرها (1500) ريال شهريًّا.
- مكافأة حضور جلسات مجالس الأقسام قدرها (300) ريال عن كل جلسة لمجلس القسم.

- مكافأة حضور جلسات مجلس الكلية قدرها (400) ريال عن كل جلسة لمجلس الكلية.

القياس والتقويم

تم إنشاء المركز الوطني للقياس والتقويم عام 1421هـ (2000م) بهدف تحقيق العدالة وتساوي الفرص بين الطلاب المتقدمين لمؤسسات التعليم العالي بناء على أسس علمية سليمة. ويجري المركز أكثر من 10 اختبارات كما اعتمدته الجامعات السعودية والكليات العسكرية وبعض الجامعات الخليجية، وتهدف اختبارات القياس إلى وضع معيار يستخدم إلى جانب نتيجة الثانوية العامة لتحديد فرص القبول الأفضل للطلبة الراغبين في الدراسة في مؤسسات التعليم العالي السعودية (12). وقد قام المركز حتى عام 2013م بكتابة ومراجعة نحو 32600 سؤال وإصدار أكثر من 60 اختبارًا مختلفًا موزعة على 400 نموذج، وقد تقدم لاختبارات القياس والتقويم أكثر من مليون ومئة ألف طالب[13].

التعلم الإلكتروني والتعليم عن بعد:

اهتمت وزارة التعليم العالي بالتعلم الإلكتروني، وذلك بإنشاء المركز الوطني للتعلم الإلكتروني والتعليم عن بعد الذي يدعم جهود مؤسسات التعليم الجامعي بالمملكة من أجل تطوير وإثراء المحتوى التعليمي للمقررات الرقمية، وذلك

بهدف الارتقاء بالعملية التعليمية عمومًا، ومن أهداف المركز: نشر تطبيقات التعلم الإلكتروني والتعليم عن بعد وتعميم الوعي التقني، وثقافة التعلم الإلكتروني والتعليم عن بعد، إسهامًا في بناء مجتمع معلوماتي، إضافة إلى الإسهام في تقويم مشروعات وبرامج التعلم الإلكتروني والتعليم عن بعد في المؤسسات التعليمية، ومن أبرز المشروعات التي يشرف عليها المركز مشروع (جسور) لإدارة التعلم الإلكتروني[14].

وإضافة إلى ذلك صدرت الموافقة العام الماضي 1432هـ (2011م) على إنشاء الجامعة السعودية الإلكترونية بوصفها مؤسسة تعليمية حكومية تقدم التعليم العالي والتعلم مدى الحياة، وتضم الجامعة كلية العلوم الإدارية والمالية، وكلية الحوسبة والمعلوماتية، وكلية العلوم الصحية. وستمنح الجامعة شهادات البكالوريوس والدراسات العليا، إضافة لتقديم دورات في التعلم المستمر والتعلم مدى الحياة[15].

الحكومة الإلكترونية:

تتطلع وزارة التعليم العالي إلى مواكبة عملياتها ونظمها لأفضل الممارسات العالمية والتطورات التقنية، وأن تتصف نظمها التقنية بالمرونة والقدرة على التأقلم مع المستجدات والقدرة على استيعاب الطلب المتزايد على خدمات الوزارة، وتهدف إلى المشاركة الفعالة في برنامج التعاملات الإلكترونية

الحكومية، وتمكين الجهات المتعاملة مع الوزارة والملحقيات الثقافية من الاستفادة من خدماتها في أي وقت وفي أي زمان ومن خلال وسائط إلكترونية متقدمة ومتعددة.

ولتحقيق هذه الأهداف، فقد قررت وزارة التعليم العالي أن تقوم بوضع خطة إستراتيجية للتحول للتعاملات الإلكترونية الحكومية. يتمحور نطاق عمل الخطة الإستراتيجية للتحول إلى التعاملات الإلكترونية الحكومية على الخدمات الحكومية بشكل أساسي لتنصب في تحسين مستوى الخدمات من حيث الأداء والفعالية، وتوفر الخدمات الإلكترونية الحكومية كثيرًا من الفرص لتحسين جودة الخدمة للمستفيد من حيث تبسيط الإجراءات وتقديم الخدمات بقنوات مختلفة بحسب أفضل الممارسات العالمية في مجال التعاملات الإلكترونية الحكومية، ويتحقق ذلك بالترابط بين العمليات الإدارية، والمعلومات، والتطبيقات، والبنية الأساسية. هذه الخطة الإستراتيجية تمثل خارطة الطريق للوزارة في السنوات الخمس القادمة[16].

قدم هذا الفصل لمحة موجزة توضح جوانب مهمة من الحراك التطويري الفاعل في مجال التعليم العالي في المملكة، الذي يوضح أن فترة الأعوام العشرة الأخيرة هي فترة حراك قوي وتغير عميق أضاف فيها التعليم العالي في المملكة العربية السعودية إلى بعده المحلي بعدًا عالميًّا معتبرًا. ووضح هذا الفصل مع الفصول السابقة له حجم الاستثمار الكبير الذي

تستثمره المملكة في مجال التعليم العالي، والذي يتم وفق نظرة إستراتيجية تضع نصب عينيها بناء الإنسان أولًا أداة التغيير والتطوير والركيزة الأساسية لأي تنمية بشرية.

المراجع

1. خطة التنمية التاسعة، الفصل الخامس (الاقتصاد القائم على المعرفة)، ص85.
2. المرجع السابق، ص87.
3. موقع وزارة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية، مرجع سابق.
4. المرجع السابق.
5. المرجع السابق.
6. المرجع السابق.
7. وزارة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية، وكالة الوزارة للتخطيط والمعلومات، الخطة الإستراتيجية لوزارة التعليم العالي (1440-1430م)، ص16.
8. المرجع السابق.
9. موقع وزارة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية، مرجع سابق.
10. المرجع السابق.
11. المرجع السابق.
12. المركز الوطني للقياس والتقويم في التعليم العالي، موقع المركز www.qeyas.com.
13. انظر: كتاب (حالة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية) إصدار وزارة التعليم العالي 1432هـ (2011م).
14. المصدر السابق، وانظر أيضًا: موقع المركز الوطني للتعلم الإلكتروني والتعليم عن بعد www.elc.edu.sa.
15. موقع الجامعة السعودية الإلكترونية seu.edu.sa.
16. موقع وزارة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية، مرجع سابق.

الخاتمة

على الرغم من الأهمية البالغة التي يحتلها اقتصاد المعرفة في سعي الأمم نحو الرفاهية والنمو في وقتنا الحاضر، يبقى الإنسان القادر على التغيير والابتكار هو عماد هذا السعي ولازمته الكبرى، فهو بوتقة المعرفة ومحور حركتها. ومن هنا رأينا الاهتمام في المملكة العربية السعودية منصبًّا منذ البداية على الاستثمار في الإنسان تعليمًا وتدريبًا وخبرة.

وهذه هي رسالة هذا الكتاب، المعرفة هي النفط الدائم الذي لا ينضب أرضه هذا الإنسان، مكمن المعرفة وأداة استخراجها، ناقلها ومصفاتها، مستقر حفظها، وأداة استخدامها، مخزونها دائم متصاعد وريعها غزير مستمر استمرار الإنسان، واستمرارَ سعيه نحو الأفضل في هذه الحياة. يدل على ذلك نجاح باهر حققته كثير من الأمم التي انقلبت أحوالها من تخلف وسير وراء الركب إلى موقع الصدارة منه، ومن اعتماد على الغير في الصغير والكبير من أدوات الإنتاج وضروريات العيش إلى إنتاج واثقٍ واكتفاء في الكثير من مستلزمات الحياة وأدوات البناء. نمت ثرواتها وحسن عيش إنسانها.

لذا، فقد تناولنا في الصفحات السابقة تجارب بعض الدول في بناء إنسانها، وتوقفنا في كل محطة من محطات هذه الكتاب عند تجربة المملكة العربية السعودية في هذا المجال لنجد أن مسارات الاستثمار اتخذت شكل برنامج للابتعاث هو الأوسع والأكثر طموحًا ضم بين جنبيه أكثر من (150) ألف طالب وطالبة يدرسون مختلف العلوم في مختلف الدرجات الأكاديمية، ثم نظرنا إلى المسار الثاني، فوجدنا سعيًا متواصلًا نحو بناء نظام للتعليم العالي يتوسع ليستوعب الراغبين في التعلم من أبناء الوطن وسعيًا لبناء قاعدة للبحث العلمي، عمادها الجامعات ومراكز البحث العلمي وحاضنات التقنية ومدنها.

والمملكة في سعيها نحو هدفها هذا، تسلك طرقًا متوازية متلازمة يقوي بعضها بعضًا، فالبناء جارٍ في الإنسان وفي حاضنته ألا وهي المجتمع وفي أدوات البحث والإنتاج المعرفي كالجامعات ومراكز البحث العلمي ومؤسساته وفي الاقتصاد وأدواته. يمتد هذا السعي ليشمل أجيالًا من أبناء المملكة تعيش على ترابها ومن أجلها. جيل ما زال في طور الإعداد للوصول إلى جامعات المملكة ومعاهدها، وجيل دخل ساحة البناء والعطاء، فهو منتشر في أرجاء المملكة في جميع هياكل البناء، وفي خارج المملكة في جميع أرجاء العالم ينهل

العلم من منابعه ومراكز إنتاجه ليعود به إلى الوطن يشرف على غرسه، ويحتفي بثماره، وجيل خبر تجربة البناء والعطاء ما زال يراكم الخبرة فوق الخبرة والمهارة إلى المهارة، يعمل ليعطي، ويجاهد كي يعلو البناء وتنجح التجربة.

هنا نجد أن في المملكة إدراكًا عميقًا لأهمية البناء والاستثمار في الإنسان من خلال المعرفة، وإدراكًا آخر يوازيه في أن تجربة البناء هذه هي جهد أجيال تعيش الآن على تراب المملكة، يتواصل، ويتكامل مع جهد أجيال ستأتي لتكمل المشوار من بعد، أجيال ستأتي بمشيئة الله لتجد بناء سامقًا مستقرًّا يرتكز على قاعدة متينة ممتدة، هو -أي البناء- نتاج تجربة عمرها عمر الزمن، تتواصل ثمارها عبر كل الفترات سواء تلك التي سنعيشها، ونرى ثمار التغيير خلالها أو تلك التي سيعيشها أحفادنا ينعمون فيها بما تم بناؤه يستلهمون الدافع، ويستخلصون الخبرة والحكمة من ورائه، يبصرون كم الجهد، ويقدرون أصالة السعي.

إن أهمية التجربة السعودية في بناء الإنسان تكمن في أن عملية البناء كانت تعتمد في بداياتها، وما زالت في جزء كبير منها على اقتصاد يشكل النفط عماد موارده. لذلك فإنها كانت ولا تزال تواجه واقعًا اقتصاديًّا عالميًّا يشكل تذبذب أسعار

النفط والتأثر الكبير لهذا التذبذب بواقع السياسة العالمية والإقليمية أهم صفاته. واقع متحرك تتغير مؤشرات الاقتصاد فيه بسرعة تجعل من التخطيط للمستقبل وتوقع مآلاته عملية محسوبة بدقة عالية تمتلك هامشًا واسعًا من سرعة التأقلم.

أمام هذا الواقع، فإن عامل استغلال الوقت والاستفادة إلى أقصى الحدود من طفرات الأسعار قد تم توظيفه بكفاءة عالية سواء في عمليات البناء أو في استغلال الفائض المالي المتحقق في تنويع الاقتصاد وزيادة معدلات الاستثمار فيه، يتم كل ذلك في عملية متدرجة متصاعدة نجد ملامحها في طبيعة وشكل مراحل البناء التي تمت وتلك التي لا يزال البناء مستمرًّا فيها.

وإذا أخذنا الطفرات في أسعار النفط بوصفها مؤشرًا زمنيًّا لطبيعة مراحل البناء التي تمت خلالها وبعدها، فإننا نلاحظ أن طفرة أسعار النفط التي حصلت في الفترة بين (1974- 1986م) قد تميزت بحراك اقتصادي شمل كثيرًا من المشروعات الضخمة، وجلب أعدادًا كبيرة من العمال الوافدين؛ أي إنها كانت ذات تأثير اقتصادي أدى إلى تطوير كبير في البنية الأساسية التحتية وفي الصناعة دون إحداث تغيير واضح في تنوع الدخل، حيث بقي اقتصاد المملكة في جزء كبير منه يعتمد على الموارد النفطية. هنا نلاحظ أن التركيز على تمتين

البنية التحتية في المملكة وتوسيعها كان علامة المرحلة وكان يهيئ للمرحلة المقبلة بشكل دقيق.

استقبلت المملكة الطفرة النفطية المقبلة التي بدأت عام 2003م باقتصاد عالي الاستيعاب وبنية تحتية متينة وقطاع خاص نشط وقدرة عالية على التحكم في الوفرة المالية المتولدة وتوجيهها نحو تدعيم الاقتصاد وبناء المجتمع. يتجلى ذلك في برامج الابتعاث الضخمة التي تقوم بها المملكة وعلى رأسها برنامج خادم الحرمين الشريفين للابتعاث الخارجي. هذا إضافة إلى إنشاء كثير من الجامعات والمعاهد العليا ما أدى إلى ارتفاع القدرة الاستيعابية لمؤسسات التعليم العالي بشكل كبير وعلى مستوى جميع المؤهلات الجامعية وعلى الأخص درجات البكالوريوس والدبلوم العالي والماجستير. هنا نرى أن هذه المرحلة هي بامتياز مرحلة بناء الإنسان وحاضنته الاجتماعية.

إن فرادة التحديات في تجربة المملكة لا يوازيها إلا فرادة التاريخ فيها، فعلى أرض المملكة هبط الوحي الكريم مبشرًا بعصر العلم والعدل والمساواة؛ عصر الحرية والكرامة، وبين شعابها ووديانها، ومدنها وقراها سعى النبي الكريم محمد بن عبدالله ﷺ، ناشرًا رسالة التوحيد، داعيًا إلى طلب العلم والمعرفة، حاثًّا على التواصل مع الأمم وتعلم

كل ما هو مفيد من المعارف والخبرات لديها. لقد كانت رسالة الإسلام، ولا تزال رسالة بناء على مستوى الروح والجسد، على مستوى الفرد والمجتمع. كانت ولا تزال رسالة بناء للعقل تزيل عنه ظلمات الجهل، وتغذيه بوسائل التدبر والتفكر. وهي (أي رسالة الإسلام) تؤطر جهد اليوم وتجربة الحاضر ليتواصل هذا الجهد مع جهد رجال أطهار أبطال وعلماء كبار أفذاذ وأمة حية كان طلب العلم وبناء الأوطان رسالتها ومغزى حياتها.

إلا أن الانغماس في تدبر تجربة المملكة في مجال بناء الإنسان لن تنسينا تجارب الأمم المتقدمة حيث وجدنا أن هناك سعيًا مشابهًا لسعي المملكة لدى هذه الدول في إطلاق برامج الابتعاث واكتساب المعرفة من مصادرها وبناء أنظمة التعليم فيها. وهذه الأمم إما أممًا خبرت لذة التفوق وحلاوة الرفاهية وعظمة القوة، فتنقلت اقتصاداتها، وتحولت مجتمعاتها من الزراعة إلى الصناعة، ومعها تطورت أنظمة التعليم فيها، وهي تتربع اليوم على عرش المعرفة وكرسي العلم تضيف نجاحًا إلى نجاح. امتلكت القدرة على تحويل الكبوة إلى صحوة والضعف إلى قوة، فطال بقاؤها بين الأمم، تَسْبِق، وتُسْبَق، أو أممًا كابدت الضعف وهوان المنزلة، إلا أنها نفضت غبار الوهن عن كاهلها، والتزمت طريق العلم والمعرفة، إنتاجًا وتطويرًا، فتحولت حالها إلى المقدمة بين الأمم يشار إليها بالبنان.

وفي كلا الحالين، فإن تجارب هذه الأمم تشير إلى حقيقة واحدة لاحقتْها سطور هذا الكتاب ألا وهي أن بناء الأمم لا يتم إلا ببناء إنسانها، وبناء الإنسان لا يتم إلا بالأخذ بناصية المعرفة، وإن الأخذ بناصية المعرفة أخذًا سليمًا حكيمًا سيؤدي إلى بناء قوة الوطن ورفاهية أبنائه، أمر هو في قلب الرجاء لدى الحاكم والمحكوم إذا صلحت النيات، وطابت القلوب.

وفي كل ذلك، أردنا من خلال هذه الورقات أن نبين أن الاستثمار في الإنسان سعي عالمي تحدوه رغبة الشعوب في امتلاك زمام المعرفة من أجل الرفاهية والنمو وحماية الأوطان.

إن ما يجمع فصول هذا الكتاب هو خيط واحد تتربع المعرفة في نسيجه واستثمارها في الإنسان لونه، فإذا كنا نريد لأوطاننا عزًّا، ولأموالنا بقاء ونموًّا، ولحاضرنا ومستقبلنا تواصلًا لا تشوبه الأخطار، ولا يأكله الوهن فعلينا بإنساننا تعهدًا بالرعاية والتعليم كي تتوهج مواهبه، وتتفجر طاقاته.

وبالله التوفيق، ومنه السداد، والحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

المؤلف في سطور

عبدالعزيز بن عبدالله بن طالب.

عضو هيئة التدريس بكلية التربية، جامعة الملك سعود.

حاصل على درجة الدكتوراه من جامعة تكساس في أوستن، عام 2005م.

عمل في عام 2006م مستشارًا غير متفرغ بوزارة التعليم العالي، ثم مستشارًا متفرغًا فيها، ثم أوفد في عام 2008م للعمل في الملحقية الثقافية في أستراليا، حيث تدرج في أعمالها مديرًا للشؤون الدراسية لولاية فيكتوريا، ثم مساعدًا للملحق للشؤون الدراسية، ثم عين ملحقًا ثقافيًّا للمملكة في أستراليا (2012-2016م).

صدر له كتاب (الدراسة في الخارج)، ونشر له عدد من البحوث والمقالات المتخصصة.

الموقع الإلكتروني: www.taleb.net.

«... مع زيادة الاهتمام بموضوع النفط، والحديث عن مستقبله وبدائله، يأتي هذا الكتاب، ليؤكد على أن المعرفة هي النفط الدائم، الذي لا ينضب، وأن الإنسان هو صانع التغيير والابتكار، وأن الاستثمار فيه تعليمًا وتدريبًا يؤدي إلى بناء قاعدة إنتاجية مستدامة، يبنى عليها اقتصاد تنافسي قوي، يعتمد على الإنتاج الحقيقي والإبداع والتقنية. يتناول الكتاب دور المعرفة في تحقيق النمو الاقتصادي، مستعرضًا تجارب بعض الدول التي انقلبت أحوالها من تخلف وسير وراء الركب إلى موقع الصدارة، ومن اعتماد على الغير في الصغير والكبير من أدوات الإنتاج وضروريات العيش إلى إنتاج واثقٍ واكتفاء في الكثير من مستلزمات الحياة ومتطلباتها».

www.taleb.net
@aatlb

ISBN: 9786030265862

- الطلاب السعوديون
- البعثات
- المنح الدراسية

تلهم المعرفة
Inspiring Knowledge
Obeikan Reader
@ObeikanPub
العبيكان للنشر
Obeikan Publishing